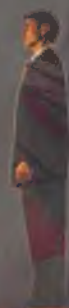


كلاوس موللر

العولمة



تأليف : هانس جورج الأوزبكية
أكبر مكتبة ورقمية

ترجمة وتقديم

محمد أبو حطب خالد

يتناول هذا الكتاب موضوع العولمة من عدة زوايا خاصة وبشكل مختلف، ويتعرض لمعلومات أكثر تعقيداً، مثل معنى الديمقراطية في عالم العولمة، وكيف تتغير؟ وماذا تعني التجارب الخاصة بالعولمة للأفراد وفي مجال السياسة؟ كما يلتقى الضوء على النظام الاقتصادي العالمي، والتوجهات المستقبلية لهيئة الأمم الكبرى الغنية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وسيطرتها على دول العالم الثالث ودول "الأعتاب" التي تشق طريقها نحو التقدم.



العولة

المركز القومي للترجمة

إشراف: جابر عصفور

- العدد: 1480
- العولمة
- كلاوس موللر
- محمد أبو حطب خالد
- الطبعة الأولى 2010

هذه ترجمة كتاب:

Globalisierung

Von Klaus Müller

Capright © 2002 Campus Verlag GmbH

Frankfurt / main

All Rights Reserved

First Published by Campus Verlag GmbH

حقوق الترجمة والنشر بالعربية محفوظة للمركز القومي للترجمة

شارع الجبلية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ - ٢٧٣٥٤٥٢٦ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤

El Gabalaya St. Opera House. El Gezira, Cairo

E-mail: egyptcouncil@yahoo.com Tel: 27354524 - 27354526 Fax: 27354554

العولة

تأليف: كلاوس موالر
ترجمة وتقديم: محمد أبو حطب خالد



2010

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

موللر ، كلاوس
العولمة/ تأليف: كلاوس موللر ؛ ترجمة وتقديم: محمد أبو حطب خالد.
ط ١ - القاهرة : المركز القومي للترجمة ، ٢٠١٠
١٩٢ ص ، ٢٤ سم
١ - العولمة
٢ - الاجتماع ، علم
(أ) خالد ، محمد أبو حطب (مترجم ومقدم)
٣٠١،٢ (ب) العنوان

رقم الإيداع ٢٠١٠ / ٤٥١٠

الترقيم الدولي: 6- 900- 479- 977- 978- I.S.B.N

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

تهدف إصدارات المركز القومي للترجمة إلى تقديم الاتجاهات والمذاهب الفكرية المختلفة
للفارز العربى وتعريفه بها ، والأفكار التى تتضمنها هى اجتهادات أصحابها فى
ثقافتهم ولا تمر بالضرورة عن رأى المركز.

المحتويات

7	مقدمة المترجم.....
13	توطئة.....

I. العولمة والدولة والديمقراطية

25	الديمقراطية في ظل عالم العولمة.....
29	الموجة الثالثة للديمقراطية.....
36	متطلبات ومعايير للديمقراطية: مواضع نظرية الديمقراطية.....
42	مشاكل بناء الدولة.....
46	أسواق في مواجهة الديمقراطية.....
46	أساسيات السوق و"اقتصاد سياسى جديد".....
51	المجالات الضيقة للسياسة - فشل السوق وفقدان الديمقراطية.....
65	خبرات إقليمية في مجال العولمة.....
66	أمريكا اللاتينية "الأزمة الأولى للقرن الحادى والعشرين".....
72	انتقال الديمقراطية إلى المراكز.....
77	تحديات في مواجهة السياسة.....

II. سياسة العولمة:

83	مؤسسات التمويل الدولية وعولمة الحكومة.....
86	نظام اقتصادى عالمى ومؤسسات تمويل دولية وبنية تمويل عالمية.....
91	صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومنظمة التجارة العالمية.....
103	المتدرب السحرى للعولمة مؤسسات اقتصادية دولية في موضع النقد.....
	من أجل بريتون وودز Bretton Woods جديدة:
116	ميلتون فريدمان Milton Friedman في مواجهة جيمس توبين James Tobin.....

128.....	ما وراء اتفاق واشنطن.....
132.....	آفاق مستقبلية للأمم المتحدة ومؤسسات التمويل الدولية.....
135.....	عولمة الحكومات وديمقراطية سياسية عالمية.....
146.....	علاقات قوى العولمة : السيادة غير المتكافئة وسيطرة عدم الاستقرار.....
151.....	الاندماج الإقليمي: التأثيرات الواضحة للاتحاد الأوروبي.....
161.....	المصادر والمراجع.....
	ملاحق الكتاب:
185.....	الصفحات الرئيسية.....
186.....	قاموس لأهم المصطلحات الواردة بالكتاب.....



مقدمة المترجم

يقدم كتاب العولمة على مدى ١٧٧ صفحة من القطع الكبير موضوع العولمة، من تأليف عالم الاجتماع والاقتصاد "كلوس مولر" Klaus Müller والذي يشغل وظيفة أستاذ زائر بمعهد شرق أوروبا، جامعة برلين الحرة، بجمهورية ألمانيا الاتحادية. وقد قامت دار نشر "كامبوس" Kampus Verlag عام ٢٠٠٢ بطبع الكتاب ونشره.

وفيما يتعلق بموضوع هذا الكتاب الذي يعرض لظاهرة العولمة والتي تناولتها مئات الأبحاث والكتب في العقود الأخيرة من القرن العشرين، يجيء كتاب كلوس مولر متمماً لما ورد في هذه الأبحاث، حيث إنه تناول هذا الموضوع بشكل مختلف وتعرض لموضوعات أكثر تعقيداً، على سبيل المثال: معنى الديمقراطية في عالم العولمة؟ وكيف تتغير؟ وماذا تعني التجارب الخاصة بالعولمة للأفراد وفي مجال السياسة؟ إلى جانب ذلك يلقي الضوء على النظام الاقتصادي العالمي، وعلى التوجهات المستقبلية لهيئة الأمم المتحدة ومؤسسات التمويل العالمية. كما تناول أيضاً هيمنة الدول الصناعية الكبرى الغنية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وسيطرتها على دول العالم الثالث ودول الاعتاب وهي التي تشق طريقها نحو التقدم.

ولقى هذا الكتاب بطبعته الألمانية صدى واسعاً مما دفعني لترجمته ضمن إصدارات المركز القومي للترجمة. ولقد شرفت بموافقة المركز على أن أقوم بترجمته إلى القراء من أبناء العربية. ولود أن أعرض في هذا الشأن كلمة موجزة كإطالة على ظاهرة العولمة من وجهة نظر عربية. حيث إنني أرى موقف المثقفين العرب غير قاطع تجاه ظاهرة العولمة سواء بالرفض المطلق، أو القبول غير المشروط. وإذا أردنا أن نتعقب الجذور التاريخية للعولمة نجدها حسب رأي

بعض الباحثين تعود إلى عصر الدولة الرومانية، التي سيطرت على معظم العالم القديم آنذاك، ثم امتدت إلى منتصف القرن التاسع عشر والذي شهد تطورات كبرى في مجال الاتصالات، حيث تم اختراع اللاسلكى والتلغراف والطائرات مما ساعد على الاتصال السريع والترابط بين مراكز العالم.

ويرى البعض أن العولمة عبارة عن ظاهرة جديدة ساعد على تشكيلها اتساع سوق رأس المال.. أو بمعنى آخر الرأسمالية، وكذلك أيضا الاعتماد المتبادل بين اقتصادات الدول المختلفة وظهور ما يسمى بالكيانات الاقتصادية مثل "الاتحاد الأوروبي" في أوروبا، و"النافتا" في أمريكا اللاتينية، و"الآسيان" في آسيا، بالإضافة إلى الثورة الضخمة في مجال الاتصال.

ويبدو أن الهدف الإستراتيجى للعولمة هو دمج الأسواق القومية في سوق عالمية واحدة، بحيث لا تحول الحواجز الجغرافية واللغوية دون هذا التبادل الاقتصادى الواسع فى تلك السوق. ولكن المشكلة أن هذه السوق تحكمها أساسيات اقتصادية متطرفة هي الليبرالية الجديدة والتي تهدف إلى منع الدولة نهائيا عن التدخل فى الاقتصاد، وخصخصة المشاريع العامة والإطلاق التام لحرية السوق.

ويلمس المرء فى أيامنا هذه ما حدث فى العالم من نجاح للعولمة وتفوقها فى خلق هذه السوق العالمية، والتي يتم فيها التبادل وفقا "لمنظمة التجارة العالمية" والتي تم إنشاؤها عقب مباحثات "الجات" لى ترضى مبدأ حرية التجارة، وكذلك من أجل المصلحة الاقتصادية للدول المتقدمة على حساب الدول النامية، والتي تحاول تعديل النصوص الظالمة بحقها.

ويعد أيضا قيام الثورة العلمية والتكنولوجية من العوامل التى رسمت الملامح الأساسية لهذه الظاهرة. حيث إنها تعتمد على العلم الحديث ووسائل الإنتاج الممكنة، وكذلك المصادر الجديدة للطاقة. ونجد أيضا على الساحة السياسية بعض الأساسيات التى تقوم عليها العولمة مثل الديمقراطية واحترام التعددية وحقوق الإنسان. ومن أثارها السلبية تلك الفروق الواضحة بين المجتمعات المتقدمة التى

تحتكر المعلومات وتنتج المعرفة والمجتمعات النامية المستهلكة دائما. هذه المجتمعات المتقدمة والتي نمت من ثمار العولمة، واعتمادا على تاريخ قديم من النهب الاستعماري لدول الجنوب، وسيطرة كاملة بعد الحرب العالمية الثانية على المؤسسات الدولية وأبرزها "صندوق النقد الدولي" و"البنك الدولي" وهذه المؤسسات سيطرت على مسارات التنمية في دول الجنوب من خلال المساعدات الاقتصادية والقروض.

وبالرغم من أكثرية الجوانب السلبية للعولمة، نجد أن لها آثار إيجابية، فمما لا شك فيه أن فتح أبواب المنافسة العالمية دعا عددا من دول الجنوب إلى رفع مستوى تنمية القوى البشرية، على سبيل المثال نجد الصين وماليزيا. مما قاد هذه البلاد إلى طفرة كبرى في معدلات النمو فاقت كل التوقعات.

وإذا أردنا التحدث عن المظاهر الثقافية للعولمة نجدها تقوم على نسق ثقافي عالمي للقيم، وهذا بالطبع يؤثر على الخصوصيات الثقافية للمجتمعات. كما أن بعض الدول تمارس بعض السياسات والثقافات الخاطئة لحساب الدولة ولقلة قليلة من أفراد المجتمع الذين يحيطون بالنظام السياسي القائم. وهذا ما نجده واضحا في تخلف الثقافة السياسية في المجتمع العربي الذي تسيطر فيه الدولة على الأجهزة الأيديولوجية التي تتمثل في الإعلام بكل صوره، والتي تعمل على إشاعة الوعي الزائف وإقصاء الجماهير عن المشاركة في عملية اتخاذ القرار وتقييد حرية المفكرين والمبدعين وهذا ما يعبر في الواقع عن اتجاه رجعي مضاد للعولمة.

ويرى الكثير من معارضي "العولمة" أن "العولمة" تعني "الأمركة". أي هيمنة أمريكا على الكون، ولكن للشواهد تفيد بأن الهيمنة الأمريكية بدأت في التراجع، وهذا لا يعني أن أمريكا تنهار، ولكنها بدأت تفقد "الهيمنة المطلقة" على مقومات العالم.

والعولمة ليست أيديولوجية أو مذهباً سياسياً أو اقتصادياً بقدر ما هي تعبير عن أوضاع العالم المعاصر من تطورات تكنولوجية وبيئية واقتصادية ومالية.

أضف إلى ذلك الاندماج والتداخل بين المؤسسات والبنوك المالية، وكذلك أيضا الارتباط التكنولوجي، والذي جعل من العالم "قرية كونية" تظهر على شاشات التلفزيون والإنترنت والأخبار. حيث يستطيع المرء متابعتها لحظة بلحظة في جميع أنحاء العالم. وجاءت الأزمة المالية الأخيرة فأوضحت مدى الترابط والتداخل بين مختلف أجزاء الاقتصاد العالمي، وأن علاج الأزمة أيضا يتطلب العمل الجماعي المشترك، ومن هنا جاءت مجموعة العشرين لتمثل الصيغة الجديدة للتعاون والإشراف على القضايا المالية والاقتصادية.

ولم يكن غريبا أن تتشكل في مثل هذه الظروف مجموعة العشرين من وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية. وتضم هذه المجموعة تسع عشرة دولة بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي؛ الأرجنتين، أستراليا، البرازيل، كندا، الصين، فرنسا، ألمانيا، الهند، إندونيسيا، إيطاليا، اليابان، المكسيك، روسيا، السعودية، جنوب أفريقيا، كوريا الجنوبية، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، وكانت الولايات المتحدة قد سيطرت على الاقتصاد العالمي لما يزيد على نصف قرن من خلال دورها في المؤسسات المالية مثل صندوق النقد الدولي والبنك المركزي ومنظمة التجارة العالمية وبوجه خاص أيضا نتيجة لقيام الدولار بدور عملة الاحتياط العالمي. ومن هنا يمكن أن تكون مجموعة العشرين هي نواة التشكيل الجديد لنظام النقد العالمي المستقبلي.

وعندما نتحدث غالبية المتقنين عن ماهية العولمة الفكرية فإنهم يقصدون بذلك - ونحن معهم - إلغاء خصوصية الأوطان وتفكيك الروابط القومية للأمم وفي مقدمتها الأمة العربية. والعولمة ليست بريئة فيما يحدث الآن من فوضى إعلامية ازدادت بعد الأزمة المالية العالمية، وما يشهده للعالم اليومي من اعتصامات ومطالب اقتصادية واجتماعية بالإضافة إلى ما نشب من فن طائفية ونزاعات عرقية.

ولكى يجنب العالم العربى هذه الأخطار فلا مفر من أن يسلم المرء بأن "العولمة" ظاهرة تعد من أبرز الحقائق المؤكدة فى عصرنا الراهن وذلك بسبب ما يشهده العالم من ثورة اتصالات ومعلومات والتي حولت العالم بقاراته السبع إلى قرية صغيرة مفتوحة على جميع الاتجاهات والمستويات بواسطة الأقمار الصناعية والأطباق الفضائية. ولأن الأمة العربية لاعتبارات إستراتيجية تعد مطمعا للكثيرين فإن ذلك يدفع المخلصين من أبناء الأمة العربية إلى الإلحاح فى بناء رؤية مشتركة حول سبل مواجهة هذه الظاهرة والتصدى لها. وذلك ترسيخا للهوية ووقاية من الذوبان الكامل فى عصر اللاشخصية الوطنية والقومية.

وكلما ازدادت العولمة اتساعا كلما تعمقت مفاهيم ازدواج المعايير بكل مخاطرها وتداعياتها المخيفة، وهذا ما يدعو إلى أهمية الإلحاح المصرى المتواصل على مدى عدة عقود من أجل إحياء فكرة السوق العربية المشتركة كمدخل يمكن من خلاله إقامة حائط صد وحماية للعالم العربى فى وجه المخاطر المترتبة على ظاهرة العولمة وذلك قبل أن تتفاقم الأمور بتداعيات اقتصادية وسياسية فوق طاقة الاحتمال.

وتعد من أكبر أخطاء "العولمة" هو تمكن دعايتها من إقناع المجتمع بعدم ندخل الدولة مما أدى إلى تراجع وتقهر مساحة الاستيعاب الاجتماعى لرعاية محدودى الدخل والفقراء. وهذا عكس ما تريده العولمة اليوم حيث يصبح اقتصاد أى دولة خارج نطاق سيطرتها وتحت تأثير عوامل عديدة من خارج حدود الدولة.

كما يرى البعض أن العولمة هى امتداد للظاهرة الاستعمارية وذلك ما يراه زمرة المتخصصين- وخاصة فى المجال الاقتصادى - حيث توجد عولمتان قديمة وحديثة، ظهرت الأولى مع الثورة الصناعية فى القرن الثامن عشر، واستطاعت تنفيذاً لخطتها أن تزيد من إنتاج السلع زيادة كبيرة دفعت بأوروبا إلى البحث عن أسواق جديدة أقامتها عن طريق إنشاء المستعمرات بأمريكا وآسيا وأفريقيا. كما مكنتها أيضا من الحصول على المواد الخام بأسعار منخفضة جدا وهذا ما كان من اندماج الدول الفقيرة المستعمرة فى اقتصادات الدول الكبيرة الصناعية

الأوروبية. أما العولمة الثانية، العولمة الحديثة فإن تحقيقها لا يكون عن طريق الاستعمار في شكله القديم وما كان يوفره من أليات، ولكن عن طريق تحرير التجارة الدولية والتنامي على النطاق الدولي بالاعتماد على التقدم التكنولوجي وتطوره في مختلف المجالات.

ومع التركيز على التأثير الثقافي للعولمة" والذي يعد من أكثر الأبعاد تأثيرا على هوية الفرد والجماعة معا، وبالتالي على صعود أو ذوبان مجموعة من الكيانات القومية المستهدفة وفي مقدمتها الكيان العربي الإسلامي. ونجد أن موقع الثقافة في نظرية العولمة قد ازدادت أهمية إلى حد بعيد وذلك من خلال ما تلعبه من دور كبير في حملات الترويج الأيديولوجي أو الغزو الاستعماري يراد من خلالها طرح أفكار الغالب على المغلوب، أو تحطيم روح المقاومة من خلال إضعاف عناصر المقاومة لدى الشعوب المستهدفة.

ونجد أيضا أن بعض المفكرين الأمريكيين يصرحون في بعض كتاباتهم باستحالة تحقيق ثقافة العولمة والتي تجمع العديد من الشعوب غير الغربية في الثقافة الغربية المنفردة والتي تحمل خصائص تاريخية وثقافية ودينية، تجعل من الصعب على غير أبناء الغرب الاندماج فيها. هذا ما صرح به "صمويل هنتجتون" صاحب كتاب "صدام الحضارات" في بحث له تحت عنوان "الغرب، منفرد وليس عالميا"، ويقول في هذا البحث إنه بالرغم من أن شعوب العالم غير الغربية تستهلك البضائع الغربية وتشاهد الأفلام الأمريكية وتسمع إلى الموسيقى الغربية، إلا أنها لا يمكن أن تدخل في النسيج الحضاري الغربي لأن الحضارة الغربية تختلف من حيث الثقافة والدين والقيم والعادات والتقاليد.

وبالنسبة للمعرفة العربية فقد ظلت أسيره التأثير بالمعرفة التي ينتجها المستشرقون والعلماء الاجتماعيون الأجانب لفترة طويلة من الزمن في العلوم الاجتماعية والسياسية. وبعبارة أخرى كان يتعين على الباحث العربي إذا أراد أن يدرس أحد جوانب مجتمعه اللجوء إلى المراجع الأجنبية، حيث يجد بها العديد من النظريات التي تفسر السلوك العربي وتطله من خلال العديد من النظريات والبحوث الميدانية في هذا المجال.

توطئة

نصف مفهوم العولمة تلك التغيرات السريعة التي سادت العالم منذ عقدين. ولا يوجد موضوع مهم في مجال الاقتصاد والسياسة والثقافة في أيامنا هذه إلا وفيه جدل ونقاش بشأن أبعاده العالمية الواسعة. ويتمخض عن ذلك حصيلة مكثفة من المؤتمرات الدولية في تسعينيات القرن نندارس بإدراك ما يحدث من تدمير للبيئة وانتشار للفقر وزيادة للنمو السكاني ولمواقف تجاه المرأة والطفل في كثير من بلدان الجنوب. علاوة على مواضيع حقوق الإنسان ومظاهر النمو الكبير لبعض المدن العملاقة وأيضاً للتهديد لعلاقات الحياة السوية والمرغوبة في بلدان الغرب. وما تقدمه من أبعاد مختلفة لمشاكل شاملة يفهمها المرء على أنها واجبات حتمية.

وعلى العكس من ذلك كان لزاماً على السياسيين التقليديين والأحزاب أن يقرروا ويعترفوا أن صياغة أهداف سياساتهم الداخلية أمر غير ممكن دون الأخذ في الاعتبار الأوضاع الدولية ذات السمات العالمية.

وهنا تقدم الديمقراطية الاجتماعية الطريق الثالث من وراء عدم إيجاد أسواق غير منتظمة وبيروقراطيات حكومية كإجابة لتحديات العولمة، في حين أن الأحزاب المحافظة رأت أن الفرصة سانحة لتحرير السوق من القبضة الخائفة للضرائب التي تفرض من قبل الحكومة، وقد نشأت من وراء الأحزاب المستقرة ثقافة جديدة معارضة تمثل تياراً مضاداً لعولمة النخبة لقمة اقتصادية دولية. ومع تخطي الحدود من خلال شبكة إعلام نافذة لحركات العولمة مستخدمة وسائل وتقنيات الاتصال وإستراتيجيات الإعلام، الأمر الذي ترك أثره في وقت وجيز على إعادة الحراك السياسي في الحياة العامة. وتدع المواقف السياسية من ورائها وصف العولمة كتوسع زمني ومكاني لتصرفات اجتماعية عبر حدود الدول ومن خلال ذلك تنشأ مؤسسات دولية تتخطى القومية وانتشار نماذج ثقافة تكون في حالة انتقال من الحانب القومي إلى الجانب الدولي معتمدة في ذلك على مدى عمقها وسرعتها واتساع مجالاتها بصيغ تقليدية للحدادة.

وقد ارتبطت ديناميكية العولمة في العادة بعوامل فعالة ومتبادلة وذلك من خلال شبكة الإنترنت والأقمار الصناعية وتخفيض التكاليف لعمليات الاتصال والنقل والبنية الأساسية وتعميق الصلات لعبور الحدود وخاصة فيما يخص التكاليف والنفقات المالية.

وقد ظهر في مقدمات المصادر الخاصة في هذا الشأن مع نهاية المبعينيات تطبيق النظم والقواعد الخاصة غير المنتظمة في الاقتصاد العالمي. ومثلت العلاقات التجارية الواسعة وتحرير العملات الصعبة وأسواق رأس المال ونمو الاستثمار الأجنبي والقرارات التي تجاوزت الحدود لأعمال المقاولات كمؤشرات لديناميكية العولمة، والتي تبدو في الفكر القومي الاقتصادي كمقولات قومية للدولة لا مفر من تسجيلها. ويمكن اعتبار ديناميكية هذا الاتساع الشامل العالمي بداية لتوجهات التغيير الجذري والسياسي للوضع العالمي.

وقد ساعد عدم اندماج الشيوعية ونهاية العالم الثالث على إزالة رفع خطوط العداء العقائدية لمناطق فترة الحرب الباردة، وفقدت من جراء ذلك نماذج تطوير قومية وطرق أخرى من وراء الرأسمالية، التي فقدت قوة قناعتها وأبرزت أشد مشكلة للعالم في نهاية القرن الفائت ممثلة في التهديد النووي الأحادي لأسلحة الدمار الشامل، هذا وقد صوتت غالبية المجتمعات التي كانت منضوية تحت التوجهات الشيوعية مع بداية تسعينيات القرن لصالح قانون واحد للعالم [Waelbrock 1998]. وذلك عن أولويات ومؤسسات ذات سيادة وأسواق مرغوبة وودية، الأمر الذي سبق حدوثه في عقد سابق لهذا في بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأمريكية وذلك باتباع ثقافة قائدة ورائدة للمؤسسات المالية الدولية وترسيخ سياستها مالياً.

وأمام هذه الخلفية لم يكن الأمر مفاجئاً من أن الرأي السائد لمزاي العولمة يأتي في المقدمة. ولعل تأثيرات الأسواق الحرة المتنامية والتدفق الحر للأراء والأفكار وتناقض الصراعات الأخوية لعالم يشهد اقتراباً. ويبدو أن استعداد العولمة

حاليا كعامل يتم من خلال وقوع العالم من جديد في ثلاثة معسكرات: معسكر عالم الدول الغنية، ومعسكر عالم مجموعة الأربعة والعشرين من المقبلين للجدد والتي يعيش فيها ثلاثة مليارات من البشر، ومجموعة معسكر بقية الدول والبعيدة عن العولمة ويعيش فيها ملياران من البشر.

من هذا يتبين للمرء أن المريدين للجدد للعولمة، وخاصة في القارة الآسيوية يسارعون في تأكيد النمو المطرد وخاصة منذ بداية التسعينيات واعتبار موقفهم في المرحلة الرائدة خلف الدول الصناعية التقليدية، ويتبقى بعد ذلك الأفارقة على وجه الخصوص والذين يأتي ترتيبهم خلف هاتين المجموعتين. [Dollar/ Kray 2001].

وتقف موجة العولمة الحالية أمام شعار لنموذج سياسي يمثل أسواقا ونموا اقتصاديا دوليا وإيجاد صيغ حلول للنمو الاقتصادي وانتغلب على الفقر والعبودية، الأمر الذي لا يشكل محصلة جاءت بشكل عشوائي لقوى أسواق غير معروفة، ولكنها نتيجة لسلسلة من القرارات السياسية التي تم اتخاذها [IMF 2002b, S. 1]. وتتصدر أربع مجموعات من المشاكل بشكل مركزي لما تعرض له المراجع الحديثة للعولمة [Opitz, 2001]:

(١) البيئة: ولقد تصدرت موضوعات البيئة والعالم المحيط والاستخدام غير المتكافئ للمصادر الشحيحة والأضرار البيئية العابرة للحدود منذ سبعينيات القرن والتي لها أبعاد مأساوية وكارثية طويلة الأمد وعلى أجيال متنوعة لنموذج دولي يلحق الضرر بها، وتبدو في أيامنا هذه كارثة المناخ كرمز طبيعي على مدى عقود من السنوات دون تغييرات ملموسة ودون اتخاذ أية إجراءات حماية لمخاطرها المحسوبة تجاه أجيال قادمة.

(٢) يمثل الحقل الثاني الفقر وعدم تكافؤ الفرص والإحساس بالعجز: وهي الأمور التي أصبحت معروفة منذ وقت طويل وهي أيضا قضايا تكتسب من خلال المقارنات الفارقة لأوضاع الحياة في عالم تضيق مساحاته أمام قوى الانفجار

الجديدة، وحيث يتحصل الفرد من نصف سكان العالم على ما يقل عن دولارين يومياً. كما أن ثلث سكان الدول الشيوعية المتخلفة والمتجهة للرأسمالية أن أصابهم في البداية المزيد من الفقر وعدم الأمان وهذا يعنى على وجه العموم عولمة عدم المساواة الواضحة المعالم كما هو الحال في دولة البرازيل المشهورة بالتشتت والتمزق وفي مجتمع دولي يمثل الفقراء نسبة ٧٨% من السكان فيه . بينما ١١% من طبقة الأغنياء.

[Milanovic/ Yitzac 2001, S. 35]

(٣) أسواق تمويل العولمة: تمثل وتعبّر عن مستجدات كعامل ثالث لمخاطر نظامية يتم ترتيب وظائفها كأسواق مال لدول ذات بيانات جيدة أساسية يمكن أن تقع في دوامة التقيقر للوراء ملحقة الضرر ربما بشكل محدود للنمو وتشغيل البشر وثبات السياسة الداخلية.

إن الأضرار الجانبية لمثل هذه الأزمات والتي سجلت نراكما ملحوظاً منذ ثمانينيات القرن تستطيع أن تقف حائلاً ولمدى سنوات طوال كعمول هدم لنجاحات هذا التحديث.

(٤) الهجرة: تمثل العامل الرابع المكمل للعوامل الثلاثة والذي يؤدي لتدهور الدولة وتفككها وبالتالي إلى حالة عدم الاندماج الاجتماعي والإعلامي، وحيث تعتقد العديد من دول أفريقيا ودول أمريكا اللاتينية ودول المنطقة الشيوعية المتخلفة الشروط المبدئية للاندماج الاجتماعي وهو ما يعنى عدم ضمان سيادة السلام الداخلي في المجتمع، وفي دول أخرى يتمثل رد فعل الشعوب في الهجرة والهروب من الفقر وعدم المساواة وتزايد الأزمات، بحيث لا يتبقى من خلال ذلك سوى حطام مجتمعات مثلها في ذلك أوطان المراكز الدولية والتي تعتمد على تحويلات مهاجريها من اللاجئين وتكتسب هذه المشاكل رباطها المشترك من سوء العلاقة بين سياسة مركزية حكومية وبين علاقات إنتاج دولي متنوع والذي يراه العالم

"إيمانويل فالنشتاين" [Immanuel-Wallenstein] كعلاقة تعريف مميزة لنظام دولي حديث وتكون مأساته الدرامية ناجمة عن فشل الأسواق والسياسة المثلى لعالم غير معروفة أعاده [Wallenstein 1999, S. 73f]. ولم تجد الصياغات التقليدية للسياسة ولا الأسواق وما تقدمه من ترشيد في حل هذه الأمور حتى إن أحد كبار المراقبين من الأحرار الجدد يلخص نقائص الإستراتيجية الحالية للعلومة وبشكل واضح ومؤلم في نفس الوقت [Sachs 2000, S.101].

ولم يكن النقاش الاجتماعي العلمي للعلومة فقط من منظور تناقضى ومختلف عليه وإنما من خلال صيغ مختلفة تقف جنباً إلى جنب عارضة لنقاشات نظرية تكاملية [Held/ McGrew 2000]، وترجع الأسباب في ذلك أولاً إلى صعوبة مجال البحث الذى تكتنفه تطورات ذات أصول مختلفة تؤدي إلى تقويتها أو إعاقتها. هذه الصعوبة تفتح مجالات فسيحة لتأويلات متنوعة أو متناقضة لأن العولمة كمحصلة اختيارية من أضرار بيئية وأسواق بلا نظام وإستراتيجيات لمؤسسات دولية ولوسائل الإعلام والإنترنت والسياحة والهجرة أو كمكسب أساسى للآزمات المالية وعدم المساواة وخفض الأجور وهدم البنية الاجتماعية وتبنى الراديكالية اليمينية المتطرفة والأصولية وفقدان الديمقراطية، الأمر الذى لا يختلف فيه الآراء - قلت أو كثرت - فى كون العولمة تمثل مفهوماً مجعماً لاتجاهات تقدمية تعطى مؤشراً للدخول فى عصر جديد ولجذب مجموعة من المقولات العلمية والاجتماعية التقليدية. ويرى المرء فى المصادر والمراجع المتاحة نوعين من الحجج ينافس كل واحد منها الآخر. ففي علوم السياسة والاجتماع يلاحظ عن قرب تواجد مفهوم العولمة وبناءً على ذلك فإننا نجد أنفسنا فى خضم تحول جذرى ينهى تصورنا عن المجتمع القديم وكم نحتاج إلى إعادة نظم كلية لقضايا السياسة الداخلية للميزات المطلوبة لشئون الدول والضرائب والعدالة والأمن الاجتماعى والديمقراطية.

فنحن نقف عن قرب من فك الارتباط بالاقتصاديات الشعبية والحكومات والدول وما هو معروف لدينا بالبنية الاجتماعية، وباختصار كان علينا مواجهتها وخاصة بعد تاكل قضية الحداثة، وعليه فإن العولمة ليست مجرد مرحلة متواصلة من الحداثة المتطورة ولكنها أيضا تمثل تحديا مباشرا لخلق صيغة جديدة في المجتمع [Albrow 1998, S.411ff].

ونفقد هنا الدول سيادتها وتظهر نظم وظيفية غير مرتبطة بمكان ما، فيما يسمى بالحدود الإقليمية والرفاهية التي تعيشها الدول الأوروبية تحت ضغط منسق لا يوفقه التناقض غير المنظم والهجرة. وفي عالم بلا حدود مليء بالعديد من سبل الاندماج لطبقات اجتماعية ومؤسسات حكومية قومية وشخصيات وشركاء غير مرتبطين بالأمكان ينتهي مصيرها من خلال شبكات الاتصال إلى مجتمع مدنى قومي [Beck 1998, S.52ff].

ففى مجتمع دولى عالمى ينتهج سياسة دولية يدفن من خلالها عداوات القومية، الأمر الذى يدعم الإستراتيجيات والصيغ السياسية الدولية التقليدية والحكم الوطنى والقومى الذى حققه المرء ممثلاً فى الاتحاد الأوروبى والذى يفسر كظاهرة مهمة للديمقراطية السياسية الدولية. [Giddens 2001, S.30f].

وتلقت مثل هذه النظريات الكبرى للعولمة [Goldthorpe 2001] الانتباه لظهور قضايا ومشاكل عولمة بشكل حاد وهى من الأمور التى أخذ بها السيد أنتونى جيندز كنظرية عامة للمجتمع وفى الادعاء بترك علم الاجتماع للتقليدى جانباً فإن هناك خطراً يتمثل فى فقدان اتصال أبحاث الديمقراطية المقارنة وتحليل البنية الاجتماعية، وأخيراً الإسيامات البحثية الحالية فى مجال الاقتصاد الدولى والسياسة العالمية.

ويتم غالباً تحليل ديناميكية العولمة من خلال عرض تخمينات إجمالية واقتباسات واستعارات وأمثلة لتمثل هذه الحالات، فالأسباب التى يمكن إرجاعها كظاهرة للعولمة يسيطر عليها فى الواقع نوع من عدم الاتفاق فبينما يبدى السيد جيندز Giddens تقيماً لتدفق دفعات تمويل غير منتظمة لتجديدات تكنولوجية

أو لتبادل ثقافي أو لتنفيذ قرارات حكومية. نرى آخرين ينادون من منظور خيال جديد ليبرالي للأسواق الحرة واعتبارها كعملة مقبولة أو كمصطلح يتمسك به الماركسيون بأن الاقتصاد الدولي والعالمي ما هو إلا تحول بنية الأسواق والمؤسسات كاندماج اجتماعي وثقافي [vgl. Willke 2001, S. 14ff. Münch 2001.] S.68.

ويشكو السيد نيكولاس رومان ببساطة أسباب عدم اتفاق المصادر المهيمنة والخاصة بالعلومة وفي افتقادها لمصطلح اجتماعي موحد متفق عليه والصياغة المقدمة منه للمجتمع الدولي الذي يعرض فيه بوضوح عدم المساواة الإقليمية على الكرة الأرضية ويستنتج من ذلك أن مراكزها هي أسواق التمويل الدولي الطبيعية أما الترشيح الدولي فيتركز وفقًا لهذا في دول عالم الغرب، ويصبح لبقية العالم وفقًا لهذا التعريف مجرد سمات إقليمية سرعان ما تختفى تحت ضباب من المصطلحات لنظرية النظم والتي تبدو واضحة في عدم تبيان الأسباب. [Luhmann 1997, S171.] 808 u. 163.

وفي الاتجاه المقابل تعاد بنية تدفق ثاب من المصادر المتاحة والتي تدع رموز مسمياتها في مجال الاقتصاد السياسي للعلومة، الأمر الذي يمثل ديناميكية لتناسق تقدمي دولي قادم من الصراعات بين الاحتفاظ بالسلطة السياسية وبين المصالح الاقتصادية لتوسيع الأسواق، وتعتبر الإسهامات التي نصب فيها أمرًا محفزًا ومشجعًا، وهي نابعة من قطاعات متنوعة من مؤرخين للاقتصاد أو من تحليل لعلاقات صناديق النقد والتجارة الدولية، وكذا لنقد الرأسمالية ونظريات السياسة الدولية^(١). ويستلزم التأثير المتبادل بين الدول والأسواق هذا اللون من الصياغات من منظور ثلاثي:

(١) الأمر يخص اتجاهات مختلفة وممببة من خلال مجال التطلع بين السياسة والاقتصاد حيث يضع المختصون في ذلك الحجج ومنهم جلين ١٩٨٧، شراتجي ١٩٩٤، هيلينز ١٩٩٤، أيش حزين ١٩٩٨، فير هوبسن ١٩٩٥، كثلث وآخرون ١٩٩٩، ألت فالتر/ مان كويني ١٩٩٦.

المنظور الأول: البحث عن كيفية تسيير الدول وممثليها السياسيين قضايا الاندماج وتعميم الرفاهية في كافة أماكن الاستثمار وتأمين ذلك من خلال توافر الولاء للشعب وتأمينه.

المنظور الثاني: السؤال عن كيفية تأثير توزيع السلطة والرفاهية من خلال قضايا أسواق العولمة بين الدول والمجموعات الاجتماعية.

المنظور الثالث: يرتبط باستراتيجيات السياسة والتي من خلالها يتسع تعاون الحكومات والمؤسسات الدولية من خلال الاندماج الإقليمي.

ونصف العولمة هنا وفقاً لهذه الشروط منطقاً غير متماسك وموقفاً غير مفهوم. فهي عبارة عن نتيجة نابعة من قضايا السوق ومن تجمعات سياسية جغرافية وقرارات حكومية كي تفتح مجالات عمل موسعة لبنوك دولية وشركات مقاولات عالمية. فأسواق المال الدولية الحديثة لم تنشأ من ذاتها أو دون تدخل سياسي متواصل، على العكس من ذلك فإن قضايا اتخاذ القرار تتطلب تفسيراً لتحريك الحكومات نحو التحرر، رغم أن ذلك يحد من دورها السياسي ويجعلها تخاطر بعدم شرعيتها. يرجع فصل الاندماج الأوروبي في التركيبة التاريخية الوحيدة والتي أمكن تطبيقها بالتأكيد على مناطق أخرى في العالم. وإن التشخيص السريع والتحول القومي في مجال السياسة والمجتمع يكون وفقاً لذلك شيئاً آخر كمظهر سياسي دولي ونعني به ما يسمى بالمركزية الأوروبية، التي تقدم مقولات وظيفية للاندماج الأوروبي منذ بداية ستينيات هذا القرن. إن مجتمعاً دولياً تفتقد فيه الروابط الاجتماعية، التي توضح حقوق المواطن في هذه المؤسسات الاجتماعية، الأمر الذي يشكل حالة نفسية حقيقية لعدد من المؤلفين الذين يعتقدون في صواب هذه الإمكانية [Sklair 1999, S. 150].

= وودز ٢٠٠٠، وكذلك فالرشتين ١٩٨٤ ص ٢٧ إلى ٥٧ ويعبر أهم كتاب باللغة الألمانية في مجال العولمة الاقتصادية، والذي يعتبر كمقدمة لهذه التوجهات وهو من تأليف هينر ١٩٩٨.

وتتطلب صعوبه قضايا العولمة توفير طرق ونظريات متنوعة يتم البحث فيها غالبا عن التأثيرات ودورها في النمو وتوزيع الدخول وأساسيات الصرائب والنظم الاجتماعية والديمقراطية. ولعل ما يشغل المرء هنا ذلك الارتباط الوثيق بين القوى الاقتصادية والسياسية، وكان تحرير أسواق المال في العقود الأخيرة والعمل على حمايتها من خلال سياسة تجارية واتفاق اقتصادي قومي أمرا تم الاتفاق عليه لمواجهة المؤسسات الكبرى المتعددة الجنسيات والتي تمارس سلطة العولمة في دول لها قوة للتصرف. فمحاكم الولايات المتحدة الأمريكية نحصى الخسائر بالمليارات التي أصابت صناعة الدخان، واستطاعت اللجنة الأوروبية إيقاف تدهور هذه المؤسسات الدولية وشركات المقاولات العالمية التي لا تملك سلطة استقلالية ذاتية بشأن تحقيق إستراتيجيات العولمة من خلال إنجازات سياسية وعقود دولية، وعليها أن تحصل على تأمين للشرعية وضمانات حق الملكية ورفع المستوى التقني والبنية الأساسية ورأس المال الإنساني. إلا أن هناك دولا ليس لها قوة التحرك واتخاذ القرار وإن مشاركة ناجحة في قضايا العولمة لا تعتمد على مزايا مؤسسية مقارنة وقدرات سياسية [Soskice 1999, S. 102] يتم توزيعها بشكل غير متساو.

وتكمن مخاطر العولمة والارتباك من خلال صدمات خارجية تتراكم لدى حكومات دول ضعيفة وفاشلة. وتعنى السلطة البنوية القدرة على صياغة المسار بالنسبة للبنية التحتية وترسيخ مؤسسات قضايا العولمة والتأثير فيها، الأمر الذي يتركز بوضوح في الدول الرائدة والمتقدمة اقتصاديا.

وهنا يقدم ألان توربان Alain Touraine في شأن عدم التكافؤ النقد لمفهوم العولمة خلوا من الجانب السياسي والاعتقاد العام في فقدان سيادة الحكومات، واضعا نوعا من الغطاء على العلاقات بين السلطة والحكم.

[Touraine 2001, S. 57]

ولعل هذا للنقاش النظري فيه الكفاية، ولكن يبقى السؤال: ما الجديد في العولمة الحالية؟! إننا نجد صادرات هائلة لرؤوس الأموال وتجارة دولية واسعة وشركات مقاولات عامة قومية وبيوت تمويل وأزمات مالية على مستوى دولي وموجات عديدة من الهجرة والتي يراها الكثير من المؤرخين الاقتصاديين بالتأكد كطواهر غير جديدة.

ولعل كتاب فيرناند برلودل Fernand Braudel المشهور عن تاريخ الحياة اليومية في الرأسمالية التاريخية والذي عرض فيه كيفية توزيع العمل على مستوى عالمي منذ مئات السنين من خلال التغذية والملابس والتقنيات التي أثرت في المجتمعات الأوروبية.

وبطرح كارل ماركس Karl Marx في تنفيذ استخدام التلغراف وبناء السكك الحديدية والملاحة البحرية للسفر عبر البحار والمحيطات كأمر مهم للتغلب على التخلف الاجتماعي.

إن الاختلافات المتميزة بين موجات العولمة السابقة والحاضرة لا تكمن في التجديدات السياسية المرتبطة بالقرن العشرين، والتي تعتمد على إدخال موضوعات العولمة في برامجها، وتطبق عالمة الديمقراطية كمبدأ وحيد وقادر لحكم شرعي ولترسيخ نظم لمؤسسات دولية لها عضوية عالمية.

وعما إذا كانت العولمة اليوم تمثل تهديداً للديمقراطية، فإن ذلك يتضح في الجزء الأول من هذا العرض ويبين الموقف المحرج والمربك والمهدد الحقيقي للديمقراطية من خلال طغيان أسواق المال [Barry/ Eichgreen] وإرغامات العولمة الحقيقية والتي تم تعريفها من محتواها [Dahrendorf 2002].

وتعتبر العولمة من جانب آخر حدثاً آخر عكس ما كانت عليه منذ قرن سابق، حيث إنها تحتاج إلى مبدأ شرعية. ولعل الموجة الحالية للعولمة تعمل على توسيع المبادئ الديمقراطية، بحيث يكون مصاحب لها سياسة ذات تغييرات

مشروعة ولربما يكون الأمر غير هذا في حالة الدعاية للأمور البديهيّة المراد تحريرها، وليس لأسواق مرتبطة بقيود، ولكن في انتشار الديمقراطية وشروطها المؤسسية الصعبة كنقطة التزام لمشاركة ناجحة في قضايا العولمة.

وينم في الجزء الثاني (من الكتاب) مناقشة الخلاف الثاني والمميز لموجات سابقة للعولمة والتي برزت في إمبراطوريات تاريخية عالمية أو إمبراطوريات متبقية من عصر الاستعمار وممالك كبرى. الأمر الذي يشترط قدرة التصرف السياسي ومدى الاستعداد للتعاون الجماعي المتعدد الجنسيات.

هناك مؤسسات يمكن أن تقوم بهذا الواجب ولو بشكل جزئي. والتي يتراد عددها بشكل سريع وملفت، وهي مؤسسات ذات طابع دولي ولها أهداف محددة، مثل هيئة اتحاد البريد الدولي، أو المجتمعات ذات السمات الخاصة وتمثل أعدادا محدودة مثل مجموعة الدول الصناعية للربع الكبرى [7 G]. ويشترط تعريف وتجهيز سلع عامة ذات سمات دولية المعبر العام لقضايا اتخاذ القرار، الأمر الذي يمكن إنجازة فقط من قبل مؤسسات تم إقرارها في منتصف القرن الأخير وهي هيئة الأمم المتحدة. غير أن هذه المؤسسات ذات التأثير الكبير والتي تناولها المرء حاليا بالنقد الذاتي تمثل دولا غنية تساند دولا أخرى لها نفس الصفة كدول غنية أيضا [World Bank 2002. S.121].

هنا تبرز المشكلة الثانية الكبرى لشرعية العولمة، والتي يلتزم فيها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وفقا للوائحها برفاهية وتطوير كل الأعضاء، وتقديم الدعم السياسي والاقتصادي لكافة الأعمال والاحتياجات وتحقيق الأهداف التي تم تحديدها من قبل بعض الهيئات وحكومات الغرب، وحتى يتسنى لها تحقيق أغراضها الخاصة على النحو المرضي.

I

العولمة والدولة والديمقراطية

الديمقراطية في ظل عالم العولمة

يبين الفرو بالنسبة لموجات العولمة السابقة والعولمة الحالية وفق مسيرتها تحت رمز له صلة بالديمقراطية والدمقرطة. وحيث تقوم العلاقة بين العولمة والديمقراطية على أكثر من معنى ومزيد من التشوق ولفت الانتباه، يستطيع المرء وفق هذا المنظور أن يدرك أولاً تزايد انتشار الديمقراطية في العديد من البلدان، وثانياً كسب اقتصاد عالمي يتجاوز الحدود الإقليمية من خلال سلطة لتشكيله وصياغته، وثالثاً محاولة ديمقراطية العلاقات الاجتماعية خارج سلطات الحكومات الحالية.

وقد أكد علم السياسة المقارن أن الديمقراطية تتعايش بالتوازي مع تحرير الاقتصاد وخاصة في كل من العقدين الأخيرين اللذين عايشا تاريخاً أكبر انتشار لها.

ويساعد في هذا الشأن وسائل الاتصال الدولية والتعليم السياسي وتواجد أسواق عامة دولية سيئة، أضعفت توافر الشروط الاجتماعية للديمقراطية وظهور تناقضات حادة لعدم المساواة مما أضعف قدرة التصرف للدول، ذلك لأن ديمقراطية العولمة تمارس من خلال القوى الاقتصادية وأن نتائجها الأكثر انتشاراً تتضح في مجال السياسة.

وبدو التأثيرات البعيدة للعولمة من خلال تعريفات احتكار السلطة الإقليمية للدولة الحديثة وكان ذلك يتم بشكل نسبي. وكثيراً ما تتعدد تفسيرات هذه الحقيقة ويشكل ملغى للنظر. إلا أنها تنفق في أن ذلك الأمر سيكون في مواجهه مع الدولة

وأيضاً مع الديمقراطية، وهنا يتبين الفارق الكبير والمهم للعصر الذهبي للتححرر الاقتصادي بين عام ١٨٧٠ وعام ١٩١٤. ففي عصر "مستوى الذهب" كمقياس اقتصادي حيث تمت مقارنات يتساوى فيها تناقضات أعباء الاقتصاد الخارجى دون أية معوقات.

وتعتمد سيادة الدول الكبرى على سيادة واستقلال وسطاء السمسرة المرتبطين بنمويلات ضخمة، بشأن إقراض الدول وبشأن الديون الأجنبية وإنجاز كافة أعمال الرقابة والتمويل وحماية ميزانيات الدول الصغيرة وإدارة اقتصادات المناطق المستعمرة حديثاً والإمبراطوريات التى ذهب مجدها.

وكان لا مفر من أن ترغب الدول القادرة على التمويل ولو بالقوة العسكرية على ترك التصرف فى قضايا الضرائب وعمليات التصدير [Polanyi 1944, S. 17-37]. ولعله يحدث العكس فى أيامنا هذه، حيث تطبق العولمة تحت شروط الديمقراطية وفى عالم أسسه دول ذات سيادة، الأمر الذى لم يكن فى الحسبان منذ مائة عام. وربما تجد النتائج السلبية للعولمة مكاناً لها فى البرلمانات كونها نابعة من حركات المعارضة السياسية، ولهذا كان لا مفر أن تلزم لوائح هيئة الأمم المتحدة الأعضاء فى حل وحسم الخلافات والمعارك الدولية من خلال الوسائل السلمية ووفقاً لمفهوم الحفاظ على مبدأ العدالة. وتختلف وجهات النظر بين مؤيدى وناقضى العولمة وتأثيراتها على مؤسسات الديمقراطية، فبينما يرحب المتحمسون رفع حالة التعبئة وتحسين وسائل الاتصال وحرية تدفق المكاسب بمشاركة كل المواطنين وكل المجتمعات، يرى كل المتشككين بنهاية العالم أن المكسب المذنى للرأسمالية والذى تم إنجازه بصعوبة بالغة فى ديمقراطيات دول الرفاهية وتحت إرغام أسواق دولية غير معروفة، يتبين فيها عدم المساواة بين مجتمعات الشمال ومجتمعات الجنوب وبشكل غير قابل للقياس.

ولا تعطى نظرية الديمقراطية إجابة مباشرة للمشكلة من خلال صياغة سياسية ديمقراطية ووفقاً لشروط العولمة. وهنا يتسنى طرح السؤال: ما الذى تعنيه

عولمة الديمقراطية على الإطلاق؟! الأمر الذى يعنى التحقيق الدولى لمبدأ الدساتير الديمقراطية، وما نهدف به هذه الدول من أجل قيام ديمقراطية العولمة. والتي تسيطر المسئولية عنها لممثلين فى مؤسسات دولية. ولعل الأمر غير كافٍ كسبب ثانٍ بشأن استخدام مصطلح الديمقراطية فى هذه المجال.

وندعم النظريات النمطية لعلم السياسة الديمقراطية بصياغات قانونية مرتبطة بقرارات سياسية وفى إطار الدول الدستورية، وارتباط كل ذلك بالديمقراطية السياسية المصاحبة للدولة ولتكون فى تنسيق قوى جيد.

وقد تطورت مفاهيم السلطة، والقوة، والقهر، والحرية، والشرعية، والعدالة، والمساواة، والمحتوي، والتمثيل، وغيرها من مفاتيح المفاهيم الخاصة بنظرية الديمقراطية فى الموقع والمكان التاريخى للدولة القومية.

وفى نفس الوقت فإن القيمة الكبرى المتنوعة تاريخياً لشكل الديمقراطية يعتبر حالياً أكبر من أن يقارن بمدينة صغيرة، ويصغر بشكل أساسى من العالم ككل [Sartori 1992, S. 25] ويتم تحليل للعلاقات الدولية فى العادة بشكل أقل ومن منظور معيار القيم الديمقراطية وكذلك من خلال توجهات الأمن القومى ونسبية السلطة وإستراتيجيات التحالفات والائتلافات.

ولعله من المفيد ترجمة مفهوم الديمقراطية المطور والمرتبط بعلاقات الدول القومية إلى علاقات القوميات فى بدايتها والتي يمكن الظن أنها تمثل مقولات سياسية للسلطة، أو ربما يتطلب الموقف الدولى إعادة النظر بشكل أساسى لفهم ديمقراطية راسخة، ونعنى بذلك إنهاء أشكال التجزؤ للدول. ويسرى نظام القيم الديمقراطية ومحتوى معناها فى حتمية علم التطور الطبيعى كمبدأ صريح فى هذا الشأن [Apter 1991, S. 463].

ونعنى بالانفتاح هنا الأخذ بهذه المبادئ لإدخالها فى عالم العولمة. وتحل الديمقراطية بشكل مشابه فى اقتصادات مجزأة إقليمياً، أو ما يطلق عليه الاقتصاد الخادع للحواش لإنجازات خدمات التمويل، والعلم والإعلام.

وتلقى الخبرات التاريخية الضوء فيما يخص بناء الديمقراطية على
الإمكانات والتي نعني في نفس الوقت الطموحات وهوة النهور التي تكف في
مواجهة ديمقراطية العولمة. وقد أياز روبرت أ. دال Robert A. Dahl كيف تتأب
التفاهات الديمقراطية الحديثة عبر التحولات الأولى للحياة السياسية وفي إطار
واضح من دول المدينة في العصر القديم (الأتنيكي) والعصر الوسيط واستمرار
حركتها بشكل أوسع وأكبر في الدول القومية.

وربما يبدو أن الأمر غير مفتح للغاية، إذا أتيح للديمقراطية أن تنتشر في
محمل دول العالم، ويمتد هذا الانتشار على الأنظمة الكبرى في المؤسسات القومية،
إذ إنه رغم التنوع التاريخي للحكم الديمقراطي وصياغته وفقاً لشروط ثقافية
 واجتماعية خاصة، فإن السيد دال يصر على الأطر التحليلية والميدانية لهذا التنوع.

وبداية يكون عدم العدول عن معايير المفاهيم بحد أدنى لكل مجالات البحث
المقارن للديمقراطية في الميدان الثقافي والحضاري والتاريخي والتي يتم التأكد فيها
من ثبات ومثانة مستوى البحث، فبدون هذه المعايير، قد ينشأ خطر اتساع المفهوم،
والذي قد يؤدي بسهولة إلى إفلاس مشروع الديمقراطية، وهو الخطر الذي وصفه
دال بالتفصيل بالموجة الثالثة للديمقراطية. [Dahl 1989, S. 2]. هذا ومن جانب آخر
فإن نقل وترجمة الديمقراطية لأنظمة كبرى جديدة بشكل أمراً آخر وبعيداً كل البعد
عن الابتذال الأمر الذي يؤدي إلى زيادة التحولات الضاغطة متجاوزة الحدود
بالنسبة للسياسة بشكل سريع، أكثر من تجميع وإعداد المؤسسات المتطورة.

وكانت الاستعدادات التي قام بها الاتحاد الأوروبي للمشروع التقدمي المرتبط
بالاندماج الإقليمي غير كافية من الناحية الشرعية، مهددة بذلك الملاحظات
الساخرة. وخاصة بعد الإقرار بعضونه وحيث لا يفي بالشروط المؤهلة لقبوله
كعضو وفق بنوية مكونات الديمقراطية. وتقدم تناقضات القيم المثالية الكبرى بحق
محاولات تهدف من خلال المستوى الإقليمي لديمقراطية ذات مفاصل دولي والذي
اعسرها دال في فترة مبكرة صياغة مناسبة. فكل قيمة كبرى داخل العالم ككل

تشير بصغر حجمها عن حجم المشكلة الملحة. فكلما كبرت أحجام هذه البنية، كلما زادت تكاليف التنظيمات الموحدة وبها تكبر الأقليات البعيدة عن هذا المجال. الأمر الذي يؤدي إلى إصعاف عمليات الرقابة من خلال المواطن كفرد [Dahl 1959: S 372f.].

الموجة الثالثة للديمقراطية

تشكل الديمقراطية دون أدنى شك نظاما غير مرتبط بشكل وثيق بالزمن والعصر، الأمر الذي يعزله رغم ذلك عن عالمه التاريخي والثقافي، وكذلك السياسي، حيث نجد في التحول الجارى للديمقراطية ما يشبه كرة لعب تؤدي دورا سلبيا في أحداث السوق الدولي. وقد شاركت المبادئ الديمقراطية بشكل فعال في تشكيل وصياغة الصورة السياسية للعالم.

وفي إطار هذا المعنى يشخص دانكفارت روستوف Dankwart Rostow حركات الديمقراطية الواسعة التي ظهرت في العقود الماضية كنزوة عالمية [Rostow 1990] وأن التدهور السريع لأنظمة الحكم صاحبة السلطة منذ تسعينيات القرن (الفانت) قد أطلق عليها من باب السخرية كتأثير معاكس للعبة الدومينو. فأحجار الدينامو لا تتقلب على أحد جوانبها كما يخشى من ذلك من الشرق إلى الغرب ولكن في اتجاه مضاد (معاكس).

ولم يكن يتسنى للشيوعية أن تتجح في ترسيخ أيولوجيتها في الخفاء من وعود الديمقراطية [Gaddis 1997: S. 200] ويتضمن المعنى المرحلي لهذه التغييرات بداية، إذا نسبها المرء إلى أفق الزمن المحسوب، الأمر الذي بشخصه صمويل هنتنجتون في دراساته وفيرة في العقود الأخيرة من القرن الفائت كمسلسل طويل ممتد لأمواج ثلاث للديمقراطية [Huntington 1991].

وينابع المرء هذا التقييم ويجد أن الموجة الأولى الطويلة للديمقراطية اتخذت محراها وأبعادها في حرب الاستقلال الأمريكية وفي الثورة الفرنسية. ويتواصل

تواجدها في إعلان سيادة الشعوب بداية في بعض دول جنوب أوروبا ومنعمرات
النزوح الأوروبية وفي أستراليا وكندا وشيلي وحنى إقرار تأسيس دول
الديمقراطيات في وسط وشرق أوروبا بعد الحرب العالمية الأولى.

ويورخ هنتنجتون للموجة الثانية القصيرة نسبيا من عام ١٩٤٣ وحتى عام
١٩٦٢، الأمر الذي انسحب على ديمقراطية ألمانيا الغربية والنمسا وإيطاليا وكوريا
الجنوبية وكذلك من خلال معاندة القوى المنتصرة في الحرب العالمية الثانية وفي
مسيرة إلغاء الحركات الاستعمارية أن قررت كل من الهند والفلبين ونيجيريا
وجاميكيا الانضمام لهذه الدول. هذا وقد تمددت أحداث موجة الديمقراطية بعد انهيار
دكتاتوريات البحر المتوسط في وسط السبعينيات من القرن الفائت وثبتت وترسخت
في ثمانينيات القرن في أمريكا اللاتينية وبعض دول أفريقيا وآسيا واحتسبت من
بين ثورات الديمقراطية التي حدثت عام ١٩٨٩. ومن الصعوبة بمكان إجراء
البحث الميداني فيما يخص عولمة تسير بخطى كبيرة نحو صيغ حكومية ديمقراطية
[Karatnycky 2000, S. 3].

ومع بداية القرن الأخير ورد ذكر وجود ٢٥ دولة فقط من ٥٥ دولة آنذاك
إلى جوار ٥٥ دولة أخرى إمبريالية واستعمارية علاوة على إضافة عدد ٢٠
محمية، وكلها دول تتمتع بديمقراطية محدودة. وبحلول عام ١٩٥٠ تنامي عدد
الأعضاء المنتخبين من ٢٤ دولة إلى ٨٠ دولة في عضوية العالم النامي، الأمر
الذي يمثل الموجة الثالثة التي أقرها هنتنجتون وبناء عليه ازدادت أعداد الدول
الراغبة في الديمقراطية من ٣٩ دولة في عام ١٩٧٤ إلى ١١٧ دولة في عام
١٩٩٥. وفي أماننا هذه تمتلك ١٢١ دولة من ١٩٣ دولة في العالم قيادات سياسية
منتخبة. [Freedom House 2002]. ويبدو من هذا التطور أن هناك اتجاها يتبين منه
وبشكل واضح وسريع انتهاء الحقبة الشيوعية.

ويعتبر التحول السريع للشيوعية نحو الديمقراطية ظاهرة لها اعتبارها في
تطوير أقاليم أخرى في العالم. وحيث قرر اتحاد البرلمان الدولي في خريف عام

١٩٩٧ المنعقد بالقاهرة والذي شارك فيه أكثر من مائة وأربعين دولة، إعلاناً عالمياً ودولياً للديمقراطية. يتم فيه توجيه رسالة عام ١٩٨٩ المتضمنة التوجيهات الأولى للدخول في عصر جديد تصبح فيه ديمقراطية الغرب صيغة حكم دولي مشروع وحيد. وهذا يعني اعتبار الديمقراطية المتحررة بمثابة اللعبة الحقيقية والمشروعة للمدنية [Sartori 1991, S. 448] ويمثل الآن انتشار الديمقراطية بشكل عالمي أمراً واقعاً، وهذا يعني تحرراً دون قيود ودون حدود لنظرية حكم مسيطر ويعمل بشكل جدي على خلق نظام دولي وراء فكرة التكتلات ومع توديع الاشتراكية الشرق أوروبية والتي مثلت محاولة حديثة ووحيدة نبعت من خلال الثورة الفرنسية لديمقراطية برجوازية. والتي لم يكتب لها النجاح من خلال ثورات ١٩٨٩. ذلك لأن السياسة الشيوعية وجدت في إدخال الديمقراطية والسوق وحقوق الإنسان توجيهات وإرشادات جديدة تجاه الصراعات الاجتماعية والاقتصادية والتي سرعان ما وجدت حلاً على أرض الديمقراطية [Furet 1999] وإلى أي مدى يتم تصحيح إحلال أنظمة الحكم في شرق أوروبا من خلال سوء الفهم الذاتي للتاريخي للاشتراكية والتي مثلت صيغة عليا للترشيد الاقتصادي وصيغة أساسية لتحقيق الديمقراطية ولتفسيح الطريق لتوجيهات جديدة نحو المستقبل.

ويبدو اليوم عدم وجود برامج سياسية ذات سمات دولية تتوفر فيها الديمقراطية ومشروعيتها للاختلاف والنقاش، فبرامج الادعاءات الدينية والعنصرية لم تعد تؤثر بشكل واقعي ولكنها تمثل رد فعل دفاعي لثورات أكثر تحرراً وانتشاراً دولياً [Fukuyama 1992 Kap. 4] وتعتبر أنظمة الحكم المطلق والمستبد بحديثها على خشبة المسرح الدولي، اللغة المنادية بحق تقرير المصير نحو التوجه الديمقراطي. وبدعم في نفس الوقت روستوف تشيخه من خلال سؤال تقريره، ويعارض هنتجتون رغم تفاوله تفادي هذا الأمر باعتباره وسيلة إستراتيجية لتطبيق الديمقراطية [Huntington 1991, S. 141f.]. إن الأخذ بتطور ديمقراطي سابق لا ينف حائلاً في مواجهة أية ملاحظات نظرية أو تاريخية لهذا التطور الديمقراطي ويبدو أن كلا الموجتين الأولى والثانية في الأعوام من عام ١٩١٧ وحتى عام

١٩٤٥ أبرزت قياده العصر الأوروبي في مساره نحو البلشفية الروسية أو العاشية الإيطالية أو النازية الألمانية التي استولت على السلطة.

أما اتجاه العودة الثاني الذي برز في الخمسين عاما السافنة والمرتبطة بالديكتاتوريات العسكرية والتي انتشرت بوجه خاص في العالم الثالث [Rueschemeyer u.a. 1992, S. 303/308] وهنا يتساءل المرء، لماذا لقي زحف مسيرة الديمقراطية الحديثة في كثير من الدول الشيوعية ضربة موجعة؟!

لقد أصبحت الديمقراطيات في العديد من الدول الشيوعية المتخلفة محل تساؤل ومشكوك في أمرها. حيث يتحول المسار لدول ذات حكم مطلق واستبدادي، ولعل محصلة الانتخابات الديمقراطية لعدد مائة وعشرين دولة، كان لزاما أن يحدد نصفهم عبر انتخابات حرة مقيدة مصحوبة بحقوق غير ثابتة وصحافة غير حرة وفساد كبير بين الأفراد ومحسوبيات وصراعات عنصرية.

ولهذا يسأل لاري دياموند Larry Diamond مع بداية عام ١٩٩٦ عما إذا كانت الموجة الديمقراطية الثالثة هذه قد انتهت فترتها وعمرها؟!

[Diamond 1996, vgl. Carothers 2002].

لم تقدم الموجة الثالثة للديمقراطية إجابات محددة، إلا أنها تمخضت عن حاجة ملحة بشأن توضيح نظري يفهمه روستوف بحق على أنه معمل يتم فيه فحص كل الأمور الخاصة بالنظريات السياسية في وقت ما بعد الحرب.

وهذا يعني بأنه يقصد مواجهة السؤال المطروح أعلاه، بشأن أى اتجاه يمكن أن نجد فيه المادة التي توضح العلاقة بين العولمة والديمقراطية ولو نظرنا بالتدقيق لأمكن للمرء أن يفهم من خلفها ثلاثة أشياء مختلفة:

أولها: الانتشار العالمي الكبير للديمقراطية كصيغة للحكم.

وثانيها: ديمقراطية العولمة كمحاولة في السياسة وصياغة السلطة لكسب عالم بدون حدود.

وثالثها: ديمقراطية العلاقات الاجتماعية في الدول القائمة.

ونفق هذه الحقائق الثلاث مع ثلاثة مجالات مختلفة لنظرية الديمقراطية التي تعرض وجهة نظر خاصة للعولمة. فأول مجال في هذا الشأن يتمثل في السؤال الكلاسيكي تجاه شروط الديمقراطية ومدى حيوية معايير التحول الديمقراطي، ولعل الإجابة تكون عن هذا السؤال ما يمثل أمراً مركزياً، وذلك تقديراً وحرصاً على فرص تدعيم الديمقراطية وتوجهاتها المستقبلية، فهل في انتشار الديمقراطية بشأن الانقضاء المشترك يرجع لعوامل تخصصية ونمطية كالحروب الخاسرة وأزمات التطوير وتقدم سلطات القيادات المستبدة والصفوة؟! وهل يمكن إنجاز نموذج فائق يتم من خلاله تقييم سياسة حقوق الإنسان والوثيقة الختامية الموقعة في هلسنكي والأنشطة للمؤسسات غير الحكومية مثلما حدث في هلسنكي من منظمة المراقبة والعفو الدولية؟! وقد تختلف الموجة الثالثة لزحف خطواتها الديمقراطية والسابقة في كون مسيرتها نحو عولمة اقتصادية وإعلامية. فمن المؤكد هنا عدم مشاركة العولمة الاقتصادية في عودة اقتصادات الشعوب الموجهة، أو مشروعات التطوير الاستبدادية، وهل كان من محض الصدفة أن تكون نهاية دكتاتوريات أمريكا اللاتينية قد حدث خلال صدور إستراتيجيات النمو الموجهة لافتتاح مجالات متعددة للاقتصاد وحمايتها، ولم يثبت بالدليل في دول الأعقاب بجنوب شرق آسيا ترسيخاً للديمقراطية، الأمر الذي يقدم ازدهاراً للرباط الوظيفي للتحرر السياسي والاقتصادي وتأثيره على المدى الطويل. حتى إنه لو أجاب المرء على كل هذه الأسئلة بنعم، فإن الارتباط الوثيق بين الديمقراطية والتحرر الاقتصادي لا يمثل شيئاً آخر غير ذلك.

وخلافاً لذلك فإن الانتقال التدريجي للديمقراطية سيصطدم بتيار ومسيرة النصر العالمي لتحرر السوق. وليس على إبراز توزيع التعاطف في هذا المجال.

وهناك جانب ثانٍ بشأن مناقشات نظريات الديمقراطية الحديثة، وحيث يبدو السؤال الكلاسيكي عن أحوال التوتر بين التحرر الاقتصادي والسياسي، أن يقوم من جديد ووفق الشروط المشددة للعولمة [Przeworski u. a. 1995, S. 1-10].

وهذا يمس بديلة الشروط الاجتماعية الداخلية للديمقراطية. كما أن تنامي النشاطات القومية والخوف الذي يضع عدم الكفاية السياسية للدولة محل الشك وعدم المشروعية. ومن هنا يمكن أن يحدث عدم التوافق لأن الديمقراطيات تفضل الأسواق، بالرغم من أن الأسواق لا تفضل الديمقراطيات [Barber 1995, S. 243]. ولو حدث ذلك بمحض الصدفة لأمكن للعولمة غير المراقبة تفريغ المؤسسات الديمقراطية من محتواها.

إن الانفتاح الخاص بأسواق التمويل الدولية غير المحمي لا يمثل خطراً على المجتمعات المفتوحة. ويدلل على ذلك كلمات أحد كبار المساهمين المهمين في أسواق المال الدولية: إن خلق شروط مرغوبة وجاذبة لرأس المال وخاصة فيما يمس الأهداف الاجتماعية [Soros 2000, S. 139].

ومن المؤكد هنا أن تضيق إرغامات التوافق الاقتصادي والتي تخضع لها ديمقراطيات هشة أو ضعيفة فيصبح مجال التحرك أو اللعب باتباع سياسة إصلاحية في نفس الوقت أمراً حساساً للغاية. ويكاد أن يكون الإحساس بعدم وجود البديل لقرارات سياسية يرقى للسخرية وعدم المبالاة.

ولقد عايشنا أعداد غير قليلة من البلدان في النصف الثاني من تسعينيات القرن الكثير من الضربات السياسية الموجهة، حيث برز في الكثير من الدول الأفريقية وبعض مجتمعات دول المعسكر الشيوعي المتخلف تيار تراجع الدولة إلى حد التشتت والسقوط وقد تجاوزت الديمقراطيات الراسخة إرغامات الرياح العاصفة للعولمة ومن هنا كان لزاماً على الحكومات المنتخبة ديمقراطياً أن تبدأ في تقنين هشاشة المجتمع أو هدمه وربط الميزانيات العامة والمصحوبة بمتطلبات تابعة من الإدارات السياسية المختصة ولمساهمين ملتزمين باليات السوق الدولي.

ويمس من جانب آخر ما يسمى بالتلاقى لأوضاع سياسية يكون التناقض فيها في عدم وجود البديل الذي لقيه الغرب بعد عام ١٩٨٩ والذي يؤكد وجهة النظر بأن أيديولوجية التحرر الديمقراطي قد انتصر وأصبح أمراً عادياً ومطبقاً دولياً. ويكون التصور الخاطئ في أن ينظر إليه كخطر جديد. لهذا ومن أجل الأمن

الخيالي يكون العرب قد سبق طريقا شديدا الخطورة في مجال العولمة، ونعني بذلك دمج اقتصادات الشعوب الإقليمية في اقتصادات أنظمة عالمية أكثر شفافية.

وندعم العرب من خلال مؤسسات التمويل الدولية والمؤسسات الاقتصادية العالمية مصالحه الاقتصادية ويرغم الدول القومية الأخرى على سياسة اقتصادية معينة يراها صحيحة. [Huntington 1996, S. 292].

وهنا يفتق العديد من المتشائمين سواء كانوا من أحزاب اليمين أو من أحزاب اليسار في أن العولمة الممارسة عبر أسواق بلا حدود تخاطر بمواجهة رد فعل مضاد يصل مداها بداية من حماية جديدة لكافة الهويات من الناحية العرقية والدينية والثقافية.

ولعله من جراء ذلك يدور التوجه الثالث للحوار النظري الديمقراطي والذي كان لا مفر من الأخذ به في مجال المؤسسات الدولية في الجزء الثاني من الكتاب ولأجل تأثيرات العولمة الاقتصادية بالمجتمعات الحديثة وما يصاحب ذلك من نتائج.

ومع وجود عولمة الأسواق ووسائل الاتصال وبنوية السلطة التي تتجاوز حدود المؤسسات الإقليمية للدول، فهل يحظى مبدأ السيادة المرتبط بالنظريات السياسية بالاستمرارية والبقاء بداية من جان بودين Jean Bodin وحتى عهد ماكس فيبر Max Weber؟! أو هل تدع الإنجازات المدنية لدول دستورية ديمقراطية تعتمد في سياساتها على الحرية وعلى حقوق الإنسان وملتزمة في ذلك بمنهج ديمقراطي عبر كافة المستويات القومية؟!

وهل يستطيع المرء دفن سلطة الدولة واعتبار ذلك فرصة لنشأة ديمقراطية عالمية تحقق ولأول مرة في التاريخ أسلوبًا ديمقراطيًا يفوق الأنظمة الخاصة للدول؟! [Held 1995 Teil 4, Giddens 2001, S. 86-103].

متطلبات ومعايير للديمقراطية: مواضع نظرية الديمقراطية

يعتبر البحث المقارن لقضايا الديمقراطية فرعاً حديثاً نسبياً في علم السياسة. وتندو مسائل فرص العولمة من الديمقراطية كجسم غريب في نظرية الديمقراطية منذ أمد بعيد، ولهذا تجرى مناقشة الحقوق الدستورية وطرق التصويت في المؤسسات من خلال ممثلين للديمقراطية على مستوى المصادر النمطية وشكل دقيق في إطار الدول وفقاً لهذه الشروط. وتنفيذاً إلى حد بعيد وفق قواعد الديمقراطية. الأمر الذي يتخطى ببساطة قوة التصور الآن نحو إنشاء حكومة دولية منذ عهد الفيلسوف كانط Kant مفرغة من جانبها الاجتماعي. خاصة لو كانت مسبوبة بإجراءات استبدادية دولية كستار لديمقراطية للعالمية.

[Narr / Schubert 1994, S. 233-243]

ويبدو الحال الأقل وضوحاً لنظرية الديمقراطية خاصة فيما يخص فرص العولمة في إدانته، من قبل الوعي والإدراك انهيار الديمقراطية، الأمر الذي يأتي متأخراً بشكل نسبي وبالتوازي كقضية تعليمية طويلة المدى لمشاكل الديمقراطية في القرن العشرين.

ويكون تطوير الوعي والإدراك لمثل هذه المشاكل من الوفرة والثراء حتى يفهم كنمط للديمقراطية والمخاطر التي تلحق بها متجاوزة الحدود ومتلقية الضربات التي تنعكس عليها.

ولعل الشروط الوافية وديناميكية قضايا الديمقراطية تفتح الطريق إلى الحقل البحثي الخاص بالقانون، الأمر الذي يتطلب مفاهيم خاصة حيث برزت تناقضات من خبرات انهيار الديمقراطيات والمحاولات غير الناجحة وخاصة في المؤسسات الغربية وما تتضمنه من ثقافات غير أوروبية.

ويقترح سيمور ليبست Seymour Lipset المقولة الكلاسيكية لشروط الديمقراطية الاجتماعية وذلك في نهايه خمسينيات القرن وتتم صياغتها في

النسبسات وتحت انطباع الأحداث الجديدة [Lipset 1959 1994] ويعتبر نص المسودة المشير لهذا البحث المقارن لديناميكية أطوار الديمقراطية والذي تم وضعه عام ١٩٧٠ على يد دانكفارت روستوف Dankwart Rostow مفتما خدماته لعلم الاجتماع السياسى وعمليات نقل الديمقراطية فى العقد الأخير كنموذج [Rostow 1970-1990]. وكلا التقديران يبحثان شروطها وأسسها النقدية وذلك من خلال مقارنة دولة وبشكل مبدئى ينواجد جنبا إلى جنب فى العلاقات المتوترة.

وتعتبر مقولة ليبسيت Lipset عن الشروط الاجتماعية للديمقراطية فى إطار عصره الذى سادت فيه نظرية الحداثة والتحليل لجزء أساسى مقارن قام به ماكس فيبر Max Weber وبتطرق فيه إلى أديان العالم وأخلاقيات الاقتصاد والقضايا التى حكم عليها فيبر نفسه وعمها بشكل تشاؤمى.

ووفقا لأى شروط يمكن السماح بدخول ديمقراطية ناشئة فى دول وأقاليم أوروبية. الأمر الذى استوعبه ليبسيت من مفهوم الديمقراطية كمحصلة وجزء لقضايا معقدة من التحول الاجتماعى يصاحبه تطور اقتصادى يلعب فيه دورا مركزيا وتكون الوساطات الحاسمة بين الاقتصاد والسياسة ومن خلال بنية طبقية مفتوحة وتحفيزا لتعبئة نشيطة ولعل نجاحات الصراعات الاقتصادية والاجتماعية الحادة نرقى لمستوى المطالب الناجمة من تنافس الأحزاب السياسية وحيث تكون النتائج غير القابلة للاندماج فى التنافس الاقتصادى المصحوب بالتخوف من انقسامات اجتماعية وتناقضات سياسية وصراعات عرقية ودينية يؤدى إلى تنامى التأثير المتنوع للاستهلاك الجماهيرى والذى يدع حافز تعديل التوزيع غير العادل إلى ما وراء الحدب. وتتضاءل بيروقراطيات الفساد وتجد مكانا للأشطة الحرة فى الاتحادات وفى الروابط وفى الأحزاب.

وتؤكد مقولة لبسيت أن هناك أربعة صلات (روابط) كأمر مسفحذ لببحث ظواهر العولمة.

أولها: يتمثل في الإصلاحات السياسية السريعة للديمقراطيات الحديثة والمشمولة بمخاطر صعبة، يكون من نتائجها تحميل النظام السياسي أكثر مما يطيق، وهي صياغة أشار إليها كلاوس أوف Klaus Offe حينما ألقى النظر على الإصلاحات الشيوعية المتخلفة وإعادة صياغتها كمأزق صعب للمساواة. إذ إن إحلال وتنفيذ قرار حقوق الانتخاب والذي يعطى الشعوب وسيلة فعالة للتصويت نحو إصلاحات السوق.

[Lipset 1959. S. 35, Offe 1994]

وثانيها: في صياغة ليبسيت للاتجاه الملحوظ بداية لديمقراطيات تأسست وفي مسيرتها للثبات والاستقرار بعد مرورها بفترات متوسطة من الظروف والأحوال غير المناسبة.

وثالثها: المتمثل في الفرص العالمية للديمقراطية وحيث يضيف ليبسيت العلاقة المهمة للأعمال الحديثة كتقاليد الحكم والسلطة والقانون والحقوق الشخصية والتسامح السياسي وترك حرية الأقليات.

كل هذا يتيح أرضاً خصبة وجيدة لتقاليد الدولة المركزية ذات الاقتصاد المتميز. وتعتبر السياسة المعتدلة والأحزاب القوية وتفضيل التغييرات من حسنات المواطنة والتي تسمح بالبنية الأساسية للديمقراطية، إلى جانب تأثير المؤسسات الاجتماعية المدنية في فهم المنظمات وتدعيم الهيئات.

ورابعها: يتمثل في القول المثير لليبسيت وفيه يتأثر حقاً بغرس الثقافة السياسية بالتقاليد الدينية، فنجد على سبيل المثال في حركة الإصلاح البروتستنتي بفضل بنيتها (غير الهراركية) أي غير المتدرجة في مناصب رجال اللاهوت وفي طابعها الشخصي والفردى في مجال العقيدة وعالمية أحزابها التي تجد تقارباً في الاختيار وحرية في إحقاق الحقوق في المحال الديمقراطي. وكانت وجهة نظر الكاثوليكية الهراركية والتي تعنى نظام

الترج في شغل المناصب اللاهوتية علاوة على إيمانها بالسلطة المطلقة التي تصدرها روما والتي كانت سبباً في صياغة ديكتاتوريات جنوب أوروبا وأمريكا اللاتينية، وأصبحت المسيحية الأرثوذكسية والكونفوشيانية^(١) اعتماداً على الترابط التقليدي لمؤسسات الدولة ولأحكام ترتبط بالنظام وأداء الواجب.

كما أن تقارب الثقافات الإسلامية وفقاً لمفهوم الدولة الإلهية كمحصلة لتلاقى المجتمع السياسى والدينى، الأمر الذى يمثل انصهار القانون والدين كأمر غير محتمل للحريات الشخصية ولحقوق الإنسان.

كما أن تقارب الثقافات الإسلامية وفقاً لمفهوم الدولة الإلهية كمحصلة لتلاقى المجتمع السياسى والدينى، الأمر الذى يمثل انصهار القانون والدين كأمر غير محتمل للحريات الشخصية ولحقوق الإنسان. [Lipset 1994, S. 5ff. Persons 1966, S. 130 ff] ٧؛ بلداً إسلامياً خاضعاً لهذه الموائيق وربما يستثنى من ذلك بلد واحد متحرر. [Freedom House 2002, S.4].

وربما تكون الهندوكية كعقيدة أفرزت نظاماً قيمياً لمفاهيم بناء سياسى مساوٍ لصيغ السلطة المدنية والدينية، ويتنبأ ليبسيت بأن أغلب محاولات الديمقراطية الحديثة تنتهى إلى عدم وجود مستقبل وردى لها، بل ربما يكون فى كثير من الحالات اعتبارها ديمقراطيات ذات توجهات شكلية تم تخزينها من خلال أحزاب عالمية عرقية ودينية.

والأهمية التي ينبغي للمرء أن يستخلصها من تفصيلات مليئة بالتشاؤم قال بها ليبسيت ويقس بها عالمية الديمقراطية، ويقدم اعتراضه فى تفسير مفهوم الديمقراطية وبشكل متطرف عن المركزية الأوروبية وعن المسار العالمى.

وإذا ما تم تعميم أقوال ليبسيت، فى شأن إهمال الديمقراطية والثقافات لغير بلاد الغرب، قد أخذت النصيب الوافر من عدم الاعتبار، ولا يستثنى من هذا أن

(١) العقيدة الدينية والاجتماعية التي قال بها الفيلسوف الصينى "كونفوشيوس" - المولود فى ٥٥١ ق.م. والمتوفى عام ٤٧٩ ق.م. (المترجم).

تعتبر العالم وثيقة ذات حدود دينية ومدنية صنع منها صمويل هنتنغتون من خلال كتابه الجديد والمليء بالتحديات والمثير للجدل عن مجالات ومبادئ الصراعات المستقبلية بين عقائد الغرب وعقائد المجتمع الدولي. [Huntington 1996, S. 291 ff]

وينتقد ليبسيت بشكل استقراني ونحت شرط الابتداء من المحمل للمفصل للديمقراطيات القادرة وظيفيا في الغرب وركائزها المنقاة كنمط تجذر الإشارة إليه تاريخيا.

ونجد في العصر الذي يتم فيه إدخال وإقرار الديمقراطية في الولايات المتحدة الأمريكية وفي أستراليا وكندا والنرويج والسويد عدم حدوث تلبية الوفاء بكل الاحتياجات لكل أو لبعض المواطنين [Dahl 1971, S. 68 ff]

وتعتبر نشأة ديمقراطيات بنون ديمقراطيين أمرا بطول شرحه وتوضيحه في كثير من بلدان المعسكر الشيوعي المتخلف وجنوب شرق آسيا وأفريقيا وحيث كان لديناميكية عبورها أهمية بالغة. ولعل تصحيحا كهذا يلقي في نفس الوقت ضوءا جديدا على عالمية الديمقراطية وفقا لشروط العولمة.

ولهذا اقترح فارت روستوف Dankwart Rustow الإسراع بديمقراطية العقود الأخيرة وذلك من خلال مقولات ثلاث:

أولها: يتمثل في تطوير روستوف للمفهوم الديمقراطي مصحوبا بنظرية الصراع وتطورات قانونية ذات تطلعات غير واقعية للهوية الثقافية ولتفاهم ديمقراطي بمعطيات نمطية قوية تعمل على خلق نظام سياسي يكون في الغالب معوقا ويمثل مدعاة لاختيار بدائل لموضوعات متغيرة وفي نفس الوقت تعميم تشكيلات حزبية متعددة. [Rustow 1970, S. 361f. u. 342]. ويتم تقسيم المعابر نحو الديمقراطية من خلال استقطاب التجمعات وفي إطار تنافسي جاد.

ولعل صفوة المتقبلين للبدائل في النقاس العلني في أمور حقوق الإنسان العامة انتهوا إلى نتيجة ربما جاءت بشكل متأخر نسبيا في قصايا الديمقراطية.

ويسطيع المرء أن يتصور بسهولة أن هذا لا يحدث في أطر الدولة التي ينطلق إليها روستوف ويتمناها، إلا أنه يتفق بداية مع تجاوز قضايا الاندماج ويعتبر القائمة المنسقة ليذا أمراً واضحاً.

وينشأ الاتحاد الأوروبي كمجمع اقتصادي أوروبي بداية دون بنية صيغ ديمقراطية لإدارته. وحتى يومنا هذا نرى خطى قضايا التكامل والاندماج السياسي وفي نفس الوقت ديمقراطية الاتحاد تسير بشكل إيجابي نحو الأمام ويحدث ذلك دون وجود قانون نهائي هادف يرسخ النظام المؤسسي النهائي. المراد الوصول إليه.

وثانيها: ما يتعلق بقضايا التعليم المناسبة التي يعول عليها روستوف لانتشار المبادئ الديمقراطية وفي إطار شروط غير آمنة، ولإرغامات التوافق الإستراتيجية واستبعاد البدائل غير الواقعية والخبرات الإيجابية للديمقراطية، وحتى ينسنى للمحقرين سواء كانوا من السياسيين أو من مجموعات الشعوب اتخاذ إجراءات ديمقراطية مصحوبة بأمان سياسي. وربما يصعب شرح انتشار الديمقراطية عبر مناطق وأقاليم غير متجانسة سياسياً ونحت شروط اقتصادية غير آمنة.

وثالثها: ما يخمنه روستوف نجاح محدودة المخاطر الاقتصادية والاجتماعية والمرتبطة باتيبار القضايا الدينية والقومية والعرقية التي يصعب ربطها بشكل مؤسسي. كما يتفق روستوف في هذه النقطة على ديمقراطية علم الاجتماع السياسي مع التقاليد التي قال بها ليبست، ويعترف بالخطوات الديمقراطية اللازمة في غالبية عدد من الشعوب وفي إطار حدود دولهم كوحدة سياسية مشروعة، كما يعرض جولان لينز والفريد ستيفان. [Juan Linz u. Alfred Stephan] دراسة مقارنة معضدة دولياً عن قضايا الديمقراطية في القرون الأخيرة والتي تلقى اهتماماً بالغاً لمشاكل بناء الدولة. [Linz/ Stephan 1996, S. 16-37 vgl. Dahl 1989 S. 207]. ويتمثل الحل بتوافر عوامل ثابتة للهوية غير ضرورية عرقياً ولغوياً ودينية وحتى تكون واضحة فيما يخص حقوق المواطن بالدولة.

مشاكل بناء الدولة

قد يبدو أمراً متناقضاً وفق شروط العولمة عدم وجود ديمقراطية أمة ومؤكدته دون وجود دولة ذات سيادة. وقد يبدو الأمر غير ذي معنى إياها ما وضع المرء نصب عينيه الحالات التي تعرضت للنقد لموجة الديمقراطية الحديثة والتي تتنافس فيها الأقطاب السياسية من أجل مشروعيتها في نفس الموقع وينتهي الأمر بفشل وإثنيار هذا اللون من التنافس غير البناء.

إن عدم اندماج الاتحاد السوفيتي ويوغوسلافيا الأمر الذي تم تنفيذه من خلال انتخابات، حاولت فيها القيادات تكوين بنية سياسية معينة يظهر فيها بعض الخلاف على الحدود علاوة على بروز قضايا جماهيرية للأقليات مهددة لها. وليس من باب الصدفة اتفاق المصادر والمراجع العلمية في أن المخاطر الأساسية التي تصاحب الموجة الثالثة للدمقرطة والاختلاف على الحدود ونشوب الحروب الأهلية والادعاءات بسياسات القومية والعرقية، التي شُخص خطرهما بنيامين باربر Benjamin Barber من خلال تعميم مفهوم مصطلح "الجهاد". [Barber 1995, S. 8-]

[12]

ويعنى بذلك أنه نمط من أنماط الصراعات التي لا تنشأ بين الأمم، ولكن بين القبائل التي تتبناها وتعمل على تنفيذها من خلال وسائل القوة، اتباعاً لمبدأ شرعية التحقيق الذاتي للقومية وتقرير المصير.

ويمثل السيناريو المضاد لعولمة الديمقراطية الذي صاغته ماري كالدور Mary Kaldor، الأمر الذي يمثل اقتصاد حزب شامل ودولي نابع من رفض مركزية الدول. [Kaldor 2000, S. 144-176].

وقد سجلت تسعينيات القرن زيادة سريعة ومفاجئة من الصراعات التي حركت السناسيين وحاشيتهم من خلال نداءات التحفيز لهوية عرقية. ودينه ولعوبه. وتكون بنياتها وعقيدتها لا تتجاوز حدود تحركاتها وممثلة في تعريف

هوياتها وفقاً لتوجيهات قومية ولتضمن في النهاية مجموعات دول بأكملها، على سبيل المثال لا الحصر دولاً في القوقاز أو في وسط أفريقيا، عاشت مثل هذه الصراعات مع دول الجوار التي لا تتمتع بسمعة حسنة.

ونسير كالدور إلى أوجه الشبه بين تشابك المجموعات القائدة للحروب مع المؤسسات الحديثة الراغبة في العولمة. وليس من منظور التقريب أن تلعب المؤسسات العسكرية الخاصة دوراً كبيراً في عالمنا المعاصر في خلق حروب صغيرة، ودول ضعيفة. [Economist 16.2.2002, S. 36].

وكأمر محزن تسهم ديمقراطية العلاقات غير المؤكدة في المؤسسات في حدة وتنامي هذه الصراعات، فمثلاً نجد في نيجيريا بعد نيلها الاستقلال عام ١٩٦٠ أنها عايشة عدداً كبيراً من الدكتاتوريات العسكرية، وبدأت شق طريقها عام ١٩٩٩ نحو الديمقراطية والتحفيز السياسي لها، الأمر الذي أدى بدوره إلى اختلافات دينية وسياسية وقبلية، وأظهرت سلسلة من الانقلابات التي نتج عنها آلاف القتلى.

[Economist 15.9.2001, S. 43]

ويتم استبعاد أحداث السياسة الخارجية للديمقراطيات الحديثة وفقاً لوجهة نظر أنتوني جيدنز [Anthony Giddens] تحت مسمى الدول التي ليس لها أعداء، الأمر الذي يعني في الواقع تزايد دخول هذه الدول حروباً بينية في العقد الأخير من القرن.^(١)

(١) حدث في النصف الأول من التسعينيات ما يقرب من خمسين صراع داخلي وبيني، أما أعداد الصراعات الكبرى والتي بلغت ضحاياها ما يزيد عن ألف قتيل عام ١٩٩٨ قد ارتفع إلى ثلاثة عشر صراعاً [Wallenstreen/ Sollenberg, 1999]. وتحسب كافة الصراعات المسلحة التي حدثت بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠٠١ كصراعات داخلية بين الحكومات بهدف الرقابة على مناطق محدودة، أو على الدولة نفسها خاصة وأن هناك ممثلين من الخارج شاركوا بشكل فعال فيها [Erksson u. a. 2002]

ولعل السبب الذى لم يغفله هنتجتون Huntington عن التناقض الديمقراطي، فى كون الخطر الذى يهدد دول الموجة الثالثة والذى لا تكون نتيجته نابعه من الثورات الاجتماعية، وتكون المخاطرة الجادة قادمة من بعض السياسيين ومن حركات محددة نوصلهم من خلال الانتخابات إلى السلطة ولكى يكرسوا حينهم فى نهاية الأمر توجيه الديمقراطية لمصالحهم.

إن وسائل الضغط الواقع على مرشحي المعارضة والتأثير الفعال لوسائل الإعلام وممارسة دور الحكومة التنفيذى من خلال صدور قرارات، أصبحت أموراً ملحوظة بوجه خاص فى الكثير من دول المعسكر الشيوعى المتخلف وفى تركيا وفى الأرجنتين وفنزويلا فى تسعينيات هذا القرن.

ولعل مشكلة ديمقراطية الموجة الثالثة لم تكن فى العمل على فشلها وإسقاطها ولكن فى إضعافها وتآكلها تدريجياً من جانب قياداتها المنتخبة، الأمر الذى يقر به هنتجتون ويراه كأمر محزن، مع تضمنه لشيء من الحكمة والتعقل.

[Huntington 1996b, S. 8]

ورغماً عن ذلك فإن ميزان الموجة الثالثة ومواجهاته لكل الضربات التى تلقاها لا تزال إيجابية بدون مبالغة، لدرجة السماح بالتحدث عن اتجاه عام للعودة إليه. ويتجه المجال الدولى لحماية نفسه تجاه ما يسمى بالديمقراطيات الهشة والمشكوك فى أمرها وذلك من خلال القتل والسقوط أو الوقوع تحت سنايك الدكتاتوريات والفوضويات. وهناك تأثيرات عامة دولية ينظر إليها فى الواقع كعامل حاسم على التدرج الداخلى والاجتماعى لمراحل الديمقراطية وهو الأمر الذى يتقرر بوجه خاص لوسائل الاتصال الحرة والتزامياً بالتأريخ للأحداث السياسية، الأمر الذى يطلق عليه أحداث توقيت العصر.

ولعل الموقف الذى يوضح خطوات الانتقال الحديثة نحو الديمقراطية كموجة من الموجات المتعارف عليها، وتعنى أنها تسير فى هذا العالم وفقاً لشروط

إيديولوجية وسداسية واحدة. وربما تلعب تأثيرات العدوى دورها فى هذا الشأن، إذ إن التعاون الزمنى لا شك له تأثيره فى تنامى التجانس ولعل ذلك أدى إلى استفادة الديمقراطيات الجديدة من بعضها البعض فى أن نرسخ أوصاعها. [Przeworski 1991, S. 98f.]

[Vgl. Linz/ Stephan 1996, S. 72 - 76]

وتبعاً لذلك تكون الموجة الثالثة لعالم يتغير دولياً، قد استفادت من خلال مساهميتها وممثليها السياسيين عبر التأثير المتبادل الذى تطبقه المؤسسات الدولية. ويشترك التقرير الانتخابى المقدم من منظمة دول التعاون الاقتصادى والتطوير [OECD] والأنشطة الأجنبية الواردة من أحزاب ديمقراطية ومؤسسات وقفية، وكذلك السياسة الخارجية لدول الغرب بشكل عملى فى الدعاية الفائقة والتدعيم الكبير لأحوال الديمقراطية.

ووفقاً لهذه الشروط كان ليستيت على أتم الاستعداد أن يعيد التفكير فى مباحث ملينة بالأمل عن الديمقراطية وحيث لم تعد الحواجز الدينية أو الثقافية والعرفية عائقاً فى ذلك. فنجد ديمقراطية الفرنكية الكاثوليكية المشروعة فى إسبانيا يتم دعمها وحمايتها من خلال السوق الأوروبية المشتركة، ومن خلال النمو الاقتصادى الذى بدأ لظهور ديمقراطية من خلال التحول الثقافى والاجتماعى المؤثر فى الدول المسترشدة بالسوق الدولى فى جنوب شرق آسيا والتي كانت على أتم الاستعداد لتقبل النظام العقائدى الكونفوشى، باعتبار ديمقراطية.

ومع انتهاء الصراع بين الشرق والغرب، لم تستفد دكتاتوريات العالم الثالث وعلى المدى البعيد من تبنى الأحزاب لها، وربما يرجع هذا الدور الحاسم للمؤسسات الدولية حالياً وبعض الوكالات الدولية المختلفة والوحدات الكرى كالاتحاد الأوروبى وحلف الأطلسى (الناتو) والبنك الدولى وصندوق النقد الدولى وكافة المطالبين بأنظمة ديمقراطية كشرط أساسى للمساعدة فى قبول العضوية.

وحيث تبدو فعالية تأثيرات الانتشار والعدوى أو تأثيرات المظاهر بلغة الأهمية^(١).

أسواق في مواجهة الديمقراطية

يقر الليبراليون من علماء الاقتصاد بشأن قرارات الأسواق على أنها ببساطة نموذج للحرية السياسية والفردية، كما يحللون العولمة كفرصة لإبقاء الأسواق خارج التنظيم الحكومي تمثل حريتها مكسباً وفائدة للجميع على المدى الطويل. وعلى العكس من ذلك يرى منظرو الديمقراطية بأن سياسة الدولة تكون في العادة أقل قدرة في تصحيح أوضاع الأسواق وعدم فشلها، وتكون المحصلة المتوقعة ممثلة في أساسيات فرض الضرائب وإعداد وتجهيز السلع العامة وحقوق المواطنين الاجتماعية والمهددة من خلال تآكل وإفتراس الأساس الضريبي.

أساسيات السوق و"اقتصاد سياسي جديد"

يبرز هنا الاختلاف الثاني والمصاغ بداية، والذي بنور حول التوازن المختل للعولمة الاقتصادية والتدعيم الديمقراطي الذي يكمن وراء الاستقطاب غير الودي الذي يبدو واضحاً عند الاقتصاديين الليبراليين الجدد وخصوم العولمة، الأمر الذي يجعل مواقفهم المضادة مصحوبة بأراء نمطية منافسة لدور الدولة وبصورات لأهداف متنوعة ومتعددة للديمقراطية. وبهذا تتمكن الجبهات المعادية وغير الودية من فهم الاختلاف البين للعولمة السياسية، فمثلاً يرى الرئيس الاقتصادي من الليبراليين الجدد والذي يشغل منصب مدير البنك الاتحادي الألماني وجود جبهة متشددة بداية من الطالبان وحتى الأكاديمية الفرنسية تقف في مواجهة مضادة

(١) يمثل ليبسيث [عام ١٩٩٤ ص ١٦] هذا الظن واعتباره أمراً مضللاً حيث إن صندوق النقد الدولي IWF والبنك الدولي استخدموا وسائل وإجراءات تكتاتورية وطرقاً صلبة ومطلمة في منح القروض التي يقدماتها.

مستمرة معهم وعلى العكس من ذلك يدافع أعداء العولمة الفرنسية عن منية الدولة وعن الديمقراطية ضد إرهاب الاقتصاد.

[Issing 2001 bzw. Forrester 1997]

ويعمم فيم ديمقراطية الاقتصاد السياسي الجديد الخطة الاقتصادية المتحررة والمحبة لحريه الاختيار الفردية التي تتجاوز فيها لغة السوق عابرة الاقتصاد إلى جموع الممثلين والاتحادات والمؤسسات وآليات القرارات السياسية [Doel/ Velthoven 1993] وناور "دستور الحرية" الذي صاغه فريدريش هانك Friedrich Hayek ١٩٩١ تاركاً مجالاً واسعاً للعب والحركة لمواطني مالكي السوق ومتجاوزاً في ذلك كل الحقوق الديمقراطية.

وينبغي وفقاً لنظرية الدستور الاقتصادي على الدولة أن تقلص من دورها في شأن ضمان حقوق الحرية الفردية وحماية الملكية الخاصة وعدم الاعتداء عليها بالتوزيع أو إرغام توقيع العقود وضمن الدعم المالي وترتيبه بشكل منظم وترك حرية التنافس وتحت إطار هذه الشروط تكون الرأسمالية والحرية وجهان لنفس العملة [Friedman 1984].

من هذا المنطلق يتم تحليل ما يحدث في السوق من مفاهيم سياسية تحت مصطلح المقولات الاقتصادية، وأن قرارات الجسم الخاصة بالأسواق تتم من قبل استقلالية المستهلكين وتصبح بذلك في نفس الوقت نمطاً تقليدياً لسلوك ديمقراطي. وبحسب المرء تلك الصياغة لاقتصاد سياسي جديد وبحكم أن لها دوراً مغايراً لهذه السياسة، الأمر الذي يجعلها تقف حائزاً من خلال إصلاحات مؤسسية ومن خلال التأثير المشكوك في أمره لمجموعات أصحاب المصالح المستقرة بشأن مستوى الأنشطة الاقتصادية والفضايا السياسية.

يتضمن هذا التقييم صورة عاقلة نسبياً عن الديمقراطية والانتخابات الديمقراطية بحيث يلعب السياسيون - كأهل سياسة محترفين - ويدعون ناخبهم من

خلال وعود برفقة ومكلفة توحى بالفساد حتى لو جاء ذلك على حساب النمو
والضرائب وديون الحكومة في المجتمعات الديمقراطية التي تسمح بحرية الائتلاف
الحزبي والذي يشجع تكوين الاحتكارات التي تؤثر ضمنا في انصاف السياسة
وحاصة على بعض مصالحهم المتميزة، فجدد ائتلاف التوزيع والذي يحد بالدرجة
الأولى في النقابات وأيضا في الصناعات المدعمة، والذي يعوق ليس فقط النمو
ولكن أيضا النصيب من الإنتاج الاجتماعي من خلال محاولات إعادة التوزيع.

وهم بذلك يعملون على فشل القضية السياسية ككل وشلها وتخفيض مستوى
الأنشطة الاجتماعية، الأمر الذي يرتبط بمخاطر تواجه الديمقراطية في هذا
السيناريو. وخاصة في مجال الاقتصاد السياسي الجديد والمرتبط بأمراض فهم
الديمقراطية. والاعتقاد بأن الدولة مسؤولة عن الرفاهية العامة، فإن ذلك يفسر
كهجوم مضاد تجاه حقوق الملكية وثروات المال عبر فرض ضرائب وتمويل
ميزانبات متضخمة. وبحسب في هذا الشأن ما يطلق عليها دولة الرفاهية
الكينزيانية^(١) Keynesianische في هذا العمل الجماعي الذي أدى إلى عبودية شرو
أوروبا، وتجمد غرب أوروبا إلى حد التوقف. وتبدو العولمة من خلال وجهة النظر
هذه كمهرب من حارة سد، سارت فيها الديمقراطيات القديمة بداية من فترة
السبعينيات، الأمر الذي أدى إلى تنامي وازدهار علاقات التوزيع بغرض الرفاهية
التي حدثت بعد الحرب.

فالقضية هنا ليست مقصورة على اتباع سياسة الاعتدال، حتى لو كان الأمر
بتطلب الادعاء بالاندماج الاجتماعي وتحليل المسألة أكثر من طاقته وتنص مفاهيم
التجمد أو التيسر وعدم الصلاحية للحكم، المفردات الأساسية بشرح ضعف النمو
في أوروبا منذ عصر السبعينيات.

(١) جون مايرك كينز John Maynard Keynes خبير مالي واقتصادي بريطاني (١٨٨٣-
١٩٤٦). (المترجم)

وقد قدمت أزمة الديون المرتبطة بالعالم الثالث قدرا كبيرا من الاقتصاد
الشعبي المرغوب فيه، الذي يعد بتمويل الوعود الانتخابية لمواجهة الأسواق الدولية
تجاه الصناعة المحمية عبر تضخم وقبول الديون الخارجية [Dornbusch/
[Edwards., 1991

ونمثلة مواطني الصنف للديمقراطيات الحديثة في شرق أوروبا وفي العالم
الثالث في عدم مواجهته التحديات ودواعي التوافق، ولكن من خلال الإصلاحات
الوادية، والتي يرحب بالوقوف إلى جانب الشعب صاحب الاختيار، وما من شك في
أن التجارة الحرة تحاصر احتكارات المؤسسات وتقل بشكل غير مباشر القوى
الاحتكارية لسوق العمل.

فالتجارة الحرة تقلل احتكارات شركات المقاولات وتخفف بشكل غير
مباشر قوة الاحتكار في أسواق العمالة [Olson 1982, S. 142] فما تم تقييمه منذ
قبل من الوقت كهروب لرأس المال والضرائب ينحول إلى تقييم آخر بأنه حدث تم
تحريره من كافة القيود. وتبدو أسواق رأس المال المحررة في مصطلحات ألبرت
فون هيرشمان بشكل مستتر [Hirschmann 1992, S. 77-101] كتوسع لمزيد من
الاختيارات فالأمر هنا لا يقتصر على مجرد صوت يُدلى به في الانتخابات أو في
الاعتراض أو في الإصلاحات، الأمر الذي يعنى هنا أيضا كصوت هروب من قبل
صاحبه يمتلكه لمصلحته، هذا الأمر ليس موجها فقط نحو الديكتاتوريات، ولكن
أيضا نحو قمع واستبداد دول الضرائب بشأن ممتلكات الأقليات، وأن تكون وسائل
الضغط في أطر محددة ومفتوحة الحدود وحيث يكون بإمكان الناس أن تهاجر
حاملة معها موفوراتها وفي تلك الحالات تمثل الأسواق الدولية العامة ببساطة حلواء
لحقوق الإنسان [Crook 2001, S. 17].

وما كان ليصلح في ثمانينيات القرن كراى مركزى للاقتصاديين الليبراليين
أصبح الآن في العصر القريب مظهرا أساسيا من الثقافة الفائقة والتي كبرا
ما تعثر بها طلال متنوعة قائمة من علوم السياسة والاجتماع.

وبخصوص تيار الانتصار لنماذج الفكر الاقتصادي عبر علوم الاجتماع حتى الوعي العام في كونه متتبعا إذا ما أعلن علماء الاقتصاد كلمة لها وزن في إعادة تحديد سياسة حسنة وفقا لشروط العولمة.

ومن المؤكد حقا أن العولمة تحد من مجال التصرف في السياسة وخاصة في اتباع سياسة غير جيدة إذ إن سياسة حسنة نعصر العولمة تكون قد تشكلت وفقا لمؤسسات دولة ما تريد الإصلاح، بمعنى آخر أنها تنتج طريق العولمة وقادرة على استيعابها وصياغتها فالعولمة تواصل السؤال والاستفسار عن كل أنواع المؤسسات في شئون حق تواجدها [Issing 2001 S. 18 f]. وقد أبرز أحد مديري البنك الألماني الاتحادي السابق تعريفا جديدا للديمقراطية في إطار ما رآه جيمس بوشمان James Buschman في نظريته الدستورية للاقتصاد، وإذا ما تركنا جانبا توازن المصالح لدول الرفاهية وإفراغ التضخم للثروات الخاصة والدفاع عن تطورات غير مرغوب فيها، الأمر الذي يحدد فيه الناخبون أسواق رأس المال ويقرروها [Tietmeyer 1998. S. 10]. ويتم اتباع ذلك في السياسة الداخلية عبر العديد من السياسيين في تقييمهم الجزئي لمزيد من المجالات الذاتية الناجمة عن سلوك وتصرفات برلمانية يتم نقلها إلى بيروقراطيين متخصصين.

من خلال الوفد المسئول عن السياسة المالية للبنوك المركزية المستقلة تم ضم مؤسسة مستقلة لمعظم دول التعاون الاقتصادي والتطوير [OECD] في كلا العقدين الأخيرين تكون ألياتها تحقيق للميزانيات العامة وسياسة سوق العمل والاقتصاد بوجه عام. وهذا يعني استقلالية هذه المؤسسة وقدرتها التأثيرية كنموذج يمكن تعميمه في قدرته الإدارية غير المرتبطة بالسياسة والسير نحو مجالات سياسة أبعد من ذلك.

إن تغيير أوضاع أنظمة المعاشات على إجراءات غطاء رأس المال يحدث التأثير المتأني لأسواق رأس المال الدولية ويكون بذلك بمثابة طلبات وتعليمات مقدمة لعملاء صندوق النقد الدولي IWF والبنك الدولي.

المجالات الضيقة للسياسة – فشل السوق وفقدان الديمقراطية

يفهم من هذا كله ازدياد التضييق في مجال الحيز السياسى وحرية التحرك فيه، الأمر الذى يؤدى إلى كثافة فقدان السيادة للدول حتى لو اتفق الاقتصاديون الحدد ونقاد الديمقراطية المتطرفة وهو الشيء الذى يصعب فيه الاحتفاظ بالادعاء الذى ينصمن مفهوم السيادة ويكون تأثيره معوقاً ومشبطاً.

[Narr/ Schubert 1994, S. 257; vgl. Camilleri/Falk 1992]

تمتد تأثيرات الإعلام وشبكات الاتصال الاجتماعية وتتسع مجالاتها على أماكن ليست متساوية تماماً لأقاليم الدول ويكون المتضرر من ذلك أربعة، وخاصة ما يمس جوهر حقوق وسيادة الدولة العليا والمندرجة تحت ميادين السياسة:

أولاً: بشأن فقدان احتكار النظام النقدى وتبويره والذى يمثل الأمر الضرورى عند كل من جين رودين وحتى عهد ماكس فيبر كرابط أساسى للحكومات الحديثة، وكان لوفد المتخصصين فى السياسة النقدية فى البنك المركزى الأوروبى [EZB] باعتباره مؤسسة عابرة للقومية إلى الدولية فقد اعترف حتى الآن بثلاثة عشر دولة أوروبية فى أمر تضييق حيز للعب السياسى فى شئون النقد منذ أواسط سبعينيات هذا القرن.

وقد بدأت دول الإصلاح الأوروبى المركزى خطوات على الطريق نحو مجال المنطقة الأوروبية وحتى دول شمال أفريقيا الخاضعة للمنطقة الفرنكية التى ارتبطت بقرارات البنك المركزى الأوروبى فى أمور السياسة النقدية.

وهناك أيضاً دول أخرى فى مناطق أخرى من العالم تخضع لضغوط التوافق فى السياسة النقدية على سبيل المثال: الأرجنتين التى ارتبطت منذ عام ١٩٩١ بألية مجلس نقدى ثابت بشأن الاحتياطات الدولارية التى يمنحها البنك المركزى، وقد اتخذت الإكوادور خطوة أكثر تقدماً لتعيش عالم الدولار متبينة بذلك العملة الأمريكية.

ونحدد إجراءات التفاوض للاحتياطات الاتحادية في واضطرر للسياسة النقدية لما يزيد عن خمسين دولة في العالم. ومن هنا يمكن تحمين النوجه عن إمكانية تحديد مثالي لتثبيت العملة بصفة مبدئية ودون الارتباط بالحدود القومية مستقبلا. وعن إمكانية تضاول أو إقلال أعداد العملات إلى اثنين أو ثلاث مع تزايد التكامل والاندماج نحو عملة واحدة. ولهذا كانت إجراءات الحسابات الداخلية للمؤسسات الدولية الكبرى والمساهمة في استخدامات شبكة الإنترنت. الأمر الذي يؤدي إلى تقليل رقابة الحكومات والدول والبنوك المركزية، ويسير على هذا النحو القوى المحركة لهذا التصور في المشاركة لحدوث ذلك خرج نطاق الأنظمة التقليدية لإتمام المدفوعات [Sowoboda u. a. 2000].

ولربما نحدد مسئوليات صفقات الهيئات الدولية والتجارة الأوروبية والنقد الإلكتروني والأنشطة العابرة للحدود والمستويات الأجنبية في التحديد الجذري لقدرة التصرف الحكومي في تآكل وتناقص سيادة فرض الضرائب [Tanzi 2000]. وبشارك في كل ذلك المنتجون والمستهلكون بنفس القدر ولهذا فإن فرض ضرائب على مؤسسات دولية تخلق مشاكل من نوع جديد أمام الدولة ولهذا فإن رأس المال المتحرك يستطيع في كل وقت البحث عن أماكن مستقرة تفرض فيها ضرائب مخفضة أو تمنح فيها إعفاءات ضريبية أو تحظى بدعم من خلال استثمارات أجنبية.

وقد أبانت بوضوح متوسطات التخفيضات لعمليات المقاولات بالمؤسسات لدول التعاون الاقتصادي والتطوير [OECD] في الأعوام ما بين ١٩٨٨ - ١٩٩٨. الأمر الذي يمثل تنافسا في مجال الضرائب وخاصة في الأماكن المستقرة اقتصاديا [Gropp/ Kostial 2000]. هذا وقد يضغط المضاربون كاتجاه بالنسبة لهذه الحالات التي تكسب فيها المؤسسات الكبرى المليارات وبحيث يكون الدين الضرائبي عند رقم صفر [Jonston 2000].

وبالرغم من النقل الحقيقي للأعمال فقد طورت المؤسسات الدولية نظاما معقدا تحب مسمى أسعار التحويل. الأمر الذي يخدم تأجيل قلة المكاسب للأسعار

وخاصة الصرائب او المكاسب، الأمر الذى يعنى خدمة تجنب فرض الضريبة وقد بنجح هذا النظام تماما عند شراء خدمات أو إنجازات سابقة قامت بها فروعها وخاصة فى دول ذات عوائد ضريبية قليلة.

وتكون صعوبة تقييم هذه الإنجازات من خارجيا. الأمر الذى يقلل من الصرائب العالمية المرتفعة عبر رفع أسعار التحويل لتمثل هذه الإنجازات المرتبطة بدول ذات عوائد ضريبية ملزمة، ولعل عدم تقدير القوة لتمثل هذه العمليات يؤدى إلى إنهاء ما يقرب من ٦٠% من تجارة العالم داخل المؤسسات المتعددة الجنسيات [Bishop 2000, S. 14]، الأمر الذى يجعل دول التعاون الاقتصادى والتطوير [OECD] ودول الاتحاد الأوروبى فى احتياج جاد إلى تطبيق تنظيمات وفوائد تتخطى الحكومات .

ويسهم المستغلون والمستهلكون فى حالات التعبئة بشأن تآكل الأساس الضريبى على مدى زمن طويل كأن يتم نقل العناوين الضريبية إلى الخارج كامتياز لكبار الفوم والرياضيين وكبار العاملين الشاغلين لمراكز عليا فى مؤسسات متعددة الجنسيات. إلا أن هذا الحال لم يستمر طويلاً، فالخدمات المعتمدة على شبكة الإنترنت عبر الحدود لم تترك إمكانية واضحة لتحديد أحوال التشغيل أو الضرائب فى مكان بعينه.

إن تنامي أهمية المؤسسات المتعددة الجنسيات فى سماحها بزيادة أعداد العاملين وزيادة دخولهم وعوائد رؤوس أموالهم أمام السلطات الإدارية لدولهم وأوطانهم ولهذا فقد تم إحصاء ما لا يقل عن ٢٠% من الدخول الأجنبية لمستثمرين ألمان من المكاتب الإدارية المالية الألمانية وتصدير سلع الرفاهية المعفاة من الضرائب وأجهزة الكمبيوتر التقليدية والنفالة (اللاب توبس) والسيارات الفخمة، التى تمثل تأثيرا جانبيا وربما مؤقتا بالرحلات التى تتم فى الخارج.

والأمر المهم فى هذا الصدد يتمثل فى صفقات الإنترنت التجارية الناعمة والمستويات غير المادية لمجموعات الإنتاج المختلفة وطلب سلع وخدمات من

خلال بوابات شبكة الإنترنت متفاديا بذلك أحزاب ثالثة من قبل كبار التجار ووكالات شركات التأمين ومستشارى الهيئات الذين يعتمدون فى معلوماتهم على الإدارات التقليدية بفرض الضرائب.

فمن خلال تحويلات رقمية ومراسلين لصفات مغلقة، الأمر الذى يصعب فيه تحديد هوية من يحق عليه فرض الضرائب. ويمكن التحفيف فى ذلك من خلال تغيير أو استبدال الكتب، والمجلات، والموسيقى وكافة الإنجازات الخدمية بواسطة تلك الصيغ الرقمية. وهذا يسرى وبخاصة فى التنامى السريع لخدمات تمويل شبكة الإنترنت.

ويتعامل مقدمو هذا اللون من الخدمات مع أفرع مؤسسات تمويل جادة عبر بنوك الإنترنت والتى يتم تقديمها على برامج بروكرز أون لاين^(١) [OnlineBrokern]. ويبلغ عدد الحسابات من هذا النوع فى ألمانيا الاتحادية ١٠ مليون حساب، كما تم إجراء ما يربو عن ١٣% من عمليات توزيع الأسهم عبر برنامج البروكر المباشر، ويتفادى المرء، فى حالة الاستفادة من هذه الخدمات، الاتصال الشخصى وأن يكون الاتصال معتمدا على الخدمات التى تقدمها شبكة الإنترنت وبهذا تنتفى الصلة المباشرة بالأشخاص المشاركين وحتى بإمكانهم.

وتظهر المشاكل العملية بوجه خاص أثناء تنفيذ اللوائح القانونية القومية [Deutsche Bundesbank 2(KK), S. 59]، وما من صحيفة فى أيامنا هذه إلا وتتضمن تلميحات أو بيانات لفتح حسابات فى مجال دول واحات الضرائب، ودون الحاجة إلى الدخول فى مراحل بعيدة المشوار، وبحيث تكون الحدود بين تجنب الضرائب المشروعة وبين الهروب الضريبى أمرا غير مشروع وتصبح جرائم غسل الأموال من الأمور التى تحدث دون توقف. ولهذا أطلقت مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى [G7] مع ذكرها السبب فى ذلك، الأولويات التى تراها مجموعة دول

(١) عبارة عن بنوك تقدم خدماتها التجارية عن طريق الإنترنت وهى بنوك ذات مميزات متعددة لأصحاب رؤوس الأموال. (المترجم)

التعاون الاقتصادي والتطوير OECD واستخدام تنظيماتها للوسائل المتعددة لغسل الأموال عبر بنوك الإنترنت [FATF 2000, S. 2-4].

وتزايد الصعوبة في فرض ضرائب على المكاسب والعوائد القادمة من تجددات التمويل، وإدارة الثروات المقدمة من مركز برامج الخاصة بتوسيع قطاع الأعمال والوظائف المالية لمراكز ال Off-Shore والواردة من بلدان الشواطئ والتي يراها كبار العملاء الأثرياء حقاً من حقوقهم، وهي أمور مسموح بها حالياً لعملاء البنوك من الطبقة المتوسطة. ويربط صندوق مؤسسة هيدج للتمويل المالي [Hedge-Fonds] مؤسسات التجاره الوسيطة وغيرها من صنف المؤسسات للصناعية بنماذج محكمة لإدارات المخاطر والمجازفة وذلك من خلال تجنب هذا الاتجاه الضرائبي.

ويشارك بشكل مكثف في هذا الشأن عملاء القطاع الخاص كأفراد، وأيضاً المؤسسات الدولية، ففي منتصف تسعينيات القرن تم اكتتاب ٢٦% من القيم المودعة للهيئات، ٣١% للمكاسب الصافية للمؤسسات الأمريكية المرتبطة بمؤسسات ضرائب عادلة يطلق عليها مصطلح ال Tax-Haven والتي تنتج ما قدره ٣% من جملة الإنتاج الإجتماعي الدولي [Bishop 2000, S. 13] ويبدو الإجحاف بالأسس الضريبية والتقليل من شأنها عبر اتفاق الحكومات، مثلما هو حادث في مجال التجارة والمعاملات البنكية الإلكترونية ال E-Commerce وال E-Banking. وظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية بشكل واضح قيادات الأنظمة المدعمة بتكنولوجيا الإنترنت، وحيث أصدر المؤتمر المنعقد عام ١٩٩٨ ما يسمى بوثيقة الحرية للإنترنت، والتي استبعدت فرض ضرائب على ما يرسل بالإنترنت وعلى مدى عدة أعوام. سواء كان ذلك داخل أو خارج الحدود وذلك كضمان أكيد لكافة صنف الصفقات الناشئة في هذا الصدد. وقد ينجح مشروع خطة فرض ضرائب تدريجية، بدايه في أوروبا، لأن تجار سلع الإنترنت يفضلون فرض ضرائب على سلعيهم وفقاً لنوائح الدولة المستقبلية لهذه السلع والتي يتم فيها تحصيل المبالغ

المطلوبة، وبالتالي فليس هناك ما يمنع من التعامل معها، وتفتقد الإראה في الغالب دورها بشأن إضعاف وتقليل هروب رأس المال والتنافس الضريبي غير المحمود، وتشير الولايات المتحدة الأمريكية بعدم استعدادها للتعاون في محل الضرائب،

ويعود الفضل للنمو الذى عايشته أيرلندا فى الازدهار الاقتصادى العاق فى العقد الأخير من هذا القرن للتنافس بشأن الحصول على استثمارات أجنبية بضرائب مخففة بجانب الدعم الكبير من دول الاتحاد الأوروبى لها، ورغم من ذلك فهى تدافع بشدة ضد توافق واتحادات المؤسسات الضرائبية،

ويتبين عدم نجاح كافة المبادرات لفرض ضريبة المصدر لدول الاتحاد الأوروبى أمام المصالح الخاصة لكل من لوكسمبرج والنمسا وبريطانيا العظمى، الأمر الذى تخوف منه وبحق مجموعة دول التعاون الاقتصادى والتطوير OECD من تنافس غير عادل قد يؤدى إلى عدم قدرة الحكومات على التجاوب والاستجابة لمتطلبات مواطنيها بشأن تقديم الخدمات العامة.

[Hufbauer 2000; Bishop 2000, S. 9-11]

ونقل تعاونيات المال والسياسة الضريبية المتغيرة من مجال التحرك السياسى والاقتصادى للحكومات كعامل ثالث وذلك عبر حدود جديدة لديون هذه الحكومات، ولعل إيجاد وتوافر سياسة تشغيل كينيزيائية وفى إطار حكومى قومى وليصبح فى ثمانينيات القرن محل تساؤل لأنضوانه تحت مسمى تدويل العملة وأسواق رأس المال وبناء مستوى ربوى دولى،

[Scharpf 1987, S. 300ff]

ولم تعد الحكومات تمتلك القوة القابضة والتميزة على الفوائض والمدخرات القومية، وليس هناك من بديل سوى وجود مؤسسات تلتزم بتمويل أسواق رأس المال، الأمر الذى يعنى تقييما لسياستها فى تجنب نقاط المخاطر والعوائد ويؤخذ فى الاعتبار كأمر واقع البرامج المكلفة وبصفة أساسية مخاطر سنون الميزانيات وقضايا التضخم والى تجذب نحوها المزيد من الإضافات الربويه.

وتهدف فكرة المديونية الإنتاجية زيادة النمو الميسرى إلى حدوث العكس، وفى أناسا هذه نرى تواجد الميزانيات المتساوية وقرارات فوائض التمويل من أجل تخفيض المديونيات فى إطار البرنامج المعد لذلك.

وتسعى الدول الثلاث عشرة لمنطقة أوروبا إلى وضع برنامج ثابت من خلال البرمجة لعلاقاتها السياسية والاقتصادية وبهدف التوصل إلى وثقة نمو وتدعيم للاقتصاد وذلك من خلال دراسة دقيقة يمدد سريانها حتى عام ٢٠٠٤ وبحيث يتم تحقيق التوازن المطلوب للميزانيات العامة.

وبخضع بعض الحكومات طوعية، ولأول مرة فى التاريخ، للمقاطعة من خلال دول مجاورة لها حينما تزيد حدود النسبة المئوية عن ٣% فى عجز ميزانياتها، ولا مفر لها من دفع غرامات مالية للمجتمع الأوروبى.

وينبىن العامل الرابع فى مشاركته العميقة للتغيرات كتفاهم طبيعى قائم حتى ذلك الحين لدول الرفاهية الغربية. وتمثل قضايا التساوى الضمان الاجتماعى والعدالة والمرتبطة على الدوام بنظم اجتماعية وضرائبية وبوامل التأثير الفعال للكفاية والاتفاق.

وينحدث علماء الاجتماع من الليبراليين الجدد عن حكومة اجتماعية من صيغ الزمن الماضى فى خضم اقتصاد دولى يصبح الموقف القومى المساند نوعا من القوضى، ولهذا يقرر ريشارد مونش [Richard Münch 2001, S. 124] اقتصار ذلك على ما يسمى أزمة نظام دول الرفاهية الأوروبية ولم يعد بواجد إمكانات حيزات توسط مفتوحة، سواء كان ذلك لمساندة ودعم قومى ووطنى أو استعدادا لدولة قادرة على التصرف فى تأكيد وتدعيم مستوى معيشى عام مرتفع لإنجازات السوق الفردية .

ويمثل نوجبه التكاليف الاجتماعية بهدف تحديد الاستثمارات أمرا لا يمكن تحاشيه أو تجنبه وحتى يتسنى الحاق إلى المستوى التكنولوجى لأوروبا المتخلفة بالنسبة لليابان والولايات المتحدة الأمريكية. علما بأن التخفيضات التى أحرب فى

ميزانيات الحكومات الاجتماعية وفي حدودها الدنيا كانت أمرا مطلوباً، بل قد يتطلب الأمر في حالات الضرورة أجوراً متنوعة وتمويلاً خاصاً للمعاشات وحتى يتم تحويل نماذج الاجتماعات الأوروبية إلى الاتجاه الأمثل المتحرر لهيئة الأمم المتحدة [Münch 2001 S. 271-273] ويؤثر تسال التآكل في القيم المتدمجة اجتماعياً والمعتمدة أساساً على ثبات الاقتصاد الإجتماعي في وقت الأزمات وحتى من وجهة نظر أهل الغرب المستفيدين من عوائد العولمة وتفسيرهم لمستندات الشراء كرسوم لأصوات الدولار، وتقدم بذلك حلاً أكيداً للوصاية على كل القضايا المشروعة، فالذي يشكو من مصير وقدر الديمقراطية في مجال العولمة وينادي بالمزيد من الديمقراطية من أجل المزيد من الرقابة ولتحقيق اقتصاد متحرر، بغض النظر عن وجود نقطة مهمه متمثلة في علاقات الأموال التي توصف بالعولمة وممارستها كأسس مؤسسية وبروز ديناميكتها من خلال قرارات ديمقراطية مشروعة وبرلمانية.

وتتم صياغة العولمة من جمهور العامة من المستهلكين والناخبين، وتتم القضية بشكل هامشي مستندة في ذلك إلى مبدأ الديمقراطية في مقابل العولمة، والناخبين في مقابل المستهلكين. وعليه تكون العولمة هي الصيغة الجديدة للديمقراطية الاجتماعية. [Rieger/ Leibfried 2001, S. 48] وتوقف القيود المرتبطة بالأسواق المحررة للحكومات من الخارج مؤكدة لسياسة مصاغة تحمل معها الكثير من التجارب والقضايا الصعبة.

وتعتبر سياسة الإجراءات الحكومية في تطوير الاقتصاد والتشغيل من الأمور التي لا يتطرق للحديث عنها، ويمثل علامة على انتقال السياسة النقدية للبنوك المركزية المستقلة ولا مفر من أن تخضع الميزانيات العامة للسياسة الضريبية والحكم على أسواق رأس المال من خلال هذه البنوك.

وتفسر ردود فعل السياسة لعوامل تعبئة الإنتاج في حدودها الدنيا في مجال التنافس البيئي للحصول على تكاليف الإنتاج بشكل منخفض، الأمر الذي يتعرض

لمجازفة أعلنها مارشال^(١) T. H. Marshall بشأن إعادة تطوير حقوق المواطنين إلى مرحلة سابقة ومن خلالها يتم إبراز الصراع بين الطبقات من خلال مؤسسات مؤمنة. ويشارك هذا الخوف علماء الاجتماع وعلماء السياسة ويشخصون ثورة عروض العولمة التي تلعب فيها السياسة من جانب واحد دور الالتزام بتحسين شروط السوق وذلك بتقليل قوة الاندماج في مجتمعات نول أمريكا اللاتينية ودول شرق أوروبا.

ويشخص بنيامين باربر [Benjamin Barber] فداحة قضية الجهاد من أجل تحقيق الهوية، الأمر الذي يتبين منه الحكم الخاطئ وحسن النية في الليبرالية الجديدة، كما يصعب فهم الديمقراطية من خلال حملات من جانب أحادى للأسواق المتحررة من عالم العملات المعدنية والورقية [Barber 1995. S. 236] ولا تشترط المشاركة الناجحة في قضايا العولمة توافر حكومة اجتماعية بحد أدنى وإنما ينبغي توافر مؤسسات قوية تستطيع أن تستوعب الصدمات الاقتصادية والصراعات الاجتماعية.

ويحتاج النظام الاجتماعي أفاقا كبرى من المستويات والقيم الثابتة التي لا تضعف أو تذوب في صالح السوق. ولم تتوافر الأسواق الحرة بشكل كاف. حتى إن روبرت أ. دال Robert A. Dahl ارتضى ذلك، بينما اعتبر بيتر ل. بيرجر Peter L. Berger الانتصار لرأس المال الديمقراطي أمرا غير آمن تقريبا. [Dahl 1992-Berger 1992]، ويشكك باربر بوجه خاص فيما يدعيه ريجر Rieger ولييفريد Leibfried نحو هوية المصالح بين المستهلكين والمواطنين السياسيين. حيث أجد نفسى كواحد من المستهلكين فى الرأسمالية مستحقا لما أقدمه من خدمات، ولكن فى مجتمع ديمقراطى لم أعد مجرد مستهلك فقط، ولكن أيضا كمواطن،

(١) مشروع مارشال (صدر رسميا باسم برنامج الانتعاش الأوروبى، ERP)، هو برنامج اقتصادى لتشجيع الدول الأوروبية على العمل معا للإنعاش الاقتصادى بعد الحرب العالمية الثانية. (المترجم)

بل أستطيع كمواطن مع الآخرين التأثير في تغيير النتائج العامة عبر المراجعة لقراراتي الخاصة التي اتخذتها. [Barber 1995, S. 244].

وتؤكد مسيئات تلك التقديرات من خلال وظائفها المختلفة تجاه الأسواق وخلال المؤسسات السياسية وخاصة خلال الخبرات التي يصحبها توافق ظروف نمطية يتميز فيها منطق التدفق للسوق وبنون أن يهدف لتحقيق حل غير مرض، وتبرز مثل هذه الحالات في العادة لفشل الأسواق في مجال اقتصادات السوق كحدث ناتج من تدخل الحكومات [Lindblom 1983, S. 134-154] وتتأثر ديناميكية عدم التساوي المرتبطة بفشل الأسواق، واعتبار تدخل الحكومة وقدرتها في إخضاع الاهداف الاقتصادية العابرة للحدود محل تساؤل. ويطرح السؤال عن كيفية التصدي لما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية في أواسط التسعينيات بعدم إقرار التعريف بدول الرفاهية والتي أعلن عنها بيل كلينتون Bill Clinton باعتبار ذلك نهاية لهذا النوع من الدول كما هو معروف في دساتير حقوق المواطنين .

والسؤال الذي يمكن طرحه هنا، هل اعتبار نمو المعدلات للأسواق المتحررة بلا حدود ما يمثل الطريق المميز الذي يحظى بقيادة رشيدة في المجتمع الأمريكي من جانب العولمة أكثر من المجتمعات الأخرى؟ أو أن الأمر يتعلق ببرامج سياسية لبدايل أخرى كصيغة نموذج لمجتمع أوروبي؟!

وللإجابة عن مثل هذه التساؤلات، ولماذا يحدث كل ذلك في تلك المجتمعات. ما هي إلا امتحان لمقولة ليبست (Lipset-These) عن علاقة الاندماج الاجتماعي والديمقراطية وشروط العولمة. ومن أولى المشاكل التي ترتبط بالأطر القومية لأليات السوق ذات صلة وثيقة بعدم تساوي النتائج. ونعد الأسواق كمناطق لا علاقة لها بالأخلاق برغم عدم تجهيزها غير المتكافئ مع دخول سلطات التفاوض التي يشارك فيها المساهمون.

وتتم مشروعية النتائج المرجوة لهذه الشروط وبحيث تسهم هذه الأسواق في استخدام أمثل لكل المصادر، والتي لا يرغب أحد في أن تكون أمرا غير مقبول.

ويصبح عامل الرفاهية، الذى يرجع ليفلريدو باريتو Vilfredo Pareto مناسباً مع بدايه التحيزات المختلفة، أى بمعنى عدم التساوى الفائق.

وبحذف علاقات عدم تساوى التوزيع نحوها جولات تأثيرية ثانية وثالثة بنمض عنيا كمحصلة لتراكم عدم التساوى هذا. ويمكن لأشخاص من أصحاب الدخول المنخفضة تكوين وفورات غير كافية من أجل جمع رأس مال لدعم استثمارات وتقديم عوامل العدالة من منظور العدل والشفافية والتأثير الفعال. تصحيحاً لسياسة وضع المدخل إليها فى طريقه الصحيح. وذلك للحفاظ على عدم التساوى الديناميكي للأسواق فى نطاق ما يمكن تحمله.

وتعتبر المقولة الثانية لفشل الأسواق ممثلة فى قلة الرعاية بشأن مدها بالسلع العامة والتي تشمل التأمين وطرق النقل الأساسية وأساسيات البحث والثقافة والتعليم. وتكون تلك الأمور حرة إلى حد بعيد بسبب إمكانية عدم تقسيمها أو عدم استبعادها وبحيث لا تقف مساندة لمصالح مشروعات اقتصادية خاصة.

وتوجد إمكانية توافر أشخاص للإدارة فى أسواق العمل فيمكن للمؤسسات أن تدخل وتشارك دون أن تسهم فى قضايا وعمليات التعليم أو التأهيل. وكى تضمن رعاية كافية للسلع العامة، فلا مفر من أن تحرص الدولة على تطبيق الأنشطة القانونية والضرائبية فإذا لم يحدث ذلك، فستكون النتيجة العجز والنقص فى مجال التأهيل المهني وفى خفض تمويل النتائج العلمية والتي تكون كافية لمبدأ المنفذ الدولى أو لإضعاف عام للعوامل والتي تدخل فى أيماننا هذه تحت مفهوم المكان أو المستوى النمطى.

وترتبط نوعية السلع العامة بسدة كمامل ثالث بالتكاليف الاجتماعية وكذلك العوامل الخارجيه السلبية لاقتصاد السوق. وذلك من خلال تقديم أمثلة الاستفاده الاجتماعية والخاصة باقتصادات السوق، والأمثلة المشهورة لهذه التأثيرات السلبية الخارجيه غالباً ما تكون ناشئة من خلال التلوث البيئى، الناشئ عن مصاريف الاقتصاد الشعبى.

وتتصل المؤسسات من المشاركة في التعامل المنظم وغير الكافي في استهلاك المصادر الطبيعية مثل الماء والهواء بالنسبة لشركاء السوق أو لجمهور العامة. ذلك أن التكاليف هنا ليست في صالح ميزانها ولكن من أجل مراحل إنتاجية متقدمة أو لأجل ميزانية عامة للصحة.

وإذا كانت الأسواق لا ترصد هذه للتكاليف بشكل مساو فإن واجب السياسة أن تتحمل هذه التكاليف الاجتماعية أو أن تتحرك المؤسسات المسببة لذلك من خلال إصدارات قوانين تحد من ذلك وتكون في صالح ميزانها .

وتوجد حالة توافق رابعة تتمو من موقع السلطة السياسى وتكون في صالح المؤسسات الكبرى، الأمر الذى يؤدى إلى اتفاق الرأى بأن كل الأفراد لهم نفس الهدف وهو الوصول للسلطة والحصول على المعلومات التى يبيعونها أو يكون لديهم نفس الثقل فى قضايا التفاوض.

وتملك المؤسسات الكبرى بلا شك من المزايا الفائقة فى مجالات الاقتصاد وفى محظورات المشاركة فى الأسواق أو فى تكوين تحالفات أو فى خلق أوضاع احتكارية فى السلطة كى تستخدم فى التأثير السياسى. ونظرا لقوة حجمها الكبير تستطيع كمؤسسات إعداد التشغيل أو كمؤسسات للنقل والإمداد أو لأسس الضرائب، بأن تتحكم فى أقاليم كاملة. الأمر الذى لا يتمخض عنه تشييت اقتصادى، ولكن يخلق مدخلا مميزا لأصحاب القرارات السياسية. وذلك لأن منطق مؤسساتهم لا يرغب فى الحصول على مكاسب متوسطة على حساب المتنافسين، وأصبح مبدأ مراقبة التنافس عنصرا غير متنازع عليه لكل سياسة ترتبط بتنظيم السوق.

وترتبط كل هذه الصيغ الأربع المذكورة هنا والمسببة لفشل السوق صلاتها بعمق فى القدرة الوظيفية لصياغة السياسة الديمقراطية والتى اعتبرت نوعا من التدخل الحكومى - كثر أو قل - فى مجالات المجتمع.

ولذلك بقنت حتى ذلك الحين اقتصادات الموق المعروفة وذات الطابع الديمقراطى. الأمر الذى يشكل خططا فى هذا الشأن [Dahl 1993]. واعتبرت

ديمقراطية فترة ما بعد الحرب أمرا ناجحا. وعلى مدى طويل في اليابان عبر كوريا الجنوبية وحتى إسبانيا، والتي لعبت الدولة فيها دورا جادا، سواء كان ذلك عن طريق تطبيق دعم الضرائب أو منح إعفاءات للتصدير أو لدعم سياسة التعليم والصنيع.

وتكتسب الحالات الأربع المذكورة وفقا لشروط العولمة قوة انفجاره جديدة، إلا أنه يخشى في المقام الأول من أن التوزيع غير العادل كثمار موجودة في الأفق للعولمة، الأمر الذي يوحى بتأثيرات سلبية على التماسك الاجتماعي وعلى متانة وصلابة الديمقراطية.

ولهذا أبرزت قضايا عدم التساوى في السنوات الأخيرة من جديد لفت النظر في شأن التراكمات التي تسببت في تطور عدم التساوى هذا وبشكل معقد في داخل المجتمع وفي نفس الوقت في إطار دولي^(١).

ويتحرك بالتوازي - كشيء ملفت للنظر - التنامي السريع لعدم التساوى نحو تحرير أسواق التمويل ودعمها. وهي لا تقدم اتجاهات طويلة الأمد وتأثيرات بعيدة المنظر، ولكن في التغييرات داخل إطار عقد من العقود والتي شملت في هذا التوجه دولا ذات بنية مختلفة تتمتع بمجتمعات متساوية في تقاليدها مثل نايلاندا، أو ما كان منها ما يرتبط بعدم تساو ضخم كالمكسيك أو بلاد فقيرة كبنما وإثيوبيا وكذلك البلدان ذات اقتصادات الأسواق المفتوحة والناجحة على المدى البطيء مثل هونج كونج، أو دولا ذات معدلات نمو عالية كالصين وأستراليا، وأيضا دولا ذات اقتصاد راكد مثل روسيا ورومانيا وبلغاريا.

(١) البنك الدولي والسادة كانبور ولوستيج عام ٢٠٠٠ Kanbur/ Lustig وهي المراجع التي عالجت توجهات العولمة وتوضيح للفروق المهمة بين عدم التساوى الداخلي والبيئي في المجتمع، وذلك بمشاركة السادة كورسينيريز وموران عام ١٩٩٧ وهيئة UNDP عام ٢٠٠٢ [Korzenieniez/ Moran 1997 – UNDP 2002, S. 19].

وتدع حقيقة عدم المساواة على المستوى الدولي والنومى المتزايد والنحس بالقول بأن هناك عوامل خلفية عامة تكون تأثيراتها غير كافية فى المجتمع وخاصة تلك التى ترتبط ارتباطا وثيقا بوجه عام بالعلومة. وبشكل غير واضح عما إذا كانت الحكومات تمتلك حقا للوسائل - قلت او كثر - وتتحمل المسؤولية تجاه الاندماج الاجتماعى.

ويرجع توضيح عدم تساوى الدخول المعتاد إلى ما يطلق عليه بمكافأة المهارة. الأمر الذى مكن تيار التحول المطلق والتكنولوجى لقوى عاملة وذات تأهيل عال من رفع دخولهم فوق مستوى أعلى من مستويات الدخول المعتادة.

ويظهر على النقيض من ذلك فى مؤخره الجدول بيان الدخول لمن هم ذوى تأهيل محدود أكثر انخفاضاً وذلك فى دول يصبح المتنافسون فيها يراقبون رصد الأجور المنخفضة ويخضعون لضغوط العمال المهاجرين والعمل على رفع مستويات أجورهم. وتصبح الشروط الاجتماعية لديمقراطية العالم أمرا غير سوى وليس فى الصالح إذا ما تقامى عدم التساوى مصحوبا بحركة تغيير اندماج اجتماعى وثبات سياسى للاقتصاد. وهذا يمس فى المقام الأول بلدان العالم الثالث النامى والتى لم يحدث تقدم فى معظمها، وهو الأمر الذى تم التنبؤ به فى خمسينيات وستينيات القرن ونعنى به محاولات الاقتراب من الدول الغنية.

ويحدث للأسف العكس فعدم التساوى الدولى قد نما بسرعة مذهبه فى الخمس وثلاثين سنة الأخيرة. والتى حدث فيها أن بلغ متوسط الدخل عام ١٩٦٠ لعشرين دولة من دول الرفاهية ثمان عشرة ضعف متوسط دخل عشرين دولة من العالم الفقير. ويواصل الفارق ارتفاعه فى عام ١٩٩٥ ليصل إلى ٣٧ ضعفا.

وإذا ما تأمل المرء وعلى مدى أطول تباعد واختلاف هذا التوجه بشأن فضائيا اللحاق المدهشة للصين منذ منتصف السبعينيات وفى الهند منذ نهاية الثمانينيات. لنجد أمرا طموحا، [Weltbank 2000, S. 59; Pritchett 1995]، حيث حاولت هذه الدول الإقلال من ظاهرة عدم التساوى الداخلى العائق وأن الاستعداد

المفقود لبعض الحكومات فيما يمس عدم التساوى داخل المجتمع وما يتبع ذلك من صراعات، الأمر الذى يضعف آمال وطموحات النمو على مدى طويل.

وتتوافق القدرات المتنوعة لدول أمريكا اللاتينية وكذلك دول جنوب شرق آسيا مع شروط السوق الدولية المتغيرة منذ ثمانينيات القرن. الأمر الذى يرتبط بشكل جدرى بما تملكه المؤسسات المندمجة اجتماعيا والتي يبدت أخيرا مناسبة لتوقف صدمات قادمة من الخارج .

ويمكن أن نوجز القول أن إصلاحات أسواق دولية دون نوافر شبكات أمان اجتماعية أو أجهزة حكومية تقدم نوعا من الثقة للمواطن [Rodrik 1998b]، وعلى العكس من ذلك، حيث تعوق القلاقل عدم الثبات السياسى والأحوال القانونية غير الأمانة تدفق الاستثمارات الأجنبية ويزيد من حدة عدم تطوير البلاد المراد تطويرها.

خبرات إقليمية فى مجال العولمة

تبدو تأثيرات العولمة بشكل مختلف ومتعدد وفقا للإقليم الدولى الذى تتواجد فيه. ففي دول أمريكا اللاتينية التى حاولت فى البداية تحديث صيغ السوق بشكل جدرى وانتهى بها الأمر إلى تسوية غير سوية لميزانياتها.

وتتشق معظم دول أمريكا اللاتينية طرق أنظمة حكم سيادية نحو الديمقراطية وفى نفس الوقت جذبت هذه المخاطر الحيوية فى نوعها أسواق تمويل العولمة للإقليم إلى نوع من العطف والشفقة والتنافس الحاد للاستقطابات الاجتماعية. على سبيل المثال ما حدث فى الأرجنتين الأمر الذى يمثل نموذجا لعولمة غير ناجحة.

ونرى على العكس من ذلك فى الدول الصناعية لغرب أوروبا التى استفادت من عقد أسواق العولمة ووجدت معظم المؤسسات الضخمة والبنوك استقرارا كاملا ويستطيع ساكنوها الحياة بقوة شرائية هائلة وخاصة للسلع المنخفضة الأسعار علاوة على سهولة ونوفر وسائل الاتصال والتواصل والرحلات البعيدة إلى

الخارج، إلا أنه قد برزت رغم ذلك أحوال واتجاهات بعدم الشعور بالأمان وبالتضامن في أمور عدم التساوى والتمييز في الحقوق. وتُظهر تطبيقات البلدان لضغوط العولمة أن السياسة تملك دون شك ما يمكن أن يتجاوز حدودها.

أمريكا اللاتينية و"الأزمة الأولى للقرن الحادى والعشرين"

يقترن الاقتراب من مصطلح التحرر بقضية اندماج السوق الدولى للمجتمعات واعتبار أنه ليس بالحدث السهل أو البسيط لفتح السوق، الأمر الذى قد يودى إلى فقدان الروابط الرأسمية بين الفرص وبين أخطار العولمة وبين الطموحات المستقبلية لجذب الثبات الديمقراطى.

وتعتبر النتائج الاقتصادية لفتح السوق أمرا جانبيا وهامشيا، أما ما يؤخذ بعين الاعتبار فهو ديناميكية بنيتها الاجتماعية والتي تحدد تنظيم اختبارات التفاوض للدولة، كأمر طبيعى للسياسة وهى أمور ذات أهمية بالغة لمشروعية الديمقراطية.

ويؤخذ فى الاعتبار فى هذا المجال أهمية التوافق البنئوى لأسواق العولمة كأمر ملموس لمشروعية الديمقراطية مقدمة خبرات عايشتها دول أمريكا اللاتينية، باعتبارها الإقليم صاحب الخبرة الطويلة ببرامج السوق المتطرفة واعتبار إعادة التنظيم الأساسى للسياسة أمرا لم يحدث عبر التاريخ السابق للدكتاتورية العسكرية أو الارتباط بصراعات مدنية وعسكرية.

ونقود تراكبات أحمال الوراثة الاقتصادية إلى حالة توافق الظروف المرتبطة بالمشاكل الاقتصادية والمظاهر السياسية للتحويلات المالية للخارج، الأمر غير الضرورى فى تدعيم الديمقراطية [Linz/ Stepan 1996, S. 220] ويقر المرء هنا دون توجس بتصريف ذاتى متغير للسياسة، فمع مرور سنوات قليلة قبلت معظم دول الإقليم تصرفات التصويت للأسواق كقاعدة منطقية لسياستها وكإجابة على سياسة السيطرة الاقتصادية الكبيرة لسنوات الستينيات والعقد الضائع لأزمة الديون، ونمت صياغة برامج لأول مرة للتوافق البنئوى فى الاقتصاد العالمى.

حيث تدفق في الفترة ما بين عام ١٩٨٣ ما يربو على ١١٦ مليون دولار في البنوك الأجنبية.

وتسهد عن قرب معظم حكومات الكرة الأرضية سياسة التحرر الاقتصادي والحصخصة وأنظمة الميزانيات كعلاج جيد ضد التضخم وضد هروب رأس المال ولا يمكن إنكار نجاحات ميدنية ومؤكدّة ظهرت بواورها لهذه السياسة والدليل على ذلك انخفاض التضخم الذي ساد فترة منتصف التسعينيات من ثلاثة مجالات إلى مجال واحد، الأمر الذي يقوى النظام المالي الحكومي وبخاصة الاندماج الإقليمي العالمي.

ويمثل تأسيس منطقة التجارة الحرة عام ١٩٩٤ مثلاً أعلى تجسد في منظمة النافتا [NAFTA] والتي ضمت الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك وكندا، ومنظمة الميركوسور [Mercosur] والتي تضم الأرجنتين والبرازيل وباراجواي وأوروغواي، في تعاملاتها منذ فترة وجيزة بدول الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي يعطى إشارة واضحة للعودة من العزلة القديمة وكإجابة على الأزمة الاقتصادية العالمية التي شهدتها ثلاثينيات القرن.

ويعتبر التوسع الفجائي والسريع للصادرات كوسيلة اتصال لنموذج ناجح لدول جنوب شرق آسيا مع الأخذ في الاعتبار عودة فوائض رأس المال المتراكمة بكميات، والتي تبدو تأكيداً لإستراتيجية الانفتاح. ويتم تسجيل فائض صافى رأس المال الخاص بين عام ١٩٩٠ وعام ١٩٩٤ بمقدار يزيد عن ٥٠٠ مليار دولار ومن بينها إعادة النقود المهربة إلى الوطن وأيضاً الاستثمارات الخاصة للكبرى، ويعتبر قبول عضوية المكسيك بمنظمة دول التعاون الاقتصادي والتطوير OECD فرصة رمزية للإقليم من خلال المشاركة النشطة في العولمة ولتكون في مصاف دول العالم الأول.

وتبقى معدلات النمو - على أي حال - خلف للتوقعات المنتظرة، لارتباط ذلك بالمكافآت الحقيقية، وبحيث يظل عدم التساوى وتطور الفقر أمر يشغل البال.

ويشكل متوسط النمو السنوي للإقليم عبر سنوات طويلة من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٩ بنسبة ٣.٢% وهو ما يقع تحت متوسط ٥.٥% للأعوام ١٩٥٥ و ١٩٨٠.

وأظهرت أبحاث مقارنة للبنية الاجتماعية لعدد ثمانى دول من أمريكا اللاتينية عام ١٩٩٧، أن ٧٤% من العاملين تمثل مواقعهم أدنى فئة من أصحاب الدخل، و ١٤% من أصحاب للدخل المتوسطة و ٩% من أصحاب الدخل العالمية.

وتزايدت مع بداية ثمانينيات القرن أعداد العاملين المؤهلين تأهيلا كفيًا، وهذا يعنى أن التعبئة المهنية والوظيفية لم تعد تعبئة التقدم للأمام للحصول على دخول أعلى الأمر الذى لا يرتبط برفع الوضع الحالى، ولكن كميّاس أعلى لحالة التماسك للموقف البنىوى الاجتماعى.

وتنمى مجتمعات أمريكا اللاتينية بأنها ليست على الطريق نحو مجتمعات الطبقة الوسطى [UN/ECLAC 2000, Kap. 2] ^(١) ويحدث مع نهاية التسعينيات انخفاض متوسط الأجور الحقيقية عن مستوى عام ١٩٨٠. ولهذا لم يكن الأمر مفاجئاً أن يكون نجاح مقاومة ظاهرة الفقر أمراً محدوداً نسبياً فى العقود الخمس السابقة. وحيث تراجع من ٦٠% إلى ٣٥% وبلغ العدد المطلق للأشخاص الغارقين فى الفقر يأخذ اتجاهها معاكساً ويتزايد بين عام ١٩٨٠ وعام ١٩٩٥ بمعدل الثلث. ونجد فى الأرجنتين التى أظهرت نجاحاً منذ وقت قصير ضمن ٢٤ دولة من دول العولمة الحديثة [Dollar/ Kray 2001] وحيث يقطن فى الأزمنة الحديثة ٤٨% من السكان تحت خط الفقر [Economist 1.6.2002, S. 54] ويعتبر مظهر الفقر فى أمريكا اللاتينية مملاً للتمييز والتفرقة العنصرية والتمييز الخاص بالجنس وتجزئة أسواق الأعمال والتجزئات الإقليمية، حيث تزايد نصيب الخدمات الأمنية فى المؤسسات الخاصة والعامة ب ١٥% من النفقات الكلية الاجتماعية. وبصبح فى

(١) اللجنة الاقتصادية لدول أمريكا اللاتينية ودول جزر الكاريبي. ومقرها الرئيسى فى مدينة سانتياجو، شيلي. (المترجم).

نفس الوقت الوضع الأمني في المدن الكبرى أكثر مأساوية مع بداية هذه الإصلاحات، ويرى أكثر من نصف السكان أن علاقات التوزيع غير المتساوية أمرا غير عادل بالمرء، وتعتبر التأثيرات المضادة للإنتاج تمثل من جانب واحد إصلاحات ودبه للسوق كونها صيغة برنامج مقدم من البنك الدولي عام ١٩٩١، وأصبحت سارية المفعول في أيامنا هذه.

ونقر نفس المؤسسة في تقرير خاص بالتطور الدولي لعام ١٩٩١ بالفشل الكبير الذي حدث للسوق، الأمر الذي تمت مناقشته في الثمانينيات والتسعينيات، حيث حدث عجز ضخم في استثمارات البنية التحتية وفي شئون النقل والمواصلات ووسائل الاتصال والطاقة وإمداد المياه [Weltbank 1994] وتعتبر عمليات التحضر والتعمير والتوسع في التعليم العالي واقتصادات الأسواق علامات نمطية لقضايا التحديث، ورغم ذلك لم تتمكن أمريكا الجنوبية من الوصول إلى مرحلة الحداث هذه.

ويبدو أنه لا مفر من البحث عن الأسباب التي أدت إلى تفقر دول أمريكا اللاتينية تجاه الديمقراطية [Economist 30.11.1996; S. 23-26] وتبرز العيوب التي جاءت بها الانقلابات وأشباهها كما حدث في باراجواي (١٩٩٦ - ٢٠٠٠) وفنزويلا (١٩٩٢ - ٢٠٠٠) وجواتيمالا عام (١٩٩٣) وبيرو (١٩٩٢)، وبالإضافة إلى انهيار الحكومات في البرازيل (١٩٩٣) والإكوادور (١٩٩٧ - ٢٠٠٠) وتزوير الانتخابات وارتكاب الحكومات لمآسي طاحنة لشعوبها في بيرو والأرجنتين، علاوة على الثورات المصحوبة بحروب أهلية في المكسيك واختفاء المشاركة في حدودها الدنيا في الانتخابات وغيرها من النواقص، الأمر الذي ألقى للمزيت من الضوء الخافت والضباب الكثيف على الديمقراطيات في أمريكا اللاتينية في عقد التسعينيات، ونجد في البرازيل كأكبر بلد في القارة أن نسبة من اختاروا طريق الديمقراطية من السكان ١٨% عام ٢٠٠٠. ويتقبل ما يقرب من ربع السكان العودة إلى النظام الدكتاتوري. ويعبر حوالي ٣٧% عن رضاهم عن الاتجاه نحو

الديمقراطية. وتتمتع الكنيسة والجيش في شيلي في هذه الأيام بالثقة الكبيرة أمام البرلمان، ويصبح تضاد عدم الثقة هذا محدوداً ضد الديمقراطية وكصفه حكومية أكثر من كونها ممارسة في الواقع العملي. ويبدو واضحاً أن الطريقة الودية للسوق في إطار اتفاق واشنطن كحزمة للإصلاح لم تلفت النظر للعرض المقدم بشكل كاف وخاصة فيما يخص قدرة تصرف المؤسسات الحكومية على إدارتها ويمكن تفسير فروق الدخل حتى درجة ٦٠% بين دول أمريكا اللاتينية ودول الشمال الغنية من خلال عدم كفاية أنظمة المؤسسات، ولعل ضعف المشروعات في انتشار الفساد، وخاصة فساد إقراض أجهزة الدولة للعملاء، الأمر الذي لا يساعد على تكوين ائتلاف يمكن أن يبقى ويواصل تنفيذ إصلاحات ناجحة ولمدة أطول.

وتواجه كل المحاولات لبناء الديمقراطية في دول أمريكا اللاتينية نوعاً من الإعاقة، ليس فقط من خلال الفقر وعدم التساوي، ولكن أيضاً من خلال ضعف ومشروعية الحكومة. وترى الإيكونوميست أن ذلك يستوجب عقداً من الزمن تنفذ فيه إصلاحات جذرية وحتى يتسنى إيجاد توازن اجتماعي، الأمر الذي عايشته الأرجنتين عام ٢٠٠٢، حيث بلغ إفلاس بنوكها الحكومية حدوده القصوى.

[Economist 13.5.2000, S. 56 u. 2.3.2002, S. 27-29]

ولا تدع تطورات الإقليم بالتأكيد الإتيان بأية تسمية، فالمنتج الاجتماعي الأرجنتيني وفقاً لكل مواطن يزيد بمقدار عشرين مرة عما هو الحال في دولة نيكاراغوا. وتوحى مختلف الاتجاهات الإحصائية الموجزة على نواحي شروط متنوعة وتكتلات سياسية حكومية وأبحاث ذات أبعاد مختلفة عن العولمة في أمريكا اللاتينية تبين الفرق بين المجال الدولي والعلاقات القومية التي تؤدي في النهاية إلى برامج إصلاحية مشددة، الأمر الذي يتسبب في إنفاق الكثير بين الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وبين أفساط الاستثمارات المختلفة والتجديدات التكنولوجية، ونجد قضايا النمو والتشغيل وعلاقات التوزيع نفسها في مواجهة أمام عمليات معقدة للغاية. [Stallings/Peres 2000, S. 10].

وبلاحظ في كل ذلك وجود نقطة معرضة للنقد بأن الانفتاح المرتبط بدول أمريكا اللاتينية تم تنفيذ من أجل تنفق رأس المال العالمي لم يكن الطريق الملكي الذي يتبين فيه بشكل نسبي مظاهر التخلف وتدعيم الديمقراطية. وكان لا مفر من العودة إلى القيادات الحكومية كي تفعل سيطرتها - كمحاولة قيادية لنصرة الجماهير - كفضية حتمية لا يمكن إغفالها. ولهذا كان تتأوب التصويت بالنسبة لأسواق رأس المال الدولية خارج حيز حكومات الإصلاح. ويرى كل هؤلاء أنهم في مواجهة تلقى الصدمات الخارجية التي تهدد نجاحات الإصلاح الداخلي. [Stallings/Peres 2000 S.12]

وتحافظ سياسة التحرر بشكل مرضى على عودة رأس المال مع بداية التسعينات وأبانت في نفس الوقت زيادة حرية التراجع للمؤسسات، ويمكن تنفيذ تحرير تداول العملات الصعبة ببساطة من خلال إصدار القرارات، الأمر الذي يؤدي إلى تراجع اشتراكات التحديث الداخلية إلى الراء، وبدا ذلك واضحا منذ فترة طويلة في أمريكا اللاتينية حيث تم نقل الثروات القومية المحلية إلى حسابات أمريكا الشمالية الأمر الذي ينبي بزحف حر ومحدود للأقليات أكثر من عدم اهتمام الصفوة بإصلاح مجتمعاتهم.

وقد أبان هيرشمان نفسه Hirschman هذه العلاقة غير البناءة مفسراً وشارحاً لمفاهيمها؛ فبدلاً من اتباع سياسة معوقة وغير متروية وفوضوية، انتهج سياسة مفهوم الخروج بوضع صعوبات كي يخلق منها مخاطر غير محمودة، وتشكل تعبئة رأس المال والميل إلى سياسة التراجع سبباً رئيسياً في أن تكون الدول المحبطة ضعيفة وغير مدعمة.

[Hirschman 1992. S. 94]

انتقال الديمقراطية إلى المراكز

يمثل تنامي عدم المساواة كمحصلة لخطى تقدم العولمة أحد علامات عدم الرضا في العلاقات السياسية وتوضح المشكلة بوضوح عند القادمين الجدد، مع ظهور اتجاه جديد في الديمقراطيات الراسخة، فبينما يزايد الدخل بشكل مضطرد في الأعوام ١٩٥٠ وحتى عام ١٩٧٥، يتزايد في نفس الوقت تساوى الدخول إلا أنه رغم ذلك تنامت الفروق واتسعت في الثمانينيات بشكل ملحوظ وخاصة بالنسبة للقادمين إلى العولمة في بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأمريكية، أما المتقنون بالآلام من مجموعات الدخل المتدنى، فيكون الحدث عن تفرغ توزيع الدخول الأمر الذى يمس مجموعات الدخول المتوسطة، (Smoothing 2000) [Birdsall u.a. 2000]، وبخاصة في المجتمع القبادى الأمريكى للعولمة، والذى يضع في الاعتبار المستقبل المأمول في القارة الأوروبية.

وتمثل النجاحات التى أحرزت ما يشبه الخليط حيث واجهت الولايات المتحدة الأمريكية في النصف الثانى من التسعينيات السيناريوهات المضادة للفشل ومعايشة الازدهار الذى لم يكن فى الحسبان. وبصاحب النمو للاقتصاد الجديد تزايداً فى التشغيل وفى الإنتاج، الأمر الذى اعتبر تذكره دخول العصر الذهبى للرأسمالية فى الستينيات، فى وقت لا يمكن فيه وقف انخفاض الدخول فى إطار هذه الشروط، وتنخفض الأجور منذ الثمانينيات فى العمل المرتبط بالصناعة بنسبة ١٢%، ويتنامى دفع الأجور المتعددة فئاته للعاملين بشكل ملحوظ ما بين الثمانينيات والتسعينيات [Fishlow/Parker 2000].

ويؤدى تحرير الأسواق إلى المزيد من الوفرة فى مخاطر الفقر حتى حدوده القصوى وانخفاض فى مجاميع الدخول، حتى يمكن القول بأن دخول الطبقات المتوسطة وميزانيات الأسر قد نالها شيء من هذا التخفيض. والذى لقي فيه الجزاء الأوفى مما يفدر بثلاثة أخماس المواطنين، فى نفس الوقت الذى نحد فيه عشر

السكان بحقق نموا قويا. وكل ذلك يمثل القضية التي يحق للمرء أن يعبر عنها بعدم التساوى في حدوده العليا.

[Burniaux 1998 S. 13; Kerbo 2000 S 24]

وتتنوع وتتعدد الأسباب في كل ذلك لأن التوازن يمثل أمرا قابلا للمناقشة والجدل. بل لعل دورا معينا يؤكد الضغط للناتج من تزايد عمليات الاستيراد على الأجرور المنخفضة لعدد من العمال غير المؤهلين. وتؤثر هجرة العمالة بشكل ثانوي، أولها عبر الدخل المتدني للقادمين منذ بداية التسعينيات مقارنة بالازمنة القديمة، وثانيها من خلال الضغط على مستويات الأجرور المحلية.

وتمثل الواجهة الخلفية للاقتصاد الجديد الذي يعتمد على تثبيت أو إذابة التكنولوجيا الرقمية المرتبطة بالثورة الصناعية الثالثة لتسعينيات القرن. ولتكون كالمقصر الفاصل (القاطع) بين ثلاثة أرباع المنتفعين بالأجرور الدنيا وبين ٢٥% من المنتفعين بالدخول العليا، الأمر الذي يمثل تطورا للتجديدات الأساسية والتكنولوجية كحدث نمطي [Greenwood 1999].

وتبحث العوامل الحاسمة ذات الطابع المؤسسي في تشريعات قوانين الضرائب. الأمر الذي يستفيد منه العشر العلوى من المواطنين بشأن عودتهم إلى الورا مع مواطنى دول الرفاهية، ونعتبر المهلة التى أدخلت لحماية للحكومة عام ١٩٩٦ ولمدة خمسة أعوام مع مستوى حياة المرء وما يتبعها من نظام مكلف لدواعى العمل واضعة بذلك خط النهاية لبرامج دول الرفاهية فى المجتمعات الكبيرة، والتي اعتبرها تالكوت بارسونز Talcott Parsons تناميا للتساوى كاتجاه رئيسى للحدثة. وليضمن التأثير الصافى لهذا الإجراء من حيث إن العمل والفقر لا يقدمان البدائل؛ اللهم فى إطار مفهوم العمل فى مجال الفقر الذى يصبح غير ذى جدوى.

ويعتبر نفرد وعدم مركزية دول الرفاهية الأمريكية موقفا غير موفق نحو السلع العامة والعمل على تخصيصها فى المجال الحر والمفتوح. ولم تعد منذ فتره

المدن السكنية مقصورة فقط على البرازيل بل امتد الأمر إلى مجتمعات دول أمريكا اللاتينية مع عدم توافر المساواة الفائق وخاصة لما تم تكبيره للطبقات العليا عبر حزم التمييز والتفرقة في حوادث الإجرام والقوضى وعدم قدره على الرقابة . الأمر الذي أدى بعدد محدود من المدن ان تنفقد نموها.

ويعبر انفصال الأغنياء حسب قول روبرت رايش Robert Reich، اكتمالا لهيكلية المجتمع القائد للعولمة. ويصبح نمطاً وأسلوب حياة. ويعيش في الوقت الحاضر ما يقرب من سدم السكان الأمريكيان في مجتمعات كبيرة، وهذا يعنى أن الأحياء السكنية تمتلكها مجتمعات بعينها. مقدمة مقابل ذلك خدمات الأمن وطرق المواصلات والنقل والمدارس والمؤسسات الصحية، ويفهم كاتفجار للميكنة البيروقراطية مصطلح المدن الكبرى في مناطق محاطة بالأسوار، وعليها أن تدفع في مقابل ذلك رسوما من خلال إدخال مفاتيح شفرات التصرف وفوائد الدخول. ولا يعتبر هذا التطور أمراً خاصاً لأفراد بعينهم، وإنما اتجاه متقدم الخطى نحو تآكل وتناقص الجوهر العام للذات.

ويجىء التساؤل: لماذا يدعم المرء الخدمات العامة إذا كان المرء يحصل عليها بشكل خاص؟! [Economist; 1.9.2001, S. 40]. والإجابة: لأن التغيير في هذه المجتمعات أمر محدد بل ومقصود على ما يمس السكان البيض والمرتبطة بمزايا اجتماعية وعنصرية، الأمر الذي يؤثر بشكل بالغ على الديمقراطية كأمر شائع ومنفشر. ويبدو أنه لم يعد في الإمكان الحصول عليها. ويرسم جيمس ك. جالبريث James K. Galbraith زيادة عدم المساواة في الدخول كاتجاه مهدد للوقت والجهد.

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية نموذجاً لتطبيق فرص العولمة وفي تزايد النمو الداخلي. حيث انتقلت مع بدايات الثمانينيات من ديمقراطية الطبقة الوسطى الى ديمقراطية مستقلة ومنفردة صاحبيتها فجوة عميقة بين الطبقة العليا والطبقة الدنيا. ويحدث ذلك في السياسة بمعناها الحرفي، والتي يتجه فيها الميل نحو

مجموعات المصالح ذات التأثير الواسع وفي إطار ما يطلق عليه "بأصوات الدولار" [Galbraith, 1998]

وبلاحظ في مجتمعات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتطوير OECD الأخرى عدم التساوى الاجتماعى الجديد فى صيغة استقطاب اقتصادى اجتماعى مميز ويكون شكل التراكم لعدم التساوى رأسى كى يتلاقى مع التوافق الثقافى لعدم التساوى الأفقى.

ويعتبر فقدان الشرعية والاستقلالية للحكومات الوطنية القومية فى أغلب الأحوال من الجوانب المظلمة للعلومة، ويتجسد ذلك فى أزمة التمثيل السياسى والتبرم الناتج من قوة الربط للأحزاب والنقابات والاتحادات التى تمثل اتجاهات نحو الاستقلالية والشرعية. [Loch/Heitmeyer 2001 bzw. Heitmeyer 2001]

وتبدو أحزاب الاندماج الاجتماعى الذى تحدث عنها فرانز نيومان Franz Neumann باعتبارها تخص الزمن الماضى، وأن الأسباب المرتبطة بتناقض الالتزام السياسى لمواطنين يعتمدون فى غذائهم وفق الانطباع الواسع الانتشار بأن السياسة تمتلك فى الواقع من الوسائل التى لا تمكنها من تساوى التأثيرات الخارجية للسوق على الديمقراطية وعلى الحياة اليومية، وربما تتلاقى ثلاث لحظات عند تآكل وتناقض الشروط الاجتماعية وقضايا الديمقراطية. وتبين أولى هذه اللحظات ممثلة فى عدم تساوى رأس المال بنصف قطر دائرة الحديث وبين قوة الحكومات المرتبطة بالأقاليم التابعة له. والتى يراها إيمانويل فللرشتين Wallerstein Imanuel كمنطق وظيفى لأنظمة الحديثة التى تسرى عليها [Wallerstein 1984: S. 29ff.] وبدون انسحاب ممثلين دوليين عن طريق مبدأ الخروج.

وتتكون مع مسيرة موجة الاندماج العالمى للعقد الأخير مجموعات من مؤسسات المقاولات العامة والتى تتيح ازدهار لسلطتها السياسية عما تملكه بعض الحكومات.

ويعتبر المفهوم التقليدي لميمنة نظم السوق والتي يتسنى لها أن تملك السلطة لبعض أصحاب مؤسسات المقاولات بشأن تطوير عمليات فشل السوق في مقابل الاحتكار. وإن كان ذلك يبدو من أبعاد أخرى أمراً غير قابل للتنفيذ، اللهم إلا إذا ساءت الأمور في الاتجاه المعاكس، ولكي يحافظ هؤلاء على مستوى حياة جيد لبلدانهم ورفع مكانة وسلطة حكوماتهم، كان لا مفر من أن تتنافس الحكومات كي تصبح الأنظمة الرئيسية لقيادة الأنظمة القومية نموذجاً قيادياً.

[Narr/Schubert 1994; S. 47-88]

وإذا ما لقي ذلك قبولا، فإن السياسة ذاتها تصنع نفسها بشكل نشط في خدمة هذه المؤسسات والتي لا مفر أمامها من أن توفر وتدير كافة النفقات الخاصة بالتطوير للتكنولوجيا الضخمة المستقبلية، كرحلات الفضاء، وبناء الطائرات وتكنولوجيا الجينات وصناعة كافة المركبات ووسائل الاتصال، وهي أمور تقع في أيماننا هذه في إطار طموحات الاتحادات الإستراتيجية والانماجات الدولية.

وبجاء العنصر الثاني في هذا المجال المتمثل في الاستغراب الذي يعنى كيفية القرض السياسى، الأمر الذى وضحته مارجريت ثاتشر Margaret Thatcher فى صياغتها المعروفة وتخميناتها الحادة بصيغ السوق.

وبصينغ كبار التكنوقراطيين فى كثير من بلدان الديمقراطيات الحديثة ودون تشاور مع المجموعات الاجتماعية مرورا بالبرلمان ومن خلال قوة السلطة التنفيذية وهى سياسة خاضعه لوجهات نظر الكفاية والسرعة ولأنها ليست فى حاجة إلى عمليات التصويت، ولعل الانطباع الذى يودى فى الواقع إلى عدم وجود بدائل وفروق، بل إلى فقدان الإحساس السياسى، الأمر الذى يمثل أسلوبا سياسيا يفن كل القرارات الممكنة بشأن التصويت لأسواق المال أو لمطلوبات العولمة، وربما تولد هذه المخاطر المزيد من الضغائن والأحقاد المضادة للعولمة.

وتمثل العنصر الثالث فى التهديد المتمم للديمقراطية والنتائج كلية من هذا الاعتقاد. ويبرز الانطباع بتناقص سلطة الصياغة للحكومات بشأن حركات سياسيه

ممهدة الطريق لأمر مصادرة لمحاولات العولمة ولبرامج سياسية تعويضية للهوية من أجل تثبيت سمات إقليمية وثقافية ولغوية ودينية وعرقية بحيث تعد بالتواجد في عالم سوى وعفى مصحوبا بعقائد متكاملة ومندمجة، يشكل تاريخها مناطق ووحدات غير قابلة للذوبان أو للتشتت ولمجموعات عمل جماعي وما لهم من حقوق وامتيازات في مواجهة الآخرين. وكان لتدني التعليم المدرسي وزيادة الأعباء بشأن تنظيم سبل التأمين الاجتماعي من خلال البطالة والشعور بعدم الأمان وانتشار العنف والإجرام، الأمر الذي يزيد من أعباء المراقبة على حركات الهجرد.

ويمثل تراجع الدولة في عمليات بيع المصالح القومية لمؤسسات عالمية أو لدول الاتحاد الأوروبي مخرج هروب من أوضاع الحياة المضاعطة، وتصبح عمليات التفضيل الوطني في التشغيل إنجازا ضروريا وليس أمام هذه القيادات للحركات القومية الجديدة غير أن تتحرك نحو الاتجاه العالمي [انظر مقالات وإسهامات لوخ/ هيتماير، Loch / Heitmeyer 2001] وعليهم أن يميزوا ولو بحد أدنى للمناطق القومية في تولى السلطة والسيادة والنظام.

تحديات في مواجهة السياسة

ماذا يحدث لو تركت للسياسة الديمقراطية ومالها من إمكانيات التأثير في مجال العولمة السلبية غير المرغوبة، وأن كافة الأحجام السياسية للتتحرك قد فقدت تماما؟! الإجابة لا تخرج عن أنه لا مفر من أن تسير التخمينات والتقديرات في اتجاهات متباينة، كل منها في اتجاه بعيد عن الآخر، بحيث تكون مقولة فقدان سيادة الحكومة المرحب بها تقف في الاتجاه المصاد وأن تحدد واجبات سيادة الدولة وفقاً لشروط العولمة بشكل مرضى عنه.

ولعل وجود المشع لكل الكماليات الحقيقية والتي لها رد فعل ضد الصراع من خلال الأبحاث المقارنة لتتوع المؤسسات مع الدول المتقدمة في الديمقراطيات الرأسمالية، [Kitschelt u. a. 1999]

إن عدم تجانس النظم الاجتماعية والضرائبية الأوروبية يناقض المقولة العامة بفقدان السيادة في السياسة. وأن دواعي التناسب من منظور عالمي في اتجاه الحكومات الصغرى والتي لا يمكن الاعتراف بها. فكيف يمكن لتحديدات العولمة المتعيرة في السياسة أن تطبق؟! وهي في واقع الأمر تتنوع وفقاً لنظم الحكم المنتجة وفي أي بلد، وهذا يعني وفقاً للعلاقة بين قطاع الصناعة وقطاع التمويل في عمليات التقييف المبنى كنوع من تنظيم وتعاون السوق ونظم التعاوض بشأن الأجور، ويمكن تغطية هذه الترتيبات المؤسسية إلى مستوى ثان من خلال العوامل السياسية.. أى من خلال سياسة عامة مفتوحة والقدرة على التآلف بين المجتمعات.

[Hall 1999, S. 136 ff.; Alvarez 2001, S. 8 ff]

وهنا تصل الأبحاث المقارنة لديناميكية حكومات دول الرفاهية المنظمة لمنظمة دول التعاون الاقتصادي والتطوير OECD في العقد السابق إلى النتيجة بأن مستوى الأمان الاجتماعي للدولة يرتبط بداية بالتقاليد المؤسسية والتكوينات السياسية في هذه البلدان، أكثر من مقاييس الاندماج الاقتصادي الدولي.

[Stephans u. a. 1999]

وتؤكد خبرات ألمانيا الاتحادية بعد الحرب وأيضاً خبرات الاقتصاد الشعبى العام لدول شمال أوروبا على إستراتيجية النمو للتصدير المرشد وكى يتفق مع التوسع في الخدمات الاجتماعية بشكل سريع وعلى درجة أعلى للانفتاح. كما توضحه الولايات المتحدة الأمريكية الأكثر ليبرالية وضد كل ألوان البلاغة الجديدة لليبرالية. لأن الخدمات الاجتماعية في ألمانيا الاتحادية قد ارتفعت في الماضى القريب عام ١٩٩٨ إلى أعلى مستوى تاريخي. وتؤكد الإسهامات الاجتماعية لدول السوق الأوروبية والضرائب وإفرازها على مستوى الدولة، والاستعداد للتضامن كما سبق من قبل حكومات ومجتمعات وطنية.

وكان لمجتمعات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتطوير OECD في حملتها تجاه مقولة ضغوط العولمة في دول الرفاهية دور في أن تحافظ على

استمرارها. ويكون نصيب التمويل الاجتماعى لعدد ١٧ عضواً من الدول الأكثر تقدماً بمتوسط ٨.٥ % من الناتج المحلى لعام ١٩٦٠، وليصل إلى ١٩ % فى أواسط التسعينيات [Caroll 2000]. ويعتبر الشيء المرغوب فيه والمتمثل فى ميل بعض الدول الاستفادة من مميزات الانفتاح الاقتصادى وهى الدول التى تمتلك مؤسسات قوية مدعمة لتنظيم الصراعات الاجتماعية، ولعل ذلك يرجع إلى سببين: أولهما: تحديد العولمة لمجموعات كبيرة من الشعب وذات دخول مرتفعة وبعيدة عن مخاطر التشغيل وبحيث تكون الدول ذات أسواق رأس مال مفتوحة وذات استقلالية فى التجاره لأجل المزيد من تأمين الحكومة. وثانيها: يتمثل فى واجبات التأهيل والمعدلات المنخفضة فى الإجرام وعلاقات عمل سلمية وعوامل إيجابية للأماكن، لجذب العديد من الاستثمارات الأجنبية، ففى دولة الرفاهية الاشتراكية السويد، حيث كان موقعها فى النمو وميزانيتها وبيانات الاقتصاد الخارجى للخمس سنوات الماضية أكثر من المتوسط لدول منظمة التعاون الاقتصادى والتطوير OECD، الأمر الذى كانت فيه البطالة تحت المستوى وبما يمثل القوة والمثل المرغوب فى الولايات المتحدة الأمريكية.

ولعل الوقوف فى الاتجاه المضاد فى مجال الضرائب لسياسة دول الرفاهية أمام عوائق ميدانية وإرادة سياسية مفقودة، أمر لا يمكن التطرق فيه إلى الحديث عن إلغاء الأساس الضريبي، [Quinn 1997]. وقد ارتفعت فى الدول المهمة الأعضاء فى منظمة التعاون الاقتصادى والتطوير الـ OECD بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية، إضافات الضرائب المؤثرة منذ منتصف السبعينيات، حتى لو كان هذا التعديل لصالح دخول العمل.

[Carey/Tschiliguirian 2000, S. 31]

ويحدث ذلك فى الدنمارك وفرنسا والنرويج والسويد وأيضاً فى بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأمريكية وحيث تبلغ الحصة الضرائبية الحالية حدودها العليا. وهذا يعنى أن النصيب المخصص للضرائب ومبالغ التأمين الاجتماعى

للإنتاج فوق المستوى الذي بدأ مع التسعينيات، وتتساوى حصة الضرائب في ألمانيا الاتحادية في عام ٢٠٠١ مع ما وضع لعام ١٩٦٠ (ميزانية وزارة المالية لألمانيا الاتحادية، عام ٢٠٠٢ ص ٤٥ وما بعدها).

[Bundesministerium der Finanzen 2002, S. 45ff. u. 131f] ويسمى ذلك مستقبلاً ودون أدنى تغيير.

وتعودت بريطانيا العظمى - ربما تحاشياً للسخرية - ساعية منذ سنوات خلت، أن ترفع نصيبها العام من الضرائب، ولكي نحقق بذلك في عقدين من الزمان حكومة ليبرالية جديدة في المجال الصحي ومجال المواصلات للمستوى الخاص بدول الاتحاد الأوروبي [Economist 20.4.2002, S. 35-37]. كما تستخدم في مناقشتها بشأن السياسة الضريبية على المستوى الدولي أفضل الوسائل لمجتمع الإنترنت، والأخذ بنزع منطقة بعيدة عن تأثير الدولة وتصل إلى الوضع الأنسب.

ويتشاور حالياً ممثلو للحكومات سوية مع خبراء من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتطوير OECD عن التقنيات الفاعلة لهويات المستفيدين من الإنترنت وللرقابة على مستخدمي خطوط الإنترنت، ويكون الأمر أكثر سهولة في النهاية أن تتبع حتى الآن ولأسباب صناعية سياسية، تحويلات إلكترونية معفاة بشكل ملحوظ عما هو الحال في الاقتصاد الحقيقي [Economist 22.9.2001, S. 66] ويُفسر شرح الحقيقة المفاجئة بأن الاقتصاد الشعبي العام لا مفر من أن تديره دول وحكومات كبرى. وقد حاول داني رودريك Dani Rodrik في بحثه المستمر في هذا الشأن ومن خلال أبحاث وفيرة أخرى أن يجد إجابة لهذا السؤال.

[Rodrik 1998a 1998b u. 2000]

وتقدم هذه الأبحاث تغييرات لتوجهات مفاجئة، وحيث لم تعد الجدوى أو النعم لعولمة الدولة هي المشكلة، وإنما المشكلة تكمن في قدرة الديمقراطية على استيعاب العولمة، فإذا ما صادفت الأبحاث المقارنة التي أجراها رودريك Rodrik

لحزرات العولمة على مجموعة تزيد عن مائة دولة، الأمر الذي أبرز لدى الدول وطبقة إضافية لتصحيح عمليات فشل السوق. ويعنى بذلك الواجب الحتمى الذى يقع على عاتق هذه الدول بشأن أبعاد المخاطر الخارجية.

ويؤخذ بعين الاعتبار الالتجاء لتجديدات مؤسسية تكون أولى مهماتها الثقة المطلوبة فى الدولة كعامل لرفع وتنظيم الصراع وثانيها لفتح حيز سياسى لمبادرات سياسية ولتوكيلات المصالح النقابية وثالثها لتعويض للتوابع السياسة الخاصة بالتوزيع للعولمة.

ويمكن على هذا المستوى البحث عن الأسباب لتطور عدم التساوى لدول منظمة التعاون الاقتصادى والتطوير OECD وتطبيقاتها المختلفة. وقد أقيمت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى على إدخال اتجاه عدم التساوى الحاد منذ الثمانينيات، إلا أن ذلك لم يجد طريقه إلى النجاح فى كل من فرنسا وألمانيا الاتحادية ونجحت أيضا الدنمارك وكندا بفضل إجراءات سياسية واجتماعية وضرائبية من خلال سحب وإفراغ الدور الحكومى [Smeeding 2000] وتعتبر إمكانية توقع حدوث مشاركة ناجحة لعمليات العولمة فقط فى مجتمعات تمتلك صياغات اجتماعية داخلية وقدرات سياسية كافية. وعليها أن تسبر غورها فى حالة التفاوض وتدع التحديات تجاه السياسة والتصاغ بشكل متطابق. ولا مفر من أن تؤخذ هذه التحديات السياسية بشكل جاد وخاصة فى حالة وجود المناسبة التى تؤثر تأثيرا مضادا فى تآكل المؤسسات الديمقراطية.

ولا تجد كل هذه الاختيارات طريقاً مفتوحاً أمامها فى كل المجتمعات وحيث تكون تصورات نظام حكم ليبرالى أو فوضوى قابضة وراء دول تواجه اعتراضات ساخرة. وفى كثير من الدول غير الناجحة والتى يضطلع بالحكم فيها عصابات النهب فى كثير من الديمقراطيات الحديثة وتصبح بذلك الدولة ضحية من خلال المكاسب الخاصة.

ونقع مسؤولية التأمين المتوافر للسكان إلى حد بعيد بالمؤسسات الدولية مع اتخاذ الإجراءات ضد فشل الدولة أو عدم نجاحها المرتبط بأجندة هيئة الأمم المتحدة ومؤسسات المال الدولية والتي تكون حركتها في العادة إلى الأمام.

ولا يقتصر الأمر على وفاة أو موت الدولة أو الحكومه ولكن في حسابات السياسة من أجل الاحتياج لمزيد من التعاون من خلال المؤسسات الدولية [Smith/Naim 2000]، وتوضح القضايا المركزية وفقاً لصياغة العولمة على هذا المستوى وبشكل فعال الفشل الذي يلحق سوقاً دولياً أو إضعاف هرات هيئة التحكم للمؤسسات العابرة الحدود أو لتقليل استهلاك سلع دولية عامة.

ويبرز دور معظم المؤسسات الدولية القادرة على التفاوض وبشكل أفضل من قبل حكومات الدول الديمقراطية، رغم أنها لم تبدأ أساسياتها بشكل ديمقراطي. فإذا كانت العولمة تجلب معها مسؤولية متنامية للمؤسسات الدولية وأن ذلك يتضمن أيضاً ودون أدنى شك ضرورة أن نكون العلاقات البيئية للدول والمرتبطة بعالم المال والعمل المشترك للتطوير، وأخيراً المؤسسات الدولية نفسها خاضعة لإجراءات مشتركة.

II

سياسة العولمة مؤسسات التمويل الدولية وعولمة الحكومة

نعرض لحلقة نقاشية في شكل سيمينار للسياسة الدولية نحو صياغة عادلة تقدمها هيئة الأمم المتحدة وما يتبعها من مؤسسات دولية وذلك من منطلق عضويتها الدولية وقراراتها العامة الهادفة، ويمتلك نظامها شرعية عليا وفائقة ذات سمات قانونية شعبية كمنظمات خاصة ومتميزة لمجموعات من الدول بعينها. ولم تكن هذه المجموعات - بعد نهاية الصراع بين الشرق والغرب - قادرة على التعامل كما كانت تأمل على إدارة قضايا العولمة، من خلال قوة تأثير فعالة تملكها الدول الصناعية الكبرى ومؤسسات التمويل الدولية.

ويشغل استيعاب ثقافة العولمة كمجال خصب للبحث مساحة كبيرة من قبل عالم الدول ولمناطق متعددة الجنسيات وممارسات لمؤسسات مشابهة وتشكيلات لحكومات عولمة من واجبها الاضطلاع بالحكم دون وجود حكومة، وتكون الدول بالمعنى التقليدي مجرد مساهم وممثل إلى جوار مشاركته المؤسسات الدولية والمؤسسات الأكبر المتعددة الجنسيات والمنظمات الدولية غير الحكومية (NGOs).

وتبرز هنا إشكاليات من نوع جديد نتجت عن تنظيمات وطنية لاقتصاد دولي ليبرالي، لإبراز العلاقة بين السياسة والاقتصاد والمؤسسات الاجتماعية، وحتى يتسنى التخمين في نفس الوقت لإيجاد حلول فورية لتطويق الجوانب الهدامة لهذه الديناميكية وحتى بلوغ ذلك يتم إعداد وتشغيل المؤسسات لقضايا العولمة. ونقصت هنا في المقام الأول منظمة هيئة الأمم المتحدة والتي كان تأسيسها يمثل حدثاً مهماً في تاريخ العولمة في القرن الأخير.

فمع مبدأ التأمين الجماعى ومنع استخدام قوة الدولة وفقا لميثاق هيئة الأمم المتحدة على مدى مئات السنين للعلاقات الدولية كنظام لتوازن القوى والتحالفات العسكرية بين الدول يكفل المصالح المشتركة ويتفادى استخدام القوة أو منافسين ومعارضين من الخارج وذلك استنادا لمبدأ العضوية الدولية.

[Czempiel 1994, S. 791ff.]

ونرسخ مؤسسات هيئة الأمم المتحدة نظاما يهدف تحقيق السلام والأمان والعدالة من خلال إجراءات دولية فى المجال الاقتصادى والاجتماعى والثقافى وربطه بأجهزة مختلفة ومؤسسات المساعدة والعون المتميزة بتعددتها. يرتب نظام هيئة الأمم المتحدة من خلال التعاقد كما هو الحال فى منظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية ومؤسسات التمويل الدولية (IFIs). وتحسب تلك المؤسسات من منظور وظائفها المتعددة والموضوعه فى مقدمة خطوات العولمة السارية. ومع ارتقاء وضع هيئة الأمم المتحدة فى مواجهة كافة الاتفاقات والمؤسسات الدولية والإقليمية تجاه وضعها القانونى المتميز لميثاقها من جهة ومن جهة أخرى تجاه منظور عالمية أهدافها وعضويتها رغم كل النقص فى وجود دستور للمجتمع الدولى فى الوقت القريب [Simma 2000, S. 42]. وبدأت هيئة الأمم المتحدة عضويتها ب ٥١ دولة إلى أن وصل الآن رقم العضوية إلى ١٩٨ دولة مع نهاية الألفية. الأمر الذى يعبر عن الرغبة الجامعة للمجتمع السياسى لدول العالم.

ويتغلب نظام هيئة الأمم فى نفس الوقت على التحالفات التى حملت معها أشكال الصراع بين الشرق والغرب، والتى لم يتوافر لها الانتقال أو العبور إلى موقع مركزى فى عالم السياسة. وتمت صياغة ميثاق هيئة الأمم المتحدة من خلال منظور دولى وعلى أن يكون للصين والاتحاد السوفيتى أماكن فى مجلس الأمن والجمعية العمومية كمسرح واسع يتضمن كل دكتاتوريات العالم الثالث. تتم سياسة الأمن المؤثرة بشأن تنظيمها وفقا للوائح هيئة الأمم المتحدة ولتكون فى أعين ناقدىها دليلا عن الأمن الجماعى مجرد بيروقراطية غير عاجلة وراء كل إصلاح.

ويعمل هذا النظام العالمي الجديد على استخلاص المزيد من المتشابهات المرتبطة بالتحالفات بين البلدان الليبرالية بحق والتي يكون أمنها الجماعي والدفاع عنها ضد تهديدات الأقاليم المجاورة والدول غير الديمقراطية، وهذا يعني مزيداً من التشابه مع دول حلف الأطلسي NATO ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتطوير OECD أو مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى G 7 من الممارس التاريخي لنظام هيئة الأمم المتحدة. [Fukuyama 1992, S. 281-284; Richter 1995]

ويبدو المركز المسيطر للنظام العالمي للولايات المتحدة الأمريكية من هذا المنظور كضمان للثبات بل ويعتبر بمثابة أمر تفرضه الضرورة. ومن زاوية أخرى تعتبر أجهزة المؤسسات الدولية وقضايا تدرج السلطة الداخلية فيها وتوجهاتها نحو المصالح الغربية مدعاة لنوع من الشك والريبة. فالسيطرة الجماعية للقوى النووية في الحرب الباردة على الدول المتبقية في عضوية هيئة الأمم المتحدة والتي تدخل في دائرة التميز في مجلس الأمن لم يتم إلغاؤها بعد وإنما استمرت مع تكتلات أخرى.

أما في حالة فقدان أهداف التطور العليا التي لم يحالفها النجاح من قبصة الاستعمار وهو الأمر الذي يرتبط بدوره بالتوجه من جانب أحادي لسياسة هيئة الأمم المتحدة تجاه التمويل غير الكافي لهوامش أجهزة التطوير المهمة كاللجنة الاجتماعية والاقتصادية (ECOSOC) وبرنامج تطوير هيئة الأمم (UNDP)، ولقد فشلت مناقشات الإصلاح المتواصلة في دعم تطوير القوة السياسية لهيئة الأمم المتحدة. ويلاحظ كبديل عن ذلك مشروع أمن قومي [Bertrand 1995, S. 435]. وذلك من خلال تنامي عدد من التدخلات المسلحة بشكل غير مسبوق، علاوة على ذلك هناك تفاهم للأمان الإنساني والتطور المتمثل في التنافس بين هيئة الأمم وبين غيرها من المنظمات بحسب رعاية مؤسسات التمويل الدولي (IFIs). ويمكن التعبير بشكل مباشر وتفصيل أعداد كثيرة من دافعي المساهمات وفق نظام مؤسسات

الدريتون وودز (Bretton Woods-System) أن لكل دولار صوت واحد، وهو نفس نظام هيئة الأمم المتحدة أن لكل دولة صوت واحد [UNDP 1994, S. 83] والسؤال الذى يطرح نفسه: هل ديمقراطية المؤسسات الدولية تعبر عن ديمقراطية سياسة دولية وفقا لتلك الشروط؟ وهل تمثل توجهات حقيقية؟

إن الإجابة على هذا السؤال تحتاج بداية إلى المزيد من النقاش بشأن قوة إزاحه العولمة الجديدة نحو مركز اقتصادى جيولوجى لسياسة العالم نحو الخلف [Link 1998, S. 143]، وفى نفس الوقت تعد السلام والتطوير والديمقراطية كمكافأة لبيروالية ناجحة، وبذلك يمكن القول بأن المبادرة ليست فى كون مسيرتها الاقتصادية فقط، وإنما أيضا فى مسيرتها السياسية من أجل تدعيم وتقوية قواعد اللعبة والتحرك فى عالم العولمة وذلك عبر مسيرتها لمؤسسات التمويل الدولية [Stiglitz 2000, S. 246]، وتعتبر سياسة توافق السوق إلى حد بعيد مثالا جديدا للعمل الجماعى الدولى. [EZB 2000]

ولعل تفهما للإطار السياسى للعولمة والمنتقد فى نفس الوقت وما تمثله مؤسسات التمويل الدولى والتطوير (IFIs) يسهل قراءة واستيعاب القضايا المرتبطة بها، والتي يمكن من خلالها تطوير مخاطر العولمة بشكل مؤسسى.

نظام اقتصادى عالمى.. ومؤسسات تمويل دولية.. وبنية تمويل عالمية

تعتبر مؤسسات التمويل الدولية (IFIs) ومنظمة التجارة العالمية (WTO) من أعمدة الاقتصاد العالمى. وقد تأسست هيئات التمويل الدولية والبنك الدولى من أجل ثبات استقرار العملات ومشاريع التنمية.

ويتسع مجال عمل هذه المؤسسات مع مرور الوقت وتضطلع برسم وتوسيع سياسة الاقتصاد للعديد من البلدان التى ارتبطت منذ التسعينيات ببرنامج ليبرالى جدد لموجة العولمة الحديثة وفى إطار ما يطلق عليه اتفاق واشنطن. ولهذا سميت

حركات عولمة ذات أهداف متميزة والتي تلقي الضوء على الديون الضخمة لعدد من الدول إلى جانب التفرقة في أعمال التجارة، ويكتسب المشاركون من ذوى النفوذ في مجال العولمة - دون شك - تبعيتهم لمؤسسات التمويل العالمية (IFIs) وما يتبعها من منظمات والتي أصبحت مع الوقت تكتسب شخصية مؤسسات ذات ارتباط وثيق بالعولمة. ولأسباب كثيرة تمثل الخبرات مع هذه المؤسسات تجارب غنية بشأن المتطلبات لنظام عالمي يتضمن مجموعة من القرارات القومية. والملاحظ بوجه عام ما تقدمه مؤسسات التمويل العالمية من حلول اقتصادية لقضايا التعاون التقليدية، ونأمل كل دولة لنفسها في الواقع أن نصيغ قدر الإمكان نظامها الاقتصادي وعلاقاتها التجارية، بل ربما نخاطر في نفس الوقت بتحقيق مميزات لصالح دول أخرى. ويرتبط نجاح إستراتيجيات حسن الجوار بمزيد من التكاليف وبقيود ناتجة عن قرارات الدول الأخرى. ويمكن في عالم دوله غير مستقلة استقلالاً تاماً أن يهدد ذلك التصرف غير المتعاون وتأثيراته الهدامة للاقتصاد العالمي ككل سواء أكان ذلك ممثلاً في استمرار التنافس غير الحميد أو التصرفات الأحادية الجانب أو الهجمات السياسية أو الأزمات في الأنظمة، وهي كلها عوامل تهدد القدرة الوظيفية للاقتصاد العالمي. ويناقض التواجد والحضور الدائم لمثل هذه المخاطر الاعتقاد اللبيرالي في أن كل بلد من منظور مصلحته ينفذ سياسة حرية التجارة وحرية الأسواق على المستوى الدولي والعمل في نفس الوقت على تنظيمها. ويمكن فهم أزمات الاقتصاد العالمي والمتسبب في القفوط والاكتئاب الكبير اللذان ارتبطا بالأزمة الآسيوية الحديثة والتي تمخض عنهما فشل واضح للسوق. ويمكن الاستفادة من الحثيات الدولية والاتفاقات والمؤسسات التي تبذل محاولات الانتفاع من أجهزة البت في قضايا التعاون الاقتصادي المتعددة الجنسيات ومن أجل مواجهة فشل الأسواق من خلال قدرة التصرف الجماعي.

[Stiglitz 1999].

ونلعل نولجد ترتيبيات دولية كانت في الماضي في حاجة ماسة إلى التعاون من أجل توفير اقتصاد عالمي ليبرالي وباعتبار ذلك توافقا للظروف الجيوسياسية. وكما يرى برى إيشنجرين (Berry Eichengreen) في تأريخه الخاص بنظام النقد الدولي وسعر الذهب التقليدي وحتى المناقشات الدائرة حاليا عن بنية مشروع معماري للتمويل الدولي والتي توضح أن النجاحات التي تقدمها الترتيبات والائتلافات السياسية تكون في العادة مرتبطة بالسلوك المتباعد وغير المتعاون لدول منفردة تقاطع هذا النظام، ومن هنا يكون الاستثناء كالقاعدة سواء بسواء. [Eichengreen 1996]. ومن هذا المنطلق كان نظام التمويل التاريخي المتفق عليه عام ١٩٤٤ من هيئات البريتون وودز لأمريكا الشمالية والمرتبط بالأزمات العديدة يتمثل في حد ذاته في مشاكل البنية للأنظمة المتعددة الجنسيات والتي لا تتحدد بالإمبراطوريات أو تكتلات القوى أو الأقاليم. وينشأ بذلك نظام جديد للعالم بعد الحرب العالمية الثانية يبرز فيه دور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في التغلب على الصراع بين الغرب والشرق والوصول إلى التقارب من خلال مشروع الاتفاق الخاص بالمنظمة العامة للتجارة والجمارك الجات (GATT)، الأمر الذي انتهى بتأسيس منظمة التجارة العالمية.

ومع مضي نصف قرن من الزمان وبعد التوقيع بالأحرف الأولى على مواد الاتفاق تنامي عدد الدول الموقعة من ٢٩ دولة إلى ١٨٤ في هيئة صندوق النقد الدولي (IWF)، ويحدث الشيء نفسه لأعضاء البنك الدولي من ٣٨ إلى ما يزيد عن ١٨٠ دولة. ولعل معاناة البنك الدولي والهيئة العامة للتمويل من جراء أعباء الودائع المقررة ب ٦٠٠ مليار وتكمن في قلة المبالغ التي تسهم بها منظمات هيئة الأمم والتي كان لزاما عليها في وقت الأزمات رفع حصصها وتحولاتها. وتضم منظمة التجارة العالمية (WTO) حاليا مجموعة متعاونة من ١٤٤ بلدا تعمل على إلغاء الحواجز المعوقة للتنمية وخلق نظام متعدد الجسديات قادر على رفع شأن النظام التجاري. وقد انضم إلى هذا النظام بداية ما يقرب من ٢٠% من تجاره العالم في منظمة الجات (GATT) والذي تنامي حاليا إلى ما يوازي ٩٠% وفقا

لمنظمة التجارة العالمية (WTO)، ولهذا تعتبر منظمة (GATT) في أعين رؤساء الاقتصاد الحاليين لصندوق النقد الدولي (IMF) أنجح مؤسسة في النصف الأخير من القرن. [Krueger 1998, S. 2017]

والواقع أن تاريخ مؤسسات التمويل الدولية (IFIs) لم يتبع تصميمًا ضخمًا ولا جدولًا متطورًا، فبدية من نشأتها وتعرضها للضغوط وتغيير البرامج التي تنفذها عبر الطلبات والمصالح المتناقضة التي تتعرض لها تترك في نفس الوقت قضايا العولمة في مجملها بشكل واضح. وربما يصدر حكم هذه المؤسسات بشكل مختلف للغاية، الأمر الذي يبدو جليًا لمؤيدي تلك الهيئات سوء وضع القوة السياسية الاقتصادية على المستوى العالمي الراغب في الإصلاح وفي تقييم أنظمة التمويل والضرائب والأحوال الاجتماعية لكل الدول الأعضاء وفقًا لمستوى دولي وفي إطار من التجارة الدولية وحركة التمويل. أما بالنسبة لناقديها فيمثلون صيغة خاصة لعولمة سوق رائد لمعتقدات ليبرالية جديدة لاتفاق واشنطن. هذا وتضيف لهذه الحقيقة هيئات (IFIs) صياغة حقيقية قوية بأن تتولى مجموعة الدول الصناعية الكبرى السبع (G7) وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية تنفيذ مصالح السياسة الخارجية بشكل آلي، والسؤال الذي يطرح نفسه هو هل الهيئة لم تعد قادرة على الاقتراض في إطار الأزمات الجديدة للعقد الأخير من القرن العشرين؟ أم أنها ارتبطت مع توكيلات سياسية اقتصادية لها أهداف تطوير واسعة كي تمنح العولمة ثوبًا ووجهًا إنسانيًا؟

وليس من باب الصدفة أن يستقطب معسكر الرفض والمناهضين للعولمة التقديرات المتعارضة لهيئات التمويل الدولي (IFIs)، حيث إن فريقًا منهم يمكن الاعتراف بكونه الأقوى والأقدر من خلال الإغراءات وقوة المقاطعة للمؤسسات المجهزة لعالم العولمة غير المحدود. وتتطلب العولمة مسودة نص مشروع سياسي تقدم به المفكر القياي لهيئات التمويل الدولي (IFIs) بغرض شراكة عولمة متعاونة بشكل طبيعي لمؤسسته [Köhler 2001, S. 14].

وقد اضطلعت هيئات التمويل الدولي (IFIs) في السنوات الأخيرة بكثير من الواجبات الوفيرة لعدد غير قليل من منظمات هيئة الأمم المتحدة، والتي تلعب اليوم على مستوى العالم بشأن أحوال البيئة والسكان والتعليم وسياسة المساواة الاجتماعية دورها الثابت والموحد بهدف الاستفادة من فرص العولمة بشكل انجاني وبشط مع الإقلال من مخاطرها. وبحيث تأتى الصياغة للبرنامج الجديد منبئة بالتغلب على الفقر باعتباره الأمل الباقي والمفتاح المناسب لإحلال السلام في القرن ٢١. والنقيض من ذلك ما يراه الآخرون، حيث تبدو في نظرهم هيئات التمويل الدولي (IFIs) ومنظمة التجارة العالمية (WTO) لم توزع ثمار العولمة بشكل متساو باعتبارها لم تمثل وحدها حلا للمشكلة وإنما باعتبارها أداة تحرر جديدة لتأمين مواقع السلطة الغربية على حساب الثقافات الأجنبية ونصوص المسودات البديلة وبل على حساب الطبيعة وكثمن دراماتيكي ومأساوى لعدم المساواة الحاد. [Danaher/Mittal 2002].

فبالنسبة لتوزيع الأصوات وأوزانها وفقا لودائع رأس المال بين الدول الأعضاء والممثلة لأقاليم عالمية كاملة ومؤسسات ثقافية مقرها عاصمه الولايات المتحدة الأمريكية نوحى بالشك في شئون مصالح الدول الصناعية وأجندتها في هذا الصدد.

وباعتبار اتفاق واشنطن صيغة قيادية يتحرك في إطارها نموذج رأس المال الليبرالى منذ ثمانينيات القرن تعد الأجندة المطروحة من قبل الدول الصناعية وفقا لمصالحها كإجراء مضاد لحركة العولمة من جانب آخر نحو العواصم سيائل وبراغ وكوبنهاجن. إن التجارة العالمية للعادلة وتنظيم حركة رأس المال وفرض ضرائب على المضاربة في العملات وعوائد مشروعات التطوير التى ننص على توفير سياسة ثابتة يلقون قبولا حسنا. ولعل وجود العديد من الخلافات داخل مؤسسات الاقتصاد العالمى تؤدى إلى عدم وضوح الأمر لتلك التحالفات السياسية غير العادية. ولعل المطالب نحو إلغاء صندوق النقد الدولي (IWF) والبنك الدولي

يتفق عليه بعض الموضوعيين اليساريين والمعتددين للسوق وذلك باعتبار مؤسسات التمويل الدولي (IFIs) تمثل شكل دولة اجتماعية عامة على حساب دافعي الضرائب من أهل العرب. ولعل عدم السماح لسماع لتلك الأصوات في الخضم السياسي أدى إلى فشل انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من البنك الدولي في عام ١٩٩٣ من خلال نقص صوتين فقط في مجلس الشيوخ. وخلال مؤتمر عقد بالولايات المتحدة الأمريكية منذ عهد فريب وفيه قيمت لجنة التمويل العالمي للنتائج طالب مرارا رئيس اللجنة بحل صندوق النقد الدولي (IWF). (IFIAC 2000).

صندوق النقد الدولي "والبنك الدولي" ومنظمة التجارة العالمية

يتم استخلاص العظات والدروس بشأن التخطيط القومي الذي حدث أثناء الحرب عبر توجهات تاريخية وبدءا من تأسيس هيئات التمويل الدولية IFIs، الأمر الذي أدى إلى قيام محاولات حماية فردية من جانب أحادي وكرد فعل مرتب لهموم وضغوط الثلاثينيات وخاصة أثناء الحرب العالمية الثانية.

ويتميز الوقت بعد نهاية الحرب العالمية من خلال التكوينات الجيوسياسية الجديدة بحلول إستراتيجيات تعاونية، والتي ظهرت بتأثيرها في غالبية المؤسسات الدولية والتي لها اليوم النصيب الأكبر في المسؤولية عن تنظيم العولمة. وكان للمؤتمر الذي عقد في مدينة بريتون وودز Bretton woods في يوليو ١٩٤٤ بشأن التمويل النقدي لهيئة الأمم، وحيث التقى هناك جمع كبير للتفاوض ولمراقبة أجواء التأثير القوى للحلفاء المنتصرين في الحرب وللتنظيمات الاقتصادية المستقبلية. ويجدد ميثاق حلف الأطلسي عام ١٩٤١ ثلاثة من مبادئه كمحاولة للوصول إلى بنية النظام العالمي الذي تقدم به رئيس الولايات المتحدة الأمريكية وودروف ويلسون Wodrow Wilson بعد الحرب العالمية الأولى وفقا لتصورات أمريكية.

إن التشخيص الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية كان يعبر عن نمط لعالم واحد ليبرالي تحت إدارة روزفلت Roosevelt من خلال توافق مبادئ ثلاثة:

حق تقرير المصير للشعوب، وارتباط ذلك بنظام الأمن الجماعي للسلع، والتدفق الحر ورأس المال.

وقد كان لإعادة تنظيم الاقتصاد العالمي وفقا لمبادئ هينأت البريتون' وودز أن تعجل بوضع المفتاح فى مكانه الصحيح، ويتمثل دور تنظيم التجارة العالمية المتعددة الجنسيات وعلاقات التعاون النقدى العالمى وتأمين المؤسسات الاستثمارية الأجنبيه فى إعاقه وإيقاف العودة إلى الوراء مرة أخرى لمناقشات غير سوية وحتمية الاستقلال الاقتصاد القومى. وتندمج هذه المؤسسات التى تم إنشاؤها وفى مقدمتها هيئة صندوق النقد الدولى IWF والبنك الدولى بشأن إعادة البناء والتطوير من خلال عقود التعاون التى تضمنها نظام هيئة الأمم، الأمر الذى يعنى تدعيم الأمن العالمى بشأن تنقية وتصفية كل الأسباب والصراعات المرتبطة بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية. ويتم الترابط الجيد ولأول مرة فى تاريخ السياسة العالمية بشكل آمن للأهداف السياسية والاقتصادية والتى بدت مناسبه فى تحقيق الطموحات العالمية والقومية. ويتم إعادة بناء الاقتصادات التى تهدمت فى الحرب فى ثبات أسعار التبادل النقدى والتخفيف التدريجى من الحواجز المعوقة للتجارة والنمو المتوازن فى معدلات التشغيل والوصول الحر للمواد الخام ووضع الأساسيات للأمان الكامل والحرية والعدالة. ويتحقق من خلال التميز الذى صاحب هذا المشروع المتمثل فى قدرة الدول الأعضاء لهيئة الأمم مصالح التجارة القومية الحرة من خلال وعود الرفاهية العالمية ولتبقى فى ونام مع نظام العولمة عبر النظام الأمريكى للاقتراض فى القرن العشرين. [Gaddis 1992, S. 9-11]

وتنعكس إزاحات السلطة فى النظام الدولى والتى اضطلعت فيه الولايات المتحدة الأمريكية بالسيطرة، ويعنى ذلك بتغييرات مشابهة التحديات الأمريكية بالتوجه نحو العولمة. [Keohane 1980, S.90; vgl Wallerstein 1996, S. 210 f]

ونرجع هذه السيطرة بحق إلى القوة العسكرية بجانب التقدم بعيد المدى فى القدرة الإنتاجية للصناعة الأمريكية ولحجم احتياطات النقد المحزنة فى البلاد،

الأمر الذى أدى إلى أن يكون الدولار قائدا لكل العملات الدولية دون منازع. ويعتبر تأسيس نظام اقتصادى عالمى ليبرالى نتيجة ومحصلة تحققت من خلال سياسة اقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية والتي لم تكن فى نتائجها التأثير على علاقة التجارة العالمية فقط ولكن بنحفيز السياسة الاقتصادية لبعض الدول فى اتجاه التعاون المتعدد الجنسيات.^(١)

وتعتبر تلك الخطوة البداية للتكتلات الدولية حيث لم يعد ثمة ارتباط مع دول الكومنولث البريطانى وما صاحبه من تأثيرات استعمارية وتفصيلات لم تعد مقبولة. وخلافا لمجالات الاقتصاد الاستعماري لقوى الدول الأوروبية الكبرى وما جاء بعدها من توزيع للعمل الاستراكي العالمى من خلال قوة الاتحاد السوفييتى والذى تم إعلانه وفرضه من موسكو كاتفاق ثنائى يبين الفارق مع دول الاتحاد الأوروبى ومشروعات الاندماج الإقليمية الأخرى حيث ترسخ وثبت الاستقرار لصندوق النقد الدولي IWF والبنك الدولي وأصبحا كليهما نصيرا للتوسع الدولى والعضوية العالمية. وتستقر التجارة العالمية الحرة فى إطار مصالحها فى المجتمع الدولى وتحت الاشتراط المسبق ودون أن تحتاج إلى التعامل بإمكانية وبنظام العالم الحر ودوره المسيطر على أية بلد من بلدان العالم.

ويعتبر صندوق النقد الدولي IWF مؤسسة متعددة الجنسيات مبنية على إنشاء نظام نفدى دولى مصحوب بثبات تغيير أسعار العملات والمساعدة فى التغلب على العجز فى ميزان المدفوعات. ولأجل تحقيق هذا الهدف بدت التدخلات المحددة فى سيادة عضوية الدول أمرا مشروعا، وأصبحت المحاولات التى نمت فى أزمنة الحرب لدول من جانب واحد ومن خلال تقييمات هابطة وغير سوية، الأمر الذى أدى إلى تخفيض أسعار صادراتها والتعامل من منظور مميزات تجارتها على

(١) يتحدث هنا هارداخ Hardach عام ١٩٩٤ ص ١١ وما بعدها ولأول مرة عن الممارسة العملية عن سياسة اقتصادية تنحو اتجاهها دوليا فى مجمل مسوداتها وحيث شكلت هيئات منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبى OECD عام ١٩٤٨ وبداية عام ١٩٦١ مع اللجنة الدولية للاستشارة والإعلام.

حساب جيرانها مما أدى بالضرورة إلى سباقات ومنافسات غير سليمة في التقييم بمعدل ٧٠% [Kindleberger 1986].

ولكى نوقف هذه التقييمات التنافسية عن طريق إيجاد الإمكانيات التي تتيح تغيير أسعار العملات بالتشاور مع هيئات صندوق النقد الدولي IWF بغرض تصحيح لأساسيات أوزان عدم المساواة. وتمثل الإزعاجات قصيرة الأمد في مواجهة ذلك بالعملات الصعبة صناديق مشتركة وبحيث يشارك كل الأعضاء بالنصيب المحدد وفقاً للحصص التي يدفعونها كاحتياطي مغيب وأية حصص تزيد عن هذا المعدل تعتبر قروضا مغيبة لارتباطها بتكاليف ربوية عالية وودائع سياسية واقتصادية، والتي يمكن بها إعادة الدولة المقصودة بهذا التوجه إلى طريق الثبات الاقتصادي الخارجي لها، وإلى المدى الذي لا يعتمد فيه نظام هيئات البريتون وودز الكلاسيكي على نظام اقتصاد خارجي ثابت وإنما يكون اعتماده في محاولة تثبيت أسعار العملة والتي غالبا ما تتم عن طريق تفاوضي من جديد. وطالما أن ذلك لم يحدث من خلال ليبرالية جديدة ولا من خلال بدل نقدي وإنما من خلال أسلوب تشجيع لوجهة نظر مليون فريدمان، الأمر الذي يضمن تحرير أسعار تبادل العملة وبما بأعلى معدل [Friedman 1953]. وكانت المضاربات الخاصة بالدولار حتى نهاية الخمسينيات قد تم تخطيطها للنيل من خلال القوانين واتفاقات السياسة للحلفاء الغربيين درء واثقاء مخاطر الحرب الباردة. وكان التحدي الأكبر في استمرار بقاء صندوق النقد الدولي IWF، كما كان الفشل الذي لحق النظام بشأن تثبيت أسعار تغيير العملة عام ١٩٧٣ كحاجز مائي وكنهاية لفترة بعينها في تاريخ القرن العشرين وباعتبار ذلك أمراً ملموساً وواقعياً. وهو الوضع الذي تم تفسيره أيضاً [de Vries 1986. S.157] بفشل هيئات البريتون وودز. وتتساوى موازين الدفع ويتم ذهابها إلى بنوك خاصة مع استمرار أسعار تغيير العملة كلعبة في أسواق العملات للصعبة وظهور نظام حكم يقوم بتنظيم سياسي لعلاقات التمويل العالمي كأمر يحدث في التعامل في السلع المرتبطة بالعملة.

والشيء الجدير بالملاحظة هو محاولة إعادة إحياء صندوق النقد الدولي IWF في فترة تقلبات هيئة البريتون وودز، كما يلاحظ بشدة حاليًا معاودة الدول الأوروبية حتى نهاية السبعينيات اللجوء وبشكل جماعي للاستفادة من إمكانيات صندوق النقد الدولي IWF. ففي عام ١٩٦٨ وعام ١٩٧٧ استقادت مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى (G7) باستثناء اليابان من أرصدتهم الاحتياطية الكبيرة، خاصة إيطاليا وبريطانيا العظمى والتي تمثل هذه الأرصدة حاليًا ما يقرب من ٤٠% من إقراضات صندوق النقد الدولي IWF.

وفي عام ١٩٧٨ استغلت الولايات المتحدة الأمريكية الصندوق في تثبيت الدولار من منظور إثباتها لهذه المؤسسة. وتذكر مسميات الدول التي تنامي وقوعها بشدة في أزمة الاقتصاد العالمي في السبعينيات بالدول التي لم يكن لها نصيب من تصدير البترول بالدول النامية. ويتم إعداد تسهيلات تمويل إضافية من منظور قضايا هذه الدول في أمور المضاربات بالبورصة كوسائل للتغلب على هذه الأزمات الحالية المرعبة وللتخفيف من شدة الصدمات كما حدث في أزمة الزيت في السبعينيات بشأن تعويضات مبالغ السلع المصدرة أو للمساعدة في قضايا الخسائر التي تحدث من جراء كوارث الطبيعة أو لتمويل مخازن تعويض المواد الخام، الأمر الذي يمثل كافة التسهيلات المناسبة للتوسع في هذا المجال والتي ينبغي لها أن تحدث منذ عام ١٩٨٦ من منظور أسباب عميقة الجذور من الجمود والاستدانة من خلال برامج طويلة المدى وبفوائد مخفضة، الأمر الذي قد يحدث وفق مسئولية عليا للدول المستقلة. وبهذه السياسة التي تناسب البنية الاقتصادية وتجاوز متعدي صندوق النقد الدولي IWF وإلى مدى بعيد في مجال حقها الاقتصادي وخاصة فيما يرتبط بالعلاقات الخاصة بالعملية. وكان لزاما على الدول المستقبلية وضع شروط- قلت أو كثرت- مناسبة ومصحوبة بوثائق أطر سياسيه واقتصادية يكون تطبيقها في دفع مبالغ الإقراض والمرتبطة بها ارتباطا وثيقا.

ويعتبر التناصب البنوي والذي يعنى الاضطلاع الذى تقوم به الدول الصناعية منذ الثمانينيات كممارسة لسياسة ليبرالية جديدة، والتي برى في مقاومة التصحح وأنظمة الميزانيات الصارمة وخصخصة القطاع العام والإصلاحات الاجتماعية المفيدة، وليبرالية أسواق العمل والتطبيق العام لمغريات السوق أمراً يقدم أحسن الفرص للنمو الاقتصادى. وأصبحت وصانة صندوق النقد الدولي IWF في السنوات الأخيرة أكثر اتساعاً وامتدت لحقول أخرى. ومن الواجبات المهمة بشأن تغيير النظم التبادلى في الدول الشيوعية المتخلفة ممثلاً في الحفاظ عليها منذ عام ١٩٩٣ من خلال نظام تسهيلات التمويل. الأمر الذى ربما يتجاوز وعلى مدى بعيد قضايا أسعار تغيير العملات، وهو ما يعنى نقل أساليب سياسية وأنظمة مؤسسات كاملة تضمن اتصالاً مباشراً برفاهية الغرب. ويعتبر الشيء المميز لحقل العمل الموسع لصندوق النقد الدولي IWF منذ الثمانينيات في أنه لا ينحصر فقط في الانشغال بتأسيس أو إنشاء اقتصاد ليبرالى، وإنما في المواجهة بشكل مضطرب لقضايا الأمور الناتجة من الليبرالية والعولمة.

وتعد أول نتيجة لمواجهة العولمة الحديثة ممثلة في أزمة الديون العالمية منذ الثمانينيات والتي ألفت بإسكالياتها غير القابلة للحل في العصر الحاضر، وتقدم ليبرالية أسواق رأس المال للدول الصناعية الجديدة بدلية الإمكانية في تمويل مشروعات التطوير من خلال أخذ القروض. وفي نفس الوقت الاستفادة من خبرة ارتفاع المعدلات الربوية في خفض أسعار المواد الخام وتقييم أسعار تغيير العملات والمعرضة لمزيد من التخمينات والظنون.

ويؤدى تلقى العروض الأجنبية إلى جذب ذاتى لإعادة أفساط الدفع وأفساط الدين المرتفعة وذلك في إطار المحيط الاقتصادى العالمى غير المناسب، الأمر الذى لا يتوافر فيمن يقوم بها في الكثير من دول أمريكا اللاتينية والدول الأفريقية من خلال عوائد التصدير. ويتم بداية وبالتدريج الإقرار والاعتراف بأنه في حالة الدين أو القرض الحسن بالنسبة للدول الفقيرة والمتقلة بديون كثيره طائلة

(HIPC). وبحيث لا تتعرض لمشكلة سيولة قصيرة المدى، إلا أنها سوف تؤثر على تدفق رأس المال وما يقوم به من تأثير بشأن وقف فرص التطور. وبعبير الفصل المحدد في تاريخ صندوق النقد الدولي IMF ممثلاً في وجود إدارة للديون وتنظيمها من خلال قروض جديدة مرتبطة بودائع وإصلاحات ترشيديّة للأسواق والتي يفيد في نفس الوقت كرافعة (في حالة أزمة الديون) للانفتاح الواسع للدول المدينة. وبمثل الجديد في التوافق البنوي في برامج سياسية واقتصادية دولية بديه زاحفة نحو المركز أثناء التنفيذ السياسي للإصلاح وهذا لكونه متبنياً عدم التدخل المعلن في الأمور الداخلية للعملاء، كالضرائب المتغيرة والأسعار وصيغ الملكية التي كان لزاماً عليها الاستعداد الكافي لهذا التوافق الضروري للأفراد والجماعات.

وظهر على السطح وللمرة الأولى في هذا المبحث مسودة نص سياسي لنوع من علاج الصدمات من خلال أجزاء غير واضحة في القطاع العام والنظام الاجتماعي وعلى المدى القصير، بأن تقدم منتجاً تسويقياً وفي هذا المجال. [Guitian 1981, S. 39 f]

ويعد الشيء المثير للدهشة بأن أدوات التمويل الثلاثة المصاغة والمعدة من صندوق النقد الدولي IMF ترتبط أساساً في كونها مشاكل ناتجة من العولمة. وتقلل التسهيلات بشأن نقوية احتياطات النقد عام ١٩٩٧ وخطوط الاقتراض المعالجة عام ١٩٩٩ مخاطر التضارب في العملة وتأثيرات العدوى من أزمات التمويل.

وتظهر التسهيلات الخاصة من أجل خفض ظاهرة الفقر والنمو عام ١٩٩٩ والتي ارتبطت بها ١١٠ دولة، أن العولمة ليست برنامجاً للنمو وتسيير خطاه بطريقة آله. وتتخذ بجانب تقديم القروض من صندوق النقد الدولي IMF مجموعة من الإجراءات الوظيفية والتقنية ذات أبعاد دولية. وهنا يمكن الأخذ في الاعتبار بعض التشاور والنصح ضد أو نحو اختيار أنظمة مناسبة لأسعار دورات تغيير العملة، وللتعامل مع الصدمات الخارجية أو المشاركة في اتفاقات الاندماج

الإقليمية. ولعل ما يخص ذلك في هذا المستوى الموحد لإقرار البيانات في فصايا اقتصادية مركزية.

ويعتبر الالتزام العام للأعضاء ضمانا للشفافية والتدفق الحر للبيانات المهمة، ومن أجل تأمين ذلك يتم اللجوء لضم خبراء من صندوق النقد الدولي IWF لبناء أنظمة إحصائية ذات مستوى في كافة الأنظمة وفي الرموز الكودية للشفرات. ونهئى الرقابة والإشراف على مثل هذه المعلومات لبعض الأقاليم والدول، وأخيرا للعالم ككل مجالا لممارسة العمل الجديد ولمساحات بعينها واضحة في حساباتها الأساسية لبنية تمويل عالمي جديد^(١). وينظر في نفس الوقت إلى المعلومات الشاملة كإسهام مركزي للتغلب على الأزمة التمويلية ومن أخطار عدوى العولمة. ولعل الجديد في الأمر المتمثل في وجود الأنشطة التي تقاوم الفساد الكبير والتخفيف من أعباء الضرائب، والذي يفعله صندوق النقد الدولي IWF مع البنك الدولي لتساوي المدفوعات الدولية التي تملكها مؤسسات التعاون الاقتصادي والتطوير OECD وغيرها من المنظمات العالمية الأخرى. ويعتبر تنامي الأنشطة بالتطوير السياسى لصندوق النقد الدولي IWF أمرا هشا، ويتجاوز بداية دورها المحدود في القضايا الخاصة بالعملة والتي لا ترى فارقا أو اختلافا بين الدول الصناعية والدول النامية. [Bird 1987, S. 72ff]

ويقصد بأمر التدخل في الهند الاستفادة بالقوة الإنتاجية لكل الدول والتأثير عليها ويمثل التزاما جزئيا يعتبر حتى يومنا هذا حقا من حقوق التطوير [IMF 1992, Art. 1: vgl. Rigaus 1991] علما بأن قضايا التطوير تقع على النقيض من ذلك وبداية في مجال الواجبات الخاصة بالبنك الدولي وما يتبعه من البنوك الفرعية التابعة له. ويعتبر البنك الدولي هنا كبنك عالمي هدفه إعادة البناء والتطوير

(١) يتولى ٨٠ % من الأعضاء في الوقت الحالي إعداد أطر واسعة من البيانات والمعلومات التي ترتبط بالمادة الرابعة من المشاورات النظامية مع دول الأعضاء بشأن نشر المعلومات العامة (PIN) والعمل على إعدادها، وتمثيل وضع العالم الحالي شرحا وتوصيحا للنظرة الاقتصادية العالمية عن نصف عام.

الأساسي لاقتصادات ما بعد الحرب من خلال قروض طويلة الأجل ولإنجاز مشروعات في مجال البنية التحتية ودعمها.

وتمثل زحزحة مجال التأثير الحقيقي في مشروعات تطوير المستعمرات السابقة وبحيث تكون أساسيات صفقاتها بمبادرة من ودائع رأس المال من الدول الأعضاء كضمانات أمن لأسواق رأس المال وهي التي تقوم بهذا الدور بشأن القروض الممنوحة. وعلى قروض البنك الدولي أن تغطي في المقام الأول الاحتياج من العملة الصعبة لأجل تمويل مشروعات طموحة في الأفق ولتطوير أموال خاصة يحتمل أن تحوطها بعض المخاطر. ويقدم البنك الدولي الوسائل المالية المطلوبة في الوقت الذي تكون فيه الشروط مناسبة وجيدة للدول المستقبلية لها. ويمثل ذلك مؤشرا لمزيد من الاستثمارات في القطاع الخاص، لأن الاستخدام الموضوعي والمحاذ لأموال البنك الدولي ينبغي أن يتم تجهيزه من خلال دراسات لهذه الدول على أن يوضع له الرمز الكودي من خلال اتفاق القروض مع الدول المستقبلية لهذه القروض. ويتولى البنك الدولي تحويل المكاسب الصافية إلى المؤسسة الدولية للتطوير IDA والتي تعتبر فرعا للتطوير السياسي وهي مؤهلة للقيام بهذا الدور من خلال إعطاء وتقديم قروض لمدد طويلة وبدون فوائد ربوية كنصيب مرتفع القيمة يتم إهداؤه لدول أقل نموا ولها خططا صناعية لا تؤول شروط البنك الدولي المعتادة للقيام بتمويلها.^(١)

ويضطلع البنك الدولي منذ الثمانينيات في مجال برامج توافق البنية وفي تيار توجهات العولمة بمهام جديدة ملقاة على عاتقه، والمبنية على الادعاء بالحفظ

(١) تم تأسيس هيئة IDA عام ١٩٦٠ وتملك حاليا ودايع تقدر ب ١٠٨ مليار دولار أمريكي. ومع بداية ١٩٥٦ اضطلمت مؤسسة القموز والتمويل الدولي (IFC) بمهام عملها وهو دعم المؤسسات الاقتصادية الخاصة في الدول النامية. وتركز فيما خنماتها وتقديم العون التقني في الدعاية لاستثمارات مباشرة أجنبية أو لصياغة برامج خاصة، بهذا الشأن ولمزيد من التفصيلات لأعضاء البنك الدولي ومجموعاته انظر: البنك الألماني الاتحادي، ١٩٩٧، ص ١١٢-١٤٠.

على مجال الاختصاص التقليدي والارتباط به، الأمر الذي أدى إلى وقوع هزات وفرقعات عامة نتجت عن إصلاحات السوق الوردية للعطاع العام وللأنظمة الاجتماعية، ولا يقلل من أهمية تلك الصفقة العملية للبنك الدولي والممثلة في نصوص المسودات النظرية للتطوير والتي يتم إنجازها في محيط عملها ولأن غير ذلك يتمثل في النماذج الشكلية لصندوق النقد الدولي IWF غير المتضمنة لبرامج وإستراتيجيات من أجل تحول اجتماعي كامل.

وتعكس هنا الخطوط الرئيسية لسياسة البنك الدولي دائما على تناقضات علوم الاجتماع وعلى عوامل وشروط التحديث الناجح. وقد جرب البنك الدولي من الناحية النظرية برامج كل موجات التحديث ونظرياتها بداية من مسودات نصوص حوافز الدفع للأمام (Big Push) بشأن تأكيد الاحتياجات الأساسية وأحوال التوزيع وحتى الاقتصاد اللبير إلى الجديد لأسواق منظمة تنظيميا ذاتيا [Walbrook 1998].

وبستطيع البنك الدولي من خلال رأس المال الذكي والمنظم أن يضطلع بقيادة وتوجيه الرأي في كافة المسائل النظرية للتطوير وتكون لديه القدرة الملحوظة في المبادرة بتغيير أسعار كورسات العملة وتطويرها سياسيا. ويقوم معهد البنك الدولي لتطوير الاقتصاد بخدمة واسعة المدى كما لو كان منظمة لممارسة العمل الاجتماعي، وليقود موظفي وإداريي وسياسيي العالم الثالث وبلدان شرق أوروبا إلى المستوى الغربي في علوم الاقتصاد الشعبي واقتصاد المؤسسات [Tetzlaff 1996, S. 64f]، ويمتلك تقرير تطوير العالم الصادر سنويا من منطلق ترابط التنظير ومشاكل الأبحاث المقارنة ذات الأهمية الخاصة لا سيما أن نتائجها تناقض نصوص مسودات مشاريع السوق الأرثوذكسية لصندوق النقد الدولي IWF وذلك للفروق والخلافات في مجال البنك الدولي نفسه.

وبمناسبة الأزمات الحادثة كنوع جديد في التسعينيات، الأمر الذي أدى إلى تكثف المراجعات الواسعة لقوانين اتفاق واشنطن وفي إطار مسودة نص هذا التطوير المالي الشامل (CDF) ويعلن البنك الدولي قانون ما بعد اتفاق واشنطن

المتقدم من اجل بوحيه الأنشطة غير المتعاونة لمنظمات هيئة الأمم كمنظمة الصحة
والبنية وحماية الأقليات والعلم والمشاركة السياسية والأمور التي تمثل العوامل
الحديدية والتي يتم بها تحقيق نمو على درجة عالية. ويعتبر اتفاق التجارة والجمارك
العام لمنظمة الجات (GATT) المؤسسة الثالثة التي تشارك بشكل كبير منذ عام
١٩٤٨ في دعم الاقتصاد العالمي وتقدم بداية حلاً مؤقتاً. وذلك بعد فشل اقتراح
مؤسسة التجارة العالمية (ITO) والذي تم إعداده في مدينة بريونزود في
الادعاءات المنافسة للدول المشاركة. ولعل الأسباب في ذلك كانت من جانب
التخوف الأمريكي عن تنامي التأثير من قبل المؤسسات العالمية على السياسة
القومية، ومن جانب آخر تبدو التجارة الخارجية المنظمة حكومياً والمرتبطة بالدول
الاشتراكية والكثير من الدول النامية، الأمر الذي لا يتفق مع مبادئ الاقتصاد
العالمي الليبرالي.

والشيء الذي يدعو للثناء بشأن مؤسسات التمويل الدولية (IFIs) هو الوضع
الخاص بالبروتوكول العالمي والدعم المقدم من منظمة الجات (GATT) لقواعد
وأسس التجارة الدولية في عالم متعدد الجنسيات. ويتمحور الأمر إلى جانب الهدف
نحو إلغاء كامل ولمدى أطول لعوائق اقتصادية وخارجية، مع الأخذ بتفضيل مبدأ
التمييز. ولا يصح أن تعامل الدول المشاركة أعضاء آخرين في الاتفاق معاملة
مغايرة ومختلفة، أو موجهة نحو دول طرف ثالث بمعاملة سيئة، كما لا يصح تقديم
أى لون من الإساءة من أية دولة للمنتجات الأجنبية في مقابل السلع المنتجة في
الدخل. واعتبرت أهم نتيجة لهذا اللقاء هي تحقيق هذه المقاصد التي تم حصرها
حتى ذلك الوقت بثمانية عن عديد من السنين تمت فيها تخفيضات جمركية لمرات
عديده، حيث راعت هذه المفاوضات أسس التخفيضات الجمركية المراد وضعها،
وإدخال مجموعة سلع إضافية مع الدول منفردة أو مجتمعة وذلك بشأن مناقشة
اختيار أعضاء جدد مع إيقاف معوقات التجارة وتعريفاتها غير المحددة. وهذا يعتمد
إدخال قبادات وتدخلات في أمور الصادرات والإغراق الذي يسود ويسيطر على

الأسواق. على النقيض بقيت مجموعة السلع بوجه خاص مع بعض الدول منفردة أو مجتمعة ذات المصالح الإستراتيجية والثقافية والقومية وينم تدعيم القطاع الزراعى فى كل الدول الصناعية - قل ذلك أو كثر- بشكل قوى وملحوظ وذلك حماية ضد ما يرد من واردات الدول النامية. وكان لاستمرار انفتاح هذا التطلع فى منتصف التسعينيات على أجنده لنظام زراعى عالمى وعلى مائه تفاوض منظمة وخاصة لقواعد وأسس. وحتى يتبين أى المجالات للدول النامية ودول الاعتاب فى قيام اعترافات من جانب واحد تم قبولها.

وتتواجد فى كل هذه المجالات كل الاستثناءات المصحوبة بالأسباب والخلافات التى يصعب الاتفاق عليها والمقرونة بتقدير عالمى. ونفس الشيء المختلف عليه فى اتفاقات التجارة منذ تأسيس منظمة التجارة (GATT)، ويعتبر الاتفاق المرتبط باليات التحكم ممارسا لعمل فى الغالب وبشكل أكثر من كل المنظمات العالمية الأخرى. ومن هنا كان لا مفر من الانتقال من قبل منظمة التجارة العالمية (WTO) بعد تقييمها من منظمة الجات (GATT) كمؤسسة دولية ذات قيمة كبرى مع إجراء بعد التغييرات [Behagwati 1998].

وتعتمد القواعد المصاغة الآن وبشكل جيد وواضح مصحوبة برباط وثيق وبشكل ألى، وتقدم بصعوبة على مقاطعة أحزاب مهمة فى هذا الشأن. هذا من جانب ومن جانب آخر نجد تعميق التجارة العالمية والنظم الحاكمة للتجارة فى منظمة الجات التركيز فيما يخص مجال السلع الذى يمكن توسعته من خلال إنجازات الخدمات والملكية الفكرية والثقافية حماية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة والعامه. ويتمثل هذا بشكل خاص فى تحرير خدمات النقل والمواصلات وسفرات الجو والبحر وكافة خدمات التمويل، الأمر الذى يعتبر قوة فاعلة ولازمة لزحف العولمة الحديثة.

ويعتبر مسار العولمة لمؤسسات تخطت الحدود القومية أمرا مشكوكا فيه خاصة إذا كانت المؤسسات الأجنبية تملك من خلال شرط تحفظى للمحتوى المحلى

الدى يعنى إنحازات عمل لمنتجات مسبقة من الدول المستقبلية التى تكون مستعدة للالتزام بها، وعلى التقيض تفرز العولمة مادة صراع سياسى تجارى جديد. والسؤال المطروح إلى أى مدى يمكن للدول الصناعية القائمة مواجهة مصدرى دول الحبوب فى مجال صناعتهم الحساسة؟! وهل باستطاعة حقوق براءات الاختراع للمؤسسات الكبرى الزراعية وشركات الأدوية أن تضع الأمور فى نصابها عبر مصالح واحتياجات العالم الثالث؟!

ربما يكون العلم التقليدى أو المعرفة التقليدية فى نهاية الأمر فى أمن من القرصنة البيولوجية [Frein 2002]. ولو حدث ذلك بشكل مشروع أن نبعد السلع الثقافية والتحف القديمة (الأنثىكات) والأفلام عن دائرة السلع التجارية، وهل ترك شروط العمل فى عالم الغرب والاستعلام عن المستوى البيئى كمنافس غير عادل؟ أم تتحرك المطالب نحو أجور الحد الأدنى، ومنع عمل الأطفال ولأن تضطلع المنظمات النقابية وما تملك من حرية بتقديم حمايات جديدة فى هذا الشأن؟!

المتدرب السحرى للعولمة

مؤسسات اقتصادية دولية فى موضع النقد

تتحدد أنشطة مؤسسات التمويل الدولية (IFIs) من وجهة نظر النمو الطبيعى كقصة نجاح تاريخي، وليس هناك لى شك من اعتبار التجديدات المؤسسية التى أدخلتها أنظمة الاقتصاد العالمى بعد الحرب والثلى شاركت فترة الرفاهية دون منازع فيما سمي بالعصر الذهبى للرأسمالية والثلى قدمت كهديّة لما يسمى بالمعجزة الاقتصادية لمجتمعات الغرب.

وتخلق الدول الرأسمالية المتقدمة نوعاً جديداً من النظام العالمى اللبىرالى والمتضمن لكوادر شغرات السلوك المرشد ولمؤسسات التعاون الآتية: البنوك

الدولية، صندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون الدولي والتطوير، ومنظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي، ومنظمة التجارة العالمية.

[Maddison 2001, S.22; vgl. UNDP 1994, S.82]

وتوجد بدول الغرب على الأقل صلة قرابة انتخابية بين الليبرالية التجديدية والديمقراطية، حيث إن التنظيم المؤسسي لحركات رأس المال الدولي ييسر الضغط ويخففه من خلال إجراءات مناسبة وصعبة ضد الصدمات القادمة من الخارج، وقد استطاعت دول العالم المتقدم والمتطور أن تستغل مساحات اللعب والحركة الخاصة بسياسة التشغيل الكامل ومن تحقيق اندماج مطالب النقابات وحركات العمال.

ولعل قيود حركة رأس المال تعوض كبديل قيود الديمقراطية كوسيلة لمتطلبات السوق [Eichengreen 1996, S.5]، وهنا يتبين بوضوح وفي نفس الوقت اعتبار هذه القيود كظاهرة عارضة تسوء السمعة في أعين ناقدائها كمحاميين عنها نحو البنك الدولي وصندوق النقد، وهذا ما يتضمن العولمة بمستوياتها الثلاث:

أولها المتمثل في تركيز تأثيرات الرفاهية الليبرالية المؤسسية في مجال نصف الكرة الأرضية لدول الغرب، ولأن دول شرق أوروبا غير قادرة على المنافسة، ونفس الأمر ينطبق على دول العالم النامي التي لم تحظ بهذه القدرة [Ruggie 1982, S. 413] وكان للطموحات العالمية لمؤسسات البريتون وودز أن لحقها الأذى من صراعات ومصالح القوى وخاصة بعد العديد من المعاناة والعوائق في مرحلة تأسيسها والتي واجهت النقد القادم من العولمة في الوقت الحالي كحواجز خاصة في خدمتها، فهي تتضمن عالمية السياسة الأمريكية، الأمر الذي اعتبر انتصارا عالميا. وبدا للآخرين كعولمة أمريكية [Divine 1967 bzw. Irye 1993] ولو وصل الأمر إلى عدم اعتبارها إطارا عالميا لسياسة خارجية في صالح مؤسسات قوية جدا للتمويل حتى ولو كانت ممتلكات أقلبات. [1970, S. 50ff. Harrowitz].

أما الاعتراض الثاني فيتجسد في توازن تاريخ هيئات البريتون وودز والذي يعنى العشل فى مهامها، فلم بعد الأمر مقتصرًا على أجزاء بعيدة من العالم بشأن إيفاء تطور مطلوب تحقيقه لمصادر الإنتاج، حتى إن الدول الصناعية تعاني منذ نهاية عصرها الذهبى تحت وطأة مشاكل البنية وظهور عدم ثبات التحويل الحديد.

ويدور الاعتراض الثالث حول قدرة الإصلاح لنظام الاقتصاد العالمى ودرء المساوى التى تؤدى إلى عدم نجاح البنك الدولى وصندوق النقد الدولى IWF والعمل على حلها أو تمكن هؤلاء من إيجاد صيغ مناسبة لنظام أوسع تتبناه حكومات العولمة.

ويعتبر الوضع المسيطر لحكومات الغرب فى نظام الاقتصاد العالمى أمرا غير قابل للشك أو الاختلاف عليه، ولهذا كانت مسودات منظمة التعاون الاقتصادى والتطوير (IFIS) ومنظمة الجات بشأن تأسيس أسواق حرة والتفاوض على الاتفاق مقدا على مبدأ الحيدة الاقتصادية تتضمن الحلول والاقتراحات. ويصعب قبول الاتحاد السوفيينى ودول أخرى ذات إستراتيجيات تطور وطنى فى أن تخضع لأنظمة حكم ليبرالية بمؤسسات هيئة البريتون وودز.

ويفشل تأسيس منظمة التجارة (ITO) من جراء عدم استعدادها للسماح بقبول الدول التى تنتهج احتكار التجارة الخارجية الحكومية وذلك فى إطار ترتيب الدول النامية حسب أفضليتها المتفق عليها.

يعتبر تقديم القروض من البنك الدولى ومن صندوق النقد الدولى IWF فى زمن الحرب الباردة أقل تكنوقراطيا وأكثر اعتمادا على إستراتيجيات مصالح الغرب [Thacker 1998]. ونجد فى بعض دول شرق أوروبا التى نهجت طريقا متباعدة عن موسكو سرعان ما يتم تقديم القروض لها، وحتى ديكتاتوريات العالم الثالث الموالنة للغرب تم مددا بالمال رغم عدم تحركها ولو قيد أنملة نحو الديمقراطية واقتصادات السوق. ونقدمت علاوة على ذلك بالشكوى الكثير من دول الغرب عن سوء المعاملة فيما يخص الودائع الاقتصادية السياسية. ونخسى دول

أمريكا اللاتينية قسوة الشروط الموجهة إليها في الوقت الذي بدأت الدول الأوروبية اتخاذ ترتيبات خاصة بشأن الاعتراف التدريجي لإنشاء عملاق قابلية للتحويل [Eichengreen 1996, S.106 ff].

ولم يكن بالأمر النادر بعد نهاية الحرب الباردة أن تستخدم مؤسسات صندوق النقد والبنك الدولي نفوذها من أجل المصالح الجيوسياسية للولايات المتحدة الأمريكية. وتمنح مصر أثناء تعاونها في حرب الخليج المكافأة المتمثلة في خفض بعض الديون عنها وتمنح الأردن دوراً فعالاً في قضايا الشرق الأوسط من خلال دعم هيئة صندوق النقد (IWF) له بالقروض، وحتى تؤكد قوتها في وجود منطقة تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ويتم إعادة انتخاب بوريس يلتسن Boris Jelzins عام ١٩٩٦ عبر فروض لا تتفق والمبادئ المصاغة لتمويل ودعم ميزانية الدولة الروسية رغم أن هذه الدولة وضعت عقبات أمام برامج الإصلاح ولمدى سنوات طوال.

ويستقبل صندوق النقد الدولي IWF بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ وفداً باكستانياً، كما يعتبر البنك الدولي الحكم الفردي الاستبدادي في أوزباكستان المنطقة الهدف لمشاريعه المستقبلية، علاوة على اضطراره بأعمال مؤتمر المانحين لإعادة بناء أفغانستان وينظر إلى التمثيل الأعلى لمصالح الغرب والذي يأخذ في الاعتبار إعادة بناء المنظمات وثقافتها من خلال دعم البنك الدولي وصندوق النقد بأنه يلقي بظلاله على التناقض الموجود بالأنظمة متعددة الجنسيات وعلى الكيفية التي تقدم حساباتها لأعضائها وفقاً للوائح وبدون أن يخلو من وسائل خداعية [Woods 1999].

ويتم إعادة الارتباط السياسي للمادة الأعضاء من البنك الدولي وصندوق النقد وذلك من خلال اجتماعات المحافظين المشتركة في مؤتمرات والتي يتولى فيها وزراء المالية أو رؤساء البنوك إصدار العملات.

تمثل قوة الحسم في اتخاذ القرار بشكل علمي ومن خلال تمثيل دائم تتم إحالته إلى إدارات تنفيذية يتم تشكيلها من الدول الصناعية الخمس الكبرى إلى جانب الصين وروسيا والسعودية لكل منها ممثل مع ضم باقي الدول وفقاً للتوزيع الإقليمي وحتى يصل مجمل الأعضاء ستة عشرة عضواً.

ويتم التصويت في كلا الهيئتين وفقاً لنقل الأصوات والتي يمتلك غالبيتها دول الغرب، علاوة على حرص الولايات المتحدة الأمريكية على استخدام حق الرفض وحدها من خلال (الفيتو).

ويحدث في هذا الشأن فقدان التأثير المطلوب لمديري هذه المؤسسات من خلال التغلب الشخصي والصراعات الحادة بين الدول المدينة والدائنة بحيث تنامي القوى التنظيمية لصالح المديرين المهيمنين على الصفقات التجارية والعاملين في الهيئة الإدارية ورغم أن هؤلاء الإداريين تم إرسالهم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية أو من أوروبا بأن التشكيل المتعدد الجنسيات للعاملين في المجال الإداري غالباً ما يوضح الدليل الواقعي والحي لعالمية منظمة التعاون الاقتصادي والتطوير (IFIs) ومع ذلك يتدخل هنا عامل الآليات المحلية والذي يمنح دوراً له أهمية جانبية في السيطرة الاجتماعية وفقاً لمبادئ اتفاق واشنطن. هذا ويتحدد تواجد حضور ما يزيد عن 60% من العاملين في البنك الدولي بالولايات المتحدة الأمريكية من خلال تأثيرات الإقامة التي تنتهي في العادة في حدود شهور قليلة من تشغيلهم. وكان للضغط التوافقي المؤثر سريانه في المؤسسات يقطع كل المسودات التي تتصل بالاتجاهات الاقتصادية الرئيسية والمتروك اعتمادها على التوجه السائد لترويات علمية واجتماعية سليمة [Naim 1994] وأكثر تقبلاً للمبادرة المقدمة من الدول الصناعية الكبرى السبع (7G) في هذا الشأن هما البنك الدولي وصندوق النقد.

وتواصل حكومات الدول الصناعية الكبرى منذ عام 1975 توجيهاتها وذلك بعد الفشل الذي أصاب أنظمة ثبات سعر صرف العملات حتى إنها حاولت في اجتماعاتها الشكلية والتقليدية السنوية إخفاء مصالحها المشتركة، وخاصة في

الاتفاقات التي تم صدورها بحيث تمثلت الشخصية صاحبة الأمر بهذه المؤسسات العالمية فيقول المشاكل المصاغة من قبل مجموعة الدول السبع والمطالبين بها من رؤساء الحكومات ومحاظلي البنوك المركزية.

وتسيطر مصالح الغرب بشكل واضح في عدم تقييم مجموعة الدول الكبرى للقاء يتم فيه عقد قمم اقتصادية يتم فيه إغراء روسيا بتوسيع المجموعة إلى ثمانية، الأمر الذي يرى فيه ممثلو مجموعة الدول السبع مع مديري صفات صندوق النقد الدولي IWF والتي كانت سماتها توصي بتوجيهات دينية وشعائر طفوس عقائدية. ولعله غير خاف إظهار هذا الطريق الذي تنتهجه الولايات المتحدة الأمريكية في صندوق النقد، الأمر الذي يشكل مخالفة للوائحها المتعلقة بمصالحها الجيوسياسية.

ويمثل أسلوب سلوك التصويت التوافقي في مؤسسات هيئة الأمم المتحدة مؤشراً إحصائياً متميزاً وخاصة بشأن إعطاء الفرصة لأي بلد لا يملك تقديم الشروط المطلوبة بشكل مرض، ويمكن أن يحصل على أموال صندوق النقد الدولي IWF [Thacker 1998, S. 53-55] ويمكن قراءة المستويات المضعفة والتمايز التجاري من خلال تنظيمات وألويات ونتائج منظمة الجات وصندوق النقد الدولي IWF بغض النظر عن طرح السؤال، عما إذا كانت التجارة الحرة حقا هي الطريق الملكي للتطور؟!

ولعل السبب الرئيسي لتخفيض الجمارك على دفعات متتالية لمجموع السلع وعلى المدى الطويل والتي تمتلك فيها دول الغرب مميزات ضاغطة وخاصة ما يسمى السلع الصناعية ويمثل توسيع أجندة الخدمات، وحقوق براءات الاختراع وقواعد الاستثمار الأجنبي والتنافس دوراً بالغ الأهمية تلعب به المؤسسات الاحتكارية ذات التوجيهات القومية، وخاصة أن الدول الصناعية تضطلع بتنفيذ ٩٠% من صادرات الخدمات، هذا من جانب ومن جانب آخر نجد تجارة السلع التي نحتاج عملاً شاقاً في إنتاجها كالمنسوجات ومنتجات الاقتصاد الزراعي، الأمر الذي يمثل حوالي ٧٠% من صادرات الدول النامية والتي تتعرض لمعوقات

حمركية وعقبات تجارية كثيرة غير مرتبطة بالتعريفات المتفق عليها، ولهذا تنزاد أحجام التجارة للسلع الصناعية خمس مرات منذ سريان لوائح منظمة الجات عما حدث بالنسبة لسلع المنتجات الزراعية [WTO 2001a, S.27].

ويريد الدعم المخصص للمنتجات الزراعية لبلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتطوير OECD عن إجمالي المنتج الاجتماعي للقارة الأفريقية. وعلى الجانب الآخر يستمر تواصل معدلات المساعدة لكل التطوير للمكاسب المقدره للدول النامية من خلال الليبرالية المنطقية للتجارة حتى يصل إلى ثلاثة أمثال هذه المساعدات [WTO 2001b, S. 6].

ورغم التأثيرات الضارة للتمايز والفرقة في التجارة كأمر معروف منذ فترة طويلة، إلا أنها تمكنت من خلال كم عديد من التأجيلات الرمنية الودية يبيع لها العبور ولو بصعوبة، ولهذا كان ينظر بعين الحذر والحيطه لنجاحات الدورات التجارية الأخيرة في حالة الاستمتاع بحدوثها. وحتى دورة أرجواى بداية من عام ١٩٨٦ وحتى عام ١٩٩٣ لم تكن محسوسة وملموسة بالشكل المرضي المطلوب والتي تم فيها تقديم تسهيلات أكيدة للصادرات الزراعية. وتشمل مفاوضات منظمة التجارة WOT في سيائل وما جاء بعدها مباشرة في الدوحة، وبهدف التوصل إلى خطوات قادرة هادفة لخلق نظام متعدد الجنسيات، الأمر الذي يرتبط - قل أو كبر - بقرارات النية والغرض المجرد للدول الصناعية ولتحصير لوارداتها من المنسوجات حتى عام ٢٠٠٥.

ويمثل الأمر علاوة على ذلك بنسبة وقوع تنظيمات خاصة واتفاقات ثنائية تبتغى الدخول الحر إلى الأسواق في المراكز. ويرتبط الاتحاد الأوروبي بإعاده الاعتماد على التنظيمات والتعليمات التي من خلالها يتم دفع الضرائب خاصة في وجود مخاطر جده لمراكز الإنتاج الداخلية أو للممارسات الخاصة بإغراق السوق. وتمتلك الولايات المتحدة الأمريكية ما يطلق عليه فيم التحكيم لمنظمة التجارة WOT وإلى المدى الذي لا يسمح بإضعاف مصالحها القومية. ويمكن هكذا مرافقة

التجارة العالمية رغم كل الأحداث الخاصة بالعملة في كونها أنها ليست كذلك ولأنها تداخلت في بنیان ثنائي غير متناسق لمبدأ التجزؤ وإقليمية التوزيع، مهددة كل الوقت اتخاذ إجراءات عدم الحماية. ولعله ليس من نافلة القول اعتبار النجاحات الليبرالية والوفيرة العدد في السنوات الأخيرة والتي نمت من خلال خطوات اتخذت من جانب واحد، الأمر الذي تسبب في الديون التي لحقت الدول النامية ودول العبور (الترانزيت).

ولعل الدور المرموق لمصالح الغرب في مؤسسات الاقتصاد العالمي يكون في ارتباطه بممثلين لعالم واحد وقانون دولي واحد، تتضمن مواد أساسيات سياسة اقتصاد وتمويل ناجح في كل مكان ممكن في العالم [Waelbrock 1998] الأمر الذي لا يمثل في الواقع عاملاً كافياً للحكم على قدرته الوظيفية لأن ما يرتبط بالتجارة الحرة يخضع بشكل كامل لمبدأ الليبرالية، بغض النظر عن مصالح الهوية الطبيعية.

وعليه لا يمكن أن يتغاضى الليبراليون عن مشروعية منظمة التعاون الاقتصادي والتطوير (IFIs) والمرتبطة بالأهداف المعلنة من قبلها ونعني بها تدعيم النمو والدخل المرتفع ومصادر الإنتاج لكل الدول.

ويضع المرء هذا العامل في حسابه، وليصبح الأمر المشكوك فيه لكل مجموعات الدول، عما إذا كان كل من صندوق النقد والبنك الدولي وما يملكان من تجهيزات حالية في وضع تتخذ فيه خطوات جادة ومتميزة لدرء تأثيرات المخاطر بشأن تحقيق العولمة، وتعتبر الدول المتقدمة نفسها الموجة الثالثة للعولمة كفترة غير مبهرة رغم جلبها بعض المميزات والفوائد لدول بعينها ولوقت بعينه [Eatwell 1999, S. 280].

وبعد إلقاء نظرة على معدلات النمو ذات المعدل البعيد نجد أنها محدودة للغاية ويقوم بحساباتها ماديسون (Madaison) بأن النمو العالمي والتمتع في المنطقة الكينزيانية العالمية بداية من عام ١٩٥٠ وحتى عام ١٩٧٣، ويرتفع الناتج القومي

السنوى فى هذا الوقت لكل مواطن فى غرب أوروبا وفى الولايات المتحدة الأمريكية بما متوسطه ٣,٩% وما بين عام ١٩٧٣ وعام ١٩٩٨ ينقص المعدل إلى ١,٨% [Maddison 2001, S.138 139].

وإذا ما راقب المرء التأثيرات الاقتصادية الحقيقية فسيجد أن عولمة أسواق التمويل لا تؤدي بأي حال من الأحوال إلى استخدام إنتاجي لرأس المال، وهذا يسرى فى المقام الأول على الولايات المتحدة الأمريكية والتي تستفيد كثيرا من ليبرالية أسواق رأس المال أكثر من تغطيتها للعجز عبر تدفقات رأس المال منذ فترة الثمانينيات. ويلاحظ أيضا أن موقع البطالة فى الولايات المتحدة رغم الازدهار على المدى الطويل مع نهاية القرن العشرين كان واضحا بالنسبة لقيم العصر الذهبى. وقد يتغير دستور اقتصادات الشعوب الناضجة من باب التشدد والادعاء بالتضخم المالى ولكن من خلال استقلالية التعاملات التجارية المالية والتي يبلغ حجمها اليومى ما يمثل ١٠% من الإنتاج العالمى وذلك فى ثلاث حالات:

أولها : تنامي تزايد التآرجحات التي تقوم على التخمين أو الظن فى أمور الأقساط الربوية لأسعار دورات تغيير العملة وقرارات الاستثمار، الأمر الذى يجعلها غير مؤمنة وينتج عنها مصاريف عالية فى رأس المال.

وثانيها: يتمثل فى إمكانية تداخل تأثيرات العدوى فى شكل أزمات منتظمة باقتصادات الشعوب المتدنية.

وثالثها: الذى يرى أن السياسة قد وامتت على أن تكون أحجام أهدافها للنمو والتشغيل وفقا لأنظمة الميزانيات وثبات أسعار العملة والسؤال الذى يمكن طرحه هنا هو: لماذا لم يكن صندوق النقد الدولى IWF غير قادر على استيعاب هذا المجال من خلال إجراءات عالمية للثبات؟! وماذا تعنى المحاولات الجديدة لبنية تمويل عالمية؟!

إن الفضل لأى نظام فى مفاوضات أسعار دورات تغيير العملة وما يرافقه من موجات الليبرالية قد أدى فى المقام الأول إلى ضيق الأساس فى إبرام الصفقات للمؤسسات العالمية ويتمسك صندوق النقد الدولى IWF بداية بالإصلاح على النظام القديم، فى الوقت الذى يبدو فيه الحلفاء من دول غرب أوروبا على استعداد فى المساهمة بقبول طبع المزيد من عملات الدولار قد ناكل ولم يعد لها مكان.

إن عدم اتخاذ القرار والذى يعنى الاستغناء عن التفاوض من جانب مساهمى الحكومات قد زاد من ترك أمر حركة رأس المال والعملات الصعبة كلية للبنوك الخاصة.

ولهذا تتناقص الدور الرقابى لصندوق النقد الدولى IWF فى مجال السياسة الاقتصادية للدول الأعضاء وخاصة العبور الرسمى نحو أسعار تغيير العملة بشكل حر، ويصبح دوره هنا هامشى للغاية، حتى إنه يمكن القول بأن الأنماط الواجب اتباعها من نظام حكومى لم يعد له محل أو وجود، وهذا ربما يكون السبب الواضح لعلاقات القوة فى نظام العولمة فى أن دول العالم القائدة ترى القليل من الاهتمام لأى موقف أو عمل تستطيع فيه الأمم الصغيرة المشاركة فى اتخاذ القرار.

[Eichengreen 1996, S.139; Helleiner 1994, S. 101ff]

إن الإعلان الحقيقى لتنظيم شكل مؤسسى ومتعدد الجنسيات لسوق النقد العالمى الأمر الذى شخصته سوزان سترينج Susan Strange بأنه يمثل خطوة نحو الفوضى الكبيرة واتخاذ المواقف من جانب واحد [Strange 1986, S.38ff] الأمر الذى جذب معه منذ الثمانينيات المزيد من الاضطرابات والتى يمكن السيطرة عليها من خلال محادثات مكثفة من الدول الكبرى. وكان لإعادة للمحاولات وإثبات اتساع التذبذبات فى أسعار تغيير العملة ومواجهة الانحرافات الشديدة من خلال التدخل التعاونى لسوق العملات الصعبة الأمر الذى لم يجلب فى السنوات الأخيرة سوى القليل من الطموحات المثبطة والبدائل غير المريحة [Eichengreen 1996, S.191].

ويكون رد فعل الدول الصناعية متنوعا ويشوبه المزيد من الاختلافات بالنسبة لتذبذبات أسعار التغير للعملة المخمئة وكان لا مفر أمام الولايات المتحدة الأمريكية إلا أن تأخذ موقف عدم المبالاة، فالدولار هو عملة أمريكا وإن كان ذلك يمثل مشكلة لبقية دول العالم وغرب أوروبا التي تمتلك إمكانيات العمل المشترك والمؤسسى بقوة وقد تلتفت من خلال عدم الثبات للعلاقات بشأن أسعار العملة وخاصة ما يستجد منها، خطوة الانتقال الثانية نحو الاندماج ولكي يتم الابتعاد عن تأرجح أسعار العملات من أجل إيجاد سوق مشترك ولذلك اتجه نظام العملة الأوروبي إلى الطريق الذى يؤدى أخيرا إلى تحقيق عملة مشتركة.

وكان للموقع المنفرد للولايات المتحدة الأمريكية فى نظام التمويل العالمى والذى يعطى لها حق الاعتراض (الفيتو) لكل محاولة تؤمن إصلاح جذرى لم تتغير وقد بقى الدولار رغم الإقرار بإدخال عملة اليورو كوسيلة دفع عالمية هو العملة الأساسية بكل بساطة، وقد ملكت الولايات المتحدة الأمريكية رغم العجز فى الميزان التجارى فى الأعوام العشرين الأخيرة خططا عملية وغير محددة فى مجال الإقراض [McKinnon 2002]. وتواجه دول الأعتاب والدول النامية مشاكل حقيقية لأنظمة أخرى كبيرة وحتى فى إطار التوافق البنويوى الذى تنظمه قيم الليبرالية لم يجلب لها النمو الضرورى الذى يحررها من الديون وعمل يرى حساب زمن طويل ظهرت تأثيرات سلبية، فقد كان توقع متوسط النمو لدول أمريكا اللاتينية من عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٨٠ عند ٢.٦% وقد تم ضغطه من خلال القيود الساسية الصادرة فى الثمانينيات إلى ٥.٧% وبعدها بدأت هذه الدول تستعيد تعافيا ما بين عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٩ بقيمة ١.٤%.

[Maddison 2001, S. 151]

ورغم كل البرامج الإضافية التى وضعت لم يتوافر أى حل لمشاكل الديون والفقر، وفى كلا العفدين الأخيرين من القرن تمت قياسات أعباء الديون للدول النامية ودول الأعتاب ووجد أنها فى تزايد مستمر. وإذا ما أخذ المرء فى الاعتبار

أن خدمة الديون للدول النامية والمقدمة من دائتين متعددي الجنسيات ومن القطاع الخاص الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع معدل المساعدة العامة للتطور إلى مرتين ونصف عن المطلوب والذي يوضح مدى رؤية عدم التوجه المستقبلي. ورغم كل التيسيرات لقضية الديون وتطورها فقد أحصيت أعداد الدول الفقيرة المدنة بـ ٤٣ دولة [HIPC-Easterly 1999].

وكان لتقبل دول الأعتاب للصدمات الخارجية، كما تبين أزمات التسعينيات الخاصة بالمكسيك ودول آسيا وروسيا وحتى الأرجنتين مدى نزاي الليبرالية وخاصة وأن هناك عاملين برهنا على تحمل تبعات خاصة بأسواق الطوارئ:

أولها: يتمثل في تحمل الدفاع ضد هجمات المضاربة للمعدلات الربوية بشكل أكبر مما تتحمله الصناعة المحلية والأخذ بتوفير احتياطات كبيرة من العملة الصعبة ومن المصادر والانتفاع الإنتاجي.

[Mussa u.a. 2000. S. 52-55; UNDP 1999, S.93]

وثانيها: يتمثل في التطور المرتبط بأحداث مسيرة الاقتصاد المزدهر في الدول الصناعية وقد دعمت وجهة النظر المحاطة بالظلال في صندوق النقد الدولي IWF بشأن ضمان وتأمين أسواق رأس المال العالمية وفي تمويل عمليات التطوير بشكل متواصل. ولهذا بقيت الأسواق الطموحة في حالات الإقراض الانتهازي في موقع متدن بمجال الإقراض، وقد اتضح في أوقات النمو المتروى التدريجي وتفاي المخاطر العالمية الأمر الذي يعد بأكبر المقاييس لهذا النمو وذلك بمواجهة الهروب من الحصول على نوعيات جيدة.

[IMF- Survey 19.12.2001. S.388]

ولسبب جيد يعتبر ميزان وبرنامج صندوق النقد الدولي IWF والبنك الدولي مادة خصبة للمتناقضات الحادة منذ فترة طويلة. وتعيد الدراسات الداخلية منذ التسعينيات تكرار تأثيراتها الخاصة بالكساد. ولعل الواقع أن أكثر من ٥٠ دولة

ولأكبر من ٢٠ عاما بقي عملاؤها يتناوبون التنفيذ من جانب حقوق الدول المستقبلية والتي تتم بشكل غير مرض، ويمثل اتهام بعض النقاد من خلال عينة منحايزة بأنهم يركزون على التنفيذ المزعزع وغير المستقر في قضايا ميزان المدفوعات للدول المثقلة بالديون المرتفعة والمشرقة على الإفلاس والتي عليها أن تلجأ في العادة إلى صندوق النقد.

ونمة أبحاث حديثة أجريت وتمت من قبل إستراتيجيات الحصانة المرتبطة بثقافة صندوق النقد الدولي IWF والتي تعتمد على الإحصاءات الجديدة وترسم في الواقع صورة كئيبة ومؤلمة للوضع الذي تمت مقارنته من قبل آدم بريستوفورسكي وجيمس فريبلاند (Adam Przeworski u. Games Vreeland) عن ١٣٥ دولة والتي أظهرت أن الدول التي تحت رعاية صندوق النقد الدولي IWF أقل من الدول التي ليس لها تعاقدات أخرى مساعدة وتتحقق بعد انتهاء هذه التعاقدات نتائج حسنة، قد لا تتعادل مع فقدان خسائر النمو الذي يلقى المعاناة.

[Przeworski – Vreeland 2000]

ولعل التحسين الذي يطرا على ميزان المدفوعات لا يتم فقط من خلال ارتفاع الصادرات ولكن أيضا من خفض الواردات ولقد اتضحت التأثيرات الفاعلة بشأن الانخفاض الحقيقي للأجور والأنصبة المنكماشية للمنتج الاجتماعي الأمر الذي مثل ظاهرة نمطية كانت تصطبغ بالشعور المؤسسي لعملية القوم المحليين.

ومن أجل مقاومة الفقر باعتبار ذلك أمرا صعبا للغاية ولا يتفق مع حجم الوقت من عام ١٩٨٠ وحتى عام ١٩٩٨ وحيث أظهرت أبحاث كافة برامج البنك الدولي وصندوق النقد الدولي IWF حتى بعد إعادة تزايد النمو، عدم الاستفادة من قبل كافة الدول التي تعيش تحت خط الفقر.

وعلى مستوى آخر يطرح السؤال عما إذا كانت المشاريع الكبرى للبنك الدولي تهدف للنمو المنشود؟! فإن الأبعاد البيئية والتي تم التأكيد عليها منذ

السبعسنيات قد تم نفيها وتكذيبها وخاصة بعد تغيير الحال في الغابات الاستوائية ومساحات التصنيع الزراعى وخزانات توفير المياه غير الاقتصادية أو مشاريع العظمة لبعض الدكتاتوريين. [Caulfield 1997]

واخرا وليس أخيرا تصبح التأثيرات السياسية للتوافق البيوى فى شراكه مباشرة نحو إضعاف المؤسسات الديمقراطية. ويرجع الكثير من حكومات الدول المستقبلة إلى اللجوء لعون ومساعدة صندوق النقد الدولى IWF وحتى يتسنى لها تنفيذ سياساتها الداخلية ضد أعدائها عن طريق دعم المؤسسات العالمية التى أثبتت قوة مقاطعتها لأعمال كهذه. [Vreeland 2001]

من أجل بريتون وودز Bretton Woods جديدة:

ميلتون فريدمان Milton Friedman فى مواجهة جيمس توبين James Tobin

تحدث صدمات قوية مسبقة وكان لزاما على هيئات البريتون وودز إلغاؤها الأمر الذى لا يمكن إغفاله بحسبانته شيئا مفاجئا. كما أن الشيء المدهش فى هذا الشأن وجود الأصوليين بالأسواق والفوضويين من اليسار يتفقون على ذلك إلى حد بعيد. على أية حال فقد أعدت الحركة الناقدة للعولمة إلى جانب النداءات الأخلاقية غير الراغبة فى العولمة ولتحقيق عالم أفضل من خلال تقديم مقترحات بناءة فى هذا الصدد مثل تقوية مؤسسات تمويل متعددة الجنسيات وربط كل ذلك من خلال إصلاح شامل لهيئة الأمم.

ويعتبر الليبراليون الراديكاليون البنك الدولى وصندوق النقد كأثر متبقي من مخلفات عصر الحرب الباردة رغم أن تأسيسهما كان بمثابة قلاع صامدة للانتهازيين والدكتاتوريين اليمينيين ضد المسارعين والمهرولين نحو تيار الشيوعية.

ويكتسب المرء في تلك الأثناء أن هناك علامات وسمات تم استخدامها من قبل البيروقراطية الاجتماعية من الخارج والتي أخضعت الدول النامية لسياسة التبعية وعدم الاستقلال. ويبرز في عالم تنامي فيه العولمة بخطواتها المتقدمة تباعا من خلال الاستثمارات الأجنبية وحجم الأموال العامة والمتعددة الجنسيات بحيث يكون حدوث الأمر طبعيا ويترك تطوير التمويل للمقرضين من القطاع الخاص إلى حد بعيد.

ويطالب الليبراليون بتقليل الفروق الوظيفية الواضحة بين صندوق النقد والمناطق إليه هذا الواجب الأساسي وبين أشد الناس فقرا وتقديم المساعدة لهم من إسهامات البنك الدولي، ويكون إصدار الدين من قبل منظمة دعم الدول الفقيرة المثقلة بالديون HIPC's وبضمانها، طالما أن ذلك يحدث فقط لنظام قوى لإصلاح السوق والانفتاح على بنوك الغرب.

والشيء الحاسم في هذا الصدد شأن تجارة الحرة والذي لا يمكن حدوثه بدون منظمة الجات.

وما يهم هؤلاء أن يبقى الحفاظ وبشكل خاص على تخزين الإيداعات البنينة والاجتماعية لمنظمة التجارة WOT، والتي أثبتت بقاء صلاحيتها وجدارتها للمسئولية القومية [IFIAC 2000] وليست العبرة في تأسيس نظام جديد لبيانات البريتون وودز وإنما في نقل التنافس الحر من مؤسسات حكومية وطنية وعلى معدلات الثبات الأمر الذي يخلق من هذا المنطق قيمة الثبات، ويحرك المرء في هذا المجال الذي تكون فيه بلدان العالم مدعومة استنادا إلى ثلاث عملات كبرى إقليمية مسيطرة كعامل مساعد على تقليل أزمات المخاطر المالية [Schwarz 2000]. وينبنى ميلتون فريدمان مواقف تجاه أسعار كورسات التغير الحر والتي ترفض خداع أو تضليل سيناريوهات الرعب للأزمات المنتظمة للعولمة، ولعل الوظيفة الإيجابية في مقارنات العملة الصعبة تكون واضحة في توترات عدم

التساوى فى الاقتصاد الواقعى وكذلك فى مخاطر التضخم وذلك قبل أن تصل إلى أبعاد مأساوية [Friedman 1953, S. 243f].

ولا يحدث ذلك من خلال التأثيرات المعدية ولكن بفصل ليبرالية نفاط الضعف عند البلدان المعنية بشكل مفتوح وبدون عوائق تحمل المسؤولية فى حوت لزمات العقد الأخير، ويبدو التناقض أنه فى حالات الضرورة، فقد تبدو الأزمات المرتبطة بالعملة وأحداثها فى بعض البلدان ذات الصلة بصندوق النقد الدولى IWF والتي كانت مدعوة إلى المضاربات من النوع الثانى والذى يعنى أن المجتمع العالمى يدع المال يتدفق فى حالة الأزمة. إن ترتيبات أسعار كورسات التغيير الأطلنطية أو مناطق الهدف المراقبة من صندوق النقد الدولى IWF بين الدولار والين واليورو كما اقترحها فولكلر المدير السابق لبنك الاحتياط الأمريكى والممثل للجنة التابعة لهيئة البريتون وودز والتي تكون نصف احتياطي البنك المركزى للحركة اليومية للتعامل وسوق العملات الصعبة الخاصة.

ولعل عدم توفيق صندوق النقد الدولى IWF بشأن قدرته السياسية فى أمور أسعار كورسات التغيير أن أصبحت هناك إستراتيجيات غير مجدية بل ومشكوك فى أمرها لروسيا وجنوب شرق آسيا والأرجنتين، ويصل الأمر للأخذ بنماذج عالمية وفقا للملاحظات النمطية للبلدان [Mussa u.a 2000, S. 18ff] ويتبنى الناقدون من الليبراليين الفكرة الأكثر بعدا، بأن يتم ترك جزء من مشاكل الديون العالية التكلفة لأليات الاقتصاد الحر وإفلاس البنوك بعد انسحاب صندوق النقد الدولى IWF.

وتعتمد القروض المعرضة للخطر بالنسبة لواضعيها وللبنوك الموجودة فى دول غير مستقرة، على المساعدات الضرورية من صندوق النقد الدولى IWF كعمل أخلاقى قد بدأت فى التراجع واللجوء للقطاع الخاص. فإذا ما حدث إلغاء صندوق النقد IWF يتم توزيع الودائع على البلدان وتترك حالات الفشل للسوق. الأمر الذى استخلصه وأبرزه فريدمان. [Forbes Magazine 11.2.1998]

وعلى لجان البنوك الخاصة الالتزام بالتفاوض مباشرة مع الدول المدينة والعمل على تصحيح أنظمة التمويل الفاسدة وفقا للمستوى الغربي. ولعل بداية ما نراه بيروقراطية هيئات البريتون وودز الراغبة من خلال عدم ارتباطها بنظام مالى عالمى مميمير. وبحاول صندوق النقد الدولى IWF أو أى صندوق قائم بعدد العودة لمخ قروض مرحلية وعلى مدى قصير واضعا شروطه للعقوبات والعمل المشترك مع البنك لتحقيق نوع من المساواة فى ميزان المدفوعات العالمية شريطة أن تتوافر شفافية السوق. ^(١) [Sachs Meltzer 2000]

وبشارك ناقد مؤسسات التمويل الدولية (IFIS) من اليساريين فى المطلب المرتبط بالشفافية وإصدار قرارات الديون متبذرة أخطائها وعدم نجاحاتها فى الثقة المبالغ فى أمر إلغاء الأسواق وهجمات المضاربة لبنوك الغرب. ويتم تحليل آليات أوضاع الديون أو الوقوع فيها بداية من سبعينيات القرن من قبل هؤلاء الناقدين وإعادة الموقف للعالم الثالث وارتباطه بمصالح الغرب الخاصة. وقد بلغ النقد أعلى درجاته بعد مضى العام الأول لتأسيس هيئات البريتون وودز عام ١٩٩٤ من خلال الشعار: "خمسون عاما كافية".

وتلعب فى أيامنا هذه حركة الشبكة العالمية دورا مركزيا فى نقد العولمة مع التحفظ بشكل محدود فى مجالات التبعية والإمبريالية أو النظريات العالمية. ^(٢)

(١) يقدم السيد جولدشتاين عام ٢٠٠٠ دراسة نقدية مقارنة بالمقترحات المهمة لخطوط سير مؤسسات التمويل الدولية (IFIS)، ويعرض ذلك إيشنجرين عام ١٩٩٩ بالإسهامات المهمة فى هذا الشأن ولعل النقد القادم من خلف هذه الأساليب تمثل فى الخبرات الخاصة بالسيد شتيجلتس (stiglitz) عام ٢٠٠١ ص ٢٦٤ وما بعدها.

(٢) كان لهذا النقد تأثير كبير من قبل ريتش Rich عام ١٩٩٤ فى محاضرة له فى هذا الشأن ويمضى اليوم خمسون عاما على شبكة العدالة الاقتصادية الدولية وهى فترة كافية ومتواصلة ونضم ١٨٥ منظمة فى عدد ٦٥ دولة. [www. 50 Years.org.s. auch](http://www.50Years.org.s.auch) Damaher/ Mital, hg.2002

وأبرزت نهاية الاشتراكية وطرق التطور المركزية الذاتية نوعا ما من الشلل وربما التوقف لكافة طاقات النقد الاجتماعى الأساسى ولنصوص مسودات مشاريع البدائل العالمية. ويعتبر النقد للنظام الاقتصادى العالمى مطلباً إصلاحياً لعدالة العولمة واستمراراً للمحافظة على البيئة. كما تعد نفاذ الهجوم القوة للمؤسسات القومية والبيروقراطيات العالمية وعجزه أجهزده الأمن نحو رعاية دبلوماسية القمم والتأثيرات الهادمة لحركات رأس المال والمضاربة على الاقتصاد الشعبى بأكمله. ولعل وجود مناسبات منتظمة لإقامه أعمال مضادة لم تكن من قبيل الصدفة وإنما جاءت المؤتمرات التى عقدها صندوق النقد الدولى IWF والبنك الدولى ومنظمة التجارة WTO ومجموعة الدول الصناعية الكبرى السبع (G7) أو هيئات الاقتصاد العالمية الخاصة.

وتثبت كل هذه المؤسسات مواقفها نحو مؤسسات التمويل الدولية (IFIs) مصحوبة بنوع من الطموح باعتبار المسئولين عن عولمة ليبرالية جديدة من حقها التدخل فى القضايا والمسائل الداخلية لدول أجنبية هذا من جانب، ومن جانب آخر يصعب تصور كيفية التغلب على تحويل الأموال كلية مع الأزمات المنتظمة دون وجود مؤسسات قوية متعددة الجنسيات.

ويجرى حالياً مناقشة التحول بشأن قروض البنك الدولى التى تتسم دون ذكر إمادة دفعها الأمر الذى يمثل حلاً كريماً وسخياً. ويمثل عدم التمويل الذاتى للبنك الدولى بالنسبة لأخذ القروض للأسواق وعودة تدفقها من الدول المستقبلية، ارتباطاً وتبعية لحسن النية فى تمويل التطوير من قبل البرلمانات الوطنية والدول المفترضة. كما تعتبر الدول المستقبلية السيادة الوطنية فى الغالب غطاء مريحاً لمصالح الثراء للصفوة وعلية القوم المحليين وأنها ليست المبدأ الأخير فى هذا الشأن. ونعد المؤسسات الاقتصادية العالمية من هذا المنظور. مجرد أنظمة حكم لا يمكن الاستغناء عنها فى التعاون من أجل التطوير العالمى والتحول الاجتماعى المنخبطى الحدود القومية.

ويتطلب بقاء دولة نامية قادرة على التصرف والتفاوض من خلال توافر قواعد منظمة لمثل هذه الدول غير المحسوبة ضمن مجموعة دول التعاون الاقتصادي والتطوير (OECD) سواء الدعم الإيجابي أو السلبي الذي تؤديه هيئات البريون وودز.

[Tetzlaff 1996, S.18-220]

ولعل إتمام الموافقة على التذاوات التي تدعو لعولمة عادلة وعالم أفضل فإنه ينبغي مراعاة مبدأ "الواقع الخيالي" في نوافر مطلبيين لنقد العولمة وتواجههما في الحياة العامة (Giddens) وحضورهما لكافة المناقشات الحالية داخل المؤسسات العالمية والعمل على اتخاذ إجراءات ضد إفراغ الأسس الضريبية للدول ولدعم ثبات أنظمة التمويل الدولية.

ويتبين بشكل واضح الإحساس بنقد حركات العولمة وأن مصلحتها وفق هذا التصور الملموس والمرتبط بتعليق أو حتى بإيقاف العولمة وإعاقتها الأمر الذي يؤدي إلى الاستغناء عنها وعن سياستها الرسمية. ولعل الخدمات التي تقدم للرقابة على التهرب الضريبي وغسيل الأموال والتي يطلق عليها بلدان جنات الضرائب وبلدان الشواطئ المغلقة كمراكز جادة للتمويل، الأمر الذي تم تقيمه من خلال نقد الملاحظين والمراقبين للاقتصاد العالمي منذ وقت وجيز.

[Couvrat Pless 1993, S.145-160].

وفي كلتا الحالتين، فإن إهمال مشكلات التعاون بين الدول يلغي أساسيات التمويل لقضايا التعاون بين الحكومات.

وينشأ أول سوق نظامي لليورو - دولار منذ نهاية الخمسينيات وعلى أساس مميزات تحصل عليها بريطانيا العظمى على أرضها والعمل على تنظيم تجارتها بعملات أجنبية. وتستغل البنوك الأمريكية الكبرى والمؤسسات ذلك الموقف دون اعتبار للقوانين المحلية والتشريعات الصادرة ورقابة البنوك.

ولعل مجموعة جزر الأرخبيل كأماكن تمويل غير نظامية والتي تأسست في السنوات التالية من الدول التي تؤمن بنوكها من خلال منح شهادة لأفرع معفاة من الضرائب وخاصة في الجزر البريطانية وجزر الكاريبي وفي لسوكسمبورج أو سويسرا وهي مميزات من أجل تأمين صفقات المال العالمية، كما تعتبر بداية تعامل دينماكي حيوي في الاقتصاد العالمي. ولا يقتصر الأمر من خلال التهريب الضريبي وحده، ولكن بمشروعية تنظيم مشتريات المخدرات والأسلحة والبشر والتي أخذت طريقها - ربما على مهل - للتطبيق والتنفيذ. وتحفظ منظمة دول التعاون الاقتصادي والتطوير OECD عام ١٩٩٨ بعد امتناع بلجيكا ولكسمبورج وسويسرا عن التصويت ضد أبعاد العولمة ومشاكلها ووضعت تعريفا للعمل من خلال ممارسات ضارة.

ينفذ ذلك عام ٢٠٠٠ على ٤٧ دولة ذات أنظمة حكم سيئة وعدد ٣٥ دولة شاملة تعمل على تطبيق مبدأ بلدان واحات الضرائب، أي فرض ضرائب منخفضة للغاية أو الاتجاه إلى إلغائها أو المشاركة باتفاقات دولية بين الحكومات أو ممارسة الاتفاق على حجم الضرائب بشكل سري أو من خلال تبادل المعلومات. [OECD 2001a

وقد توجد شركات شكلية وبنوك تقليدية في تلك المناطق تعمل من خلال أجهزة ومؤسسات متعددة الجنسيات بشكل ودي ومرغوب من أجل تجميل وتحسين ميزان مدفوعاتها من خلال صفقات من واقع الخيال. ويعجز المرء عن قياس البعد الكلي للمشاكل موضوع التفاوض. ويدخل الآن صندوق النقد الدولي IWF مقولة جديدة تحت مسمى (إجرام قطاع التمويل) الذي ينتج عنه خطر يواجه مؤسسات الاستثمار الإنتاجية وثبات تدفق رأس المال الدولي.

ونصبح مضاربات قطاع التمويل لحقل محدد لاقتصاد السوق العالمي الكبير والذي يحتاج لتشغيل مشروع شبكة من المؤسسات العالمية ومجموعة من مسئولو

الأفعال [IMF 2001c]. وبيدت مصالح الدول في التنظيم انفعال وتطبيقه، حتى ولو في المتوسط في تقديم معلومات للرقابة متفق عليها وذلك من خلال عقود كانت حتى وقت قريب في حدودها الدنيا. وقامت لهذا السبب المؤسسات غير الحكومية مثل هيئة الشفافية الدولية Transparency International بعمل مستويات عالمية لتعديل القانون القومى إلى واجب حتمى عليها الاضطلاع بها.

وقد تغير وضع التصويت بين يوم وليلة ولفترة مؤقتة بداية من الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ وتقوم بشكل مؤقت مجموعة الدول الصناعية الكبرى السبع (G7) بتفويض قوة عسكرية لحماية التمويل [Financial Action- FATF] [Task Force] وإيجاد نموذج تمويل لتغطية أعمال الإرهاب والعنف الدولى وإلزام قطاع التمويل للتعاون، ويمكن إرغام الدول المشكوك فيها فى أن تتعاون من أجل المستوى المضاد لعمليات الإرهاب علاوة على مواصلة الاتفاق من قبل صندوق النقد الدولى IWF فى طلبها بشأن الرقابة التمويلية المكثفة على مراكز الشواطئ المغلقة Off- Shore.

ويبرز جوهر نقد العولمة اليسارى مطلبًا ثانيًا متمثلًا فى المواجهة ضد الاقتصاد الليبرالى الجديد للثبات وكفاية تأثير أسواق رأس المال الدولية، ألا وهو فرض الضرائب لكافة تيارات التمويل العالمية ومضاربات العملة الصعبة. ونشأت هذه الفكرة مع بداية السبعينيات وذلك بعد تقديم السعر المرتبط بتغيير أسعار كورسات العملة الثابت للتجار من القطاع الخاص، الأمر الذى يمثل فى مضاربات تغييرات هذه الكورسات. ويتم الإحساس بالحجم الحالى لمثل هذه الصفقات قبل ذلك بوقت طويل حيث ترجم جيمس توبين James Tobin التخوف الكينزيائى^(١)، بشأن تطوير أسواق رأس المال أن تحدث المضاربات القصيرة الأجل على الوزن والقدر الأفضل عما تحصل عليه قرارات الحسم على المدى الأطول، الأمر الذى يصبح

(١) نسبة إلى "كاينس" Keynes وهو خبير اقتصاد بريطانى. (المترجم)

فيه تطور منتج فرعى لدولة ما هو ما يمثل الأنشطة الكينيزمانية على أسواق العملة الصعبة الحديثة. [Keynes 1936, S.159]

ذلك أن فشل الاتفاق السميثي^(١) للمحاولة الأخيرة لأسعار كورسات العملة المتفق عليها والذي أتاح بالمسيرة الجزئية وغير المتوازنة لاندماج الاقتصاد العالمي. ولم نعد صفقات الأموال الصعبة الخاصة على حالها سواء من قبل هيئات البريتون وودز أو من قبل الصيغ التقليدية التعاون بين الدول وكان لتخفيف السيولة المضادة للاعتقاد الاجتماعي والاندماج المتأثر بالسوق العالمي على المدى الواسع للسياسة وبغرض اللحاق بها.

وقد اقترح توبين فرض ضرائب استخدام على صفقات العملة والتي يمكن أن تكون بواقع صفقات من ٠.١% إلى ٠.٢% منخفضة للغاية الأمر الذي يحدث في حالة التغيير وفقاً لتمويل قصير وموقت في رحلة تغيير أسعار الكورسات فإن معدل الضريبة المعقوفة يمكن أن يصل إلى ما بين ٢٠% و ٣٠% عن كل عام. [Tobin 1978, S. 155]

ويكون الهدف من هذه الضرائب بديلة هو رفع مصروفات ودائع العملة الأجنبية ولأجل تنظيم تذبذبات أسعار التغيير وإعادة كسب الاستقلالية النقدية لجزء منها على الأقل والتي لا غنى عنها في اتباع سياسة اقتصادية مشروعة وديمقراطية. وليس من باب المفاجأة أن تتضمن فكرة وضع الرمال داخل أجهزة أسواق التمويل. [Tobin 1997]

الأمر الذي يثير حالياً الانتباه من جديد والذي تحدث عنه وبين نفسه تحت انطباع الأزمات الآسيوية والتي أُنذرت بفشل أجيال جديدة من أسواق رأس المال العالمية وهي تمثل أزمات للعملة لا تستند إلى بيانات أساسية اقتصادية ولكن مع

(١) نسبة إلى الخبير الاقتصادي الإسكتلندي Smith. (المترجم)

التلاعب المشترك من مخاطر تغيير أسعار الكورسات وندفق رأس المال بشكل مؤهب أو على المدى القصير.

وتصبح إمكانية فهم عدم الثبات المالي وفقا لذلك وبالقيااس إلى تلوث البيئة على أنه عولمة عامة سيئة تقود اقتصاد العالم كله إلى نوع من التعاطف والشفقة، وتبدد المطالبات بالشفافية من أجل صياغة وتكوين عمليات تسويق ناجحة وبدون مشاكل قصيرة الأجل. وبالنسبة للمناقشات التي أجريت منذ عام ١٩٩٧ لبناء مالي عالمي جديد ومقدمة العديد من المقترحات الممكنة للتغلب على المخاطر المنتظمة في هذا المجال. [Eichengreen 1999]

وتبرز المصلحة الكبرى للاختلافات الزمنية لضريبة توبين ولأسبابها الثلاثة المرتبطة بالتحدى وإثارة الاهتمام.

بالنسبة للسبب الأول المتمثل في التدخل بتوجيه التدفق الحر لرأس المال والسبب الثاني الذي يناقض المقولة السائدة بأن الضرائب التي فرضت على رأس المال النشط في عالم العولمة يمثل أمرا خياليا.

والسبب الثالث بتقديم ذلك كمصدر لتمويل للتطوير كنوع من التساوى العادل بين المتمتعين الرئيسيين وبين المهمشين للعولمة^(١) ويمثل بدقة ربط الجوانب السياسية والتكنولوجية التي تم نظمها توبين نفسه، والتأثير الفعال والنشط لفكرة ضرائب توبين في مجال حركات نقد العولمة.

وتبرز أحداث المضاربة لهذه الحركات الأهمية الالفة للنظر لوسائل الإعلام في وجود تحقيق هذا الحال المتوقع في الاقتصاد السياسي الدولي كما تمثل فكرة ضرائب توبين تقاربا في واقع البرامج وتفههما كبدايل للعولمة الليبرالية الجديدة. ولعل بيان تجريد أسلحة الأسواق بداية من استهلاك صيغة جديدة لمجموعه برامج

(١) وصع إسبان spahn عام ٢٠٠١ اقترحا متميزا وله قدره من الاحترام من أجل تحقيق ضرائب توبينية ذات مرحلتين وذلك من خلال دراسة مرتبطة بصندوق النقد الدولي (IFIS).

متشابهة دوليًا. وينادى المؤلف بالمبدأ المضاد لدولة عالمية مصطنعة وندرجيا لإصدار العقيدة الليبرالية بشأن حماية المواطنين أمام تأثيرات ضريبة توبين وذلك تحت مسمى الاختصار الرمزي بالأحرف (ATTAC)^(١) [Ramonet 1997]، ويتحقق من خلال هذا النداء عام ١٩٩٨ بداية في فرنسا حركة عالمية للرقابة الديمقراطية لأسواق التمويل والمؤسسات التي تعمل في تنفيذ وصناعة هذه القوانين المناسبة^(٢).

ويتم طرح السؤال ما الذي يعنيه هذا بالنسبة لمستقبل منظمة دول التعاون الاقتصادي والتطوير (IFIs) والإجابة تتمثل في تصورات متعددة ومنفرقة إلى حد بعيد ذلك لأن الاعتراضات التي قدمها توبين ضد نقد العولمة بشكل مبدئي قد تم الاتفاق على تنبئها وتبين المواقف المتشعبة هوية البنك الدولي وصندوق النقد ومنظمة التجارة العالمية WTO في شأن بؤس وهموم العالم وفي المناداة لإيجاد حل مع الرغبة في ترحيل الواجبات الباقية لحكم العالم تحت سقف نظام إصلاحى لهيئة الأمم المتحدة. [Cavanagh u.a. 2002]

وتبقى أية مقترحات في هذا الشأن مفتوحة، كما حدث بشأن الاستعدادات من أجل التعاون بين الحكومات والتي تعتبر تأسيسا جديدا لمنظمة دول التعاون الاقتصادي والتطوير، (IFIs). الأمر الذي يمثل بالتالي شيئا سويًا ضروريًا لتجديد نظام هيئة الأمم المتحدة.

(١) Internationale Bewegung für demokratische Kontrolle der Finanzmärkte und ihrer Institutionen

(٢) يعتبر الاختصار ATTAC أشهر الحركات والتي تمثل نقطة العقد لشبكة واسعة المدى للبدائل في مجال العولمة وذات أهداف واسعة قلت أو كثرت. فمن أعضائها في ألمانيا أوسكار لافونتين Oskar Lafontaine العالم والميسلي المرموق في البرلمان الألماني وغيره من العلماء الليبراليين ورسم صورة لهذه الحركة اللافتة للنظر بشأن تقديم مساهمات علمية في مدينة جريفي Greife وغيرها عام ٢٠٠٢ وفي البحث عن وثائق ومصادر يمكن الرجوع إليها www.agac.org وكذلك شبكة www.agac.org ونمة أهداف مشابهة تتبعها مشروعات التجديد العالمي وبدائل ضريبة توبين ومضاربات الأحدث للشبكة في الولايات المتحدة الأمريكية.

وحنى نفس ضريبة توبيين المتفق عليها في شأن السوق واستعداد المشاركة الجماعية لبعض الدول التي استقرت بها أكبر أماكن التمويل فإنه لا مفر من توافر شروط قدرة المقاطعة تجاه أحزاب ثالثة الأمر الذي يتطلب بدوره توافر شروط دعم المؤسسات المتعددة الجنسيات من خلال أوصياء وسلطات قوية للرقابة والتوزيع وبصبح الأمر إذا نظرنا إلى مجموعة الدول الصناعية الكبرى السبع (G7) كوزارة سرية للعالم استناداً إلى أجهزتها المجزأة ومشروعاتها المشكوك فيها وانعدام نشاطها في أمور النمو العالمي وثبات أسعار كورسات التغيير كأمر غير مناسب. [Bergsten/Hennig 1996]

لقد كان لوجهة نظر توبيين في القدرات الموسعة والمرتبطة بنظام هينات البريتون وودز ٨٥ طالما لا تتوافر مؤسسات مؤثرة ذات مشروعية عامة لتعاون سياسى دولى أو لعملة دولية ويعتبر ذلك من أحسن الحلول الثانية الواقعية ويتم بعد هذا الإجراء رفع الضريبة على مستوى قومى، أما العولمة فتخضع لصندوق النقد الدولى IMF وللبنك الدولى والعمل على تحويلها إليهما. ويؤخذ فى الاعتبار الأمر الحسن بشأن النتيجة الحتمية للتدفق السريع والكبير فى مجال الضرائب لنظام هيئة الأمم المتحدة وحتى يتسنى استخدام مساوئ العولمة العامة نحو تجهيز السلع العامة الدولية وفى رفع الضرائب. وتعتبر موافقة المرء على إدخال الفكرة المرحب بها إلى حد بعيد والمرتبطة برفع الحدود الدنيا للتمويل المفرط لمؤسسات متعددة الجنسيات والسياسات. وينجح التسلح بمثل هذه الوسائل فى أبعاد الأخطاء والعيوب العديدة للعولمة بصورة جادة وليس بشكل ديكورى. [UNDP 1994, S. 81ff. u] [1999, S. 110 ff]، ويعزز النمو الاقتصادى وفق هذه الشروط الهدف المرتبط بالتدعيم والذي يمثل بعداً فى نص مسودة مصاغة أكثر اتساعاً لقدرة التطوير.

إن فهرس التطوير الإنسانى والمتضمن الإشراف على برنامج التطوير منذ عام ١٩٩٠ والذي أخذ على عاتقه تهذيب وتنقية نصوص المسودات المعروفة من هذا النوع. وينبغى رعاية أحجام الدخول وتوقعات الحياة والعناية بالصحة وقصايا

المروور والتعليم وعدالة التوزيع وحق المساواة للنساء والأقليات. إن تحقيق مثل هذه المسودة المرتبطة بالتطوير والتي تعمل على إحياء نظرية التحديث الاجتماعي والكلاسيكي في شكل متعدد وبصبح الأمر يتطلب إيجاد علاقة جديدة بين مؤسسات الـرييون وودز ومنظمات هيئة الأمم المتحدة وفي أن يكون موقفها الشكلي للجمعية العامة للأمم المتحدة والمجلس الاجتماعي الاقتصادي لمنظمة الأمم المتحدة وبأن تؤخذ الأمور مأخذ الجد، ويندمج في إطار هذا النظام الجديد مؤسسات الـرييون وودز الجديدة عدد كبير من الأهداف غير المالية كما يأمل المرء في عدم إلغاء الشخصية المتمثلة لصندوق النقد الدولي IWF من خلال مؤسسات دولية شاملة والتي تقر بإيجاد قوة تفاوض عليا للدول الفقيرة والمساهمين غير الحكوميين. ويحدد وجود وظيفة مؤسسات وصندوق النقد الدولي IWF غير المتفق عليها متمثلاً في القدرة على توجيه تغيير أسعار كورسات العملة بشكل أساسي. والاضطلاع بالوصاية السياسية والاجتماعية وفي إطار نظام هيئة الأمم المتحدة.

وعلى العكس من ذلك في الدول المؤهلة لتحمل سلطات شبه حكومية لإدارة شئون الضرائب وتجهيز السلع العامة لمؤسسات هيئة الأمم المتحدة. ولا يمكن هنا للعجز الديمقراطي في المؤسسات الدولية من خلال العلانية والشفافية والممثلين الجدد وغيرها من أشكال المشاركة في التغلب على كل هذا.

ما وراء اتفاق واشنطن

يتقرر حسم مؤسسات التمويل الدولية (IFIs) والمرتبطة بنظام الاقتصاد العالمي ليس بالتأكيد في مجال التمني لأن معظم مشاكل التطوير معروفة منذ العديد من السنوات وتوضح انتشارها في إصدارات هيئة الأمم المتحدة كخط أحمر. ولعل ما يلاحظ بشكل ملفت في تحويل التقييمات لنصوص مسودات برنامج البنك الدولي وصندوق النقد الدولي IWF، الأمر الذي تم الإعلان عنه في التسعينيات وأدى تبعاً لذلك لتغيير القائمة بعد الأزمة الآسيوية كحدث يصعب رؤية نتائج العملية.

إن الصدام نحو نموذج قائمة لتطوير جديد قد يحدث من خلال تقارب نتائج مصلته للسياسة وعدم التناصب البنوي في أمريكا اللاتينية والاتحاد السوفييتي السابق وحبوب شرق آسيا.

وتتضمن الخبرات التي تم جمعها وفقا لشروط مختلفة مرتبطة بإصلاحات متطرفة النقد الجماهيري في نفس الوقت الذي بصاحبه من الداخل شقوق وشروخ لها تأثيرها على الواجهة للمساء لاتفاق واشنطن.

ويتواجد منذ أواخر التسعينيات شك تمت صياغته بشكل عام كمحصلة للمناقشات الداخلية والتي بدت في أول الأمر في شكل نداءات بنك التطوير الأمريكي الداخلي العالمي يعلو صوتها نحو إصلاحات الجيل الثاني، الأمر الذي يعني مراجعة البرامج التي تم تثبيتها في إطار الخصخصة والثبات والنمو، ودون منح الأهمية الضرورية للمجال المؤسسي وصراعات التوزيع الداخلي للمؤسسات والقدرة على الاتفاق والتراضي للسياسة.

وتصبح كل هذه الاعتراضات الاجتماعية المعوقة أمرا معروفا من بعيد، أما الآن فهي وفقا لما قال يوسف شتجلتس Josef Stiglitz في مجال تخصصه كإقتصادي كبير بالبنك الدولي كي يقدم برنامجا بديلاً ومكثفا لاتفاق واشنطن ولمراجعة إعادة النظر تجاه صندوق النقد الدولي IWF والبنك الدولي في أربع نقاط مركزية^(١) وأول هذه النقاط هو التأثير الواقع على بناء السوق من خلال مقولة السيل الهزيل والبطيء لـ Trickle down وهو ما يناقض خبرات أمريكا اللاتينية تجاه كل مباركات إصلاح السوق الودية والتي دامت لفترة طويلة على تحسين المجتمع كلية. وتؤكد أزمة البؤس التي لحقت بالأرجنتين ورفعت من حدة عدم المساواة ليس فقط في سيادة الفقر وشيوعه، بل تجاوز ذلك بالاستغناء عن المصادر الضرورية واللازمة للطبقة الوسطى، وبغرض تأمين وتقوية ظهر المجتمع المدني.

(١) شتجلتس ١٩٩٨، ٢٠٠٢. ولتقديم الأسباب الخلفية لتغيير النموذج [انظر مولر/ بيكل ٢٠٠١

[Muller / Pickel

ويصبح الشعار الجديد (عدالة النمو) وذلك بإعلان إجراءات خاصة لحمل قدرة المجتمعات المضارة بشكل سلبي ومنح القروض للمؤسسات الصغيرة ولقطاع المعلومات.

ويتمثل العامل الثاني رغم العولمة الاقتصادية عدم حدوث تقارب لكل المجتمعات لنموذج الرأسمالية الأنجلوسكسونية وعدم وجود علاقة واضحة بين الأسواق وبين المؤسسات غير الاقتصادية والمرتبطة بإدارات الصراع والاندماج الاجتماعي والمشاركة. وكان على برامج الإصلاح المؤثرة أن تهر وتتعرف بالاختلافات المؤسسية وسعة التنوعات للمجتمعات والتي من خلالها ترتبط قدرات التناسب لأحوال السوق العالمي.

ويرى العامل الثالث في الديمقراطية شرطا للنمو الاقتصادي أن يحدث ذلك في فترة محددة النظر إلى تنوع تبعيته وبشكل محدد لمطالب ملموسة من باب المودة والمجاملة، وليس من وجهة نظر احتياج تنشيط برامج إصلاحية شاملة للشعب، وليكون بمشاركة ممثلين عن المجتمع المدني لهم من الأهمية مثل المحكمين من طبقة التكنوقراط. ويأتي ختام العامل الرابع والمتمثل في التقييم الجديد للمؤسسات السياسية.

وبعد عدم نجاح التحويلات السوفييتية التي تراجعت فيها الدولة عن المجتمع وعدم تحمل المسؤولية أو الاضطلاع بوظيفتها من خلال مجريات الخصخصة، ونشأة مجموعات من أصحاب المصالح، الأمر الذي يقدم نوعا من عدم الاندماج لا مثيل له، وما ينتج عن ذلك من قذف بشأن تفاهم الدولة في حدوده الدنيا.

ويركز تقرير التطور العالمي للبنك الدولي عام ١٩٩٧ بشدة نحو مواجهة كل المحقرين الجدد الليبراليين على الدور الذي تلعبه الدولة كأمر إيجابي. وهذا لا يعني في ذاته دولة الحكم المطلق في الأزمنة القديمة، ولكنه يمثل عملا مؤسسيا إصلاحيا يتعاون معه القطاع الخاص. ولا يضمن دخولا للصوفية في القضايا السياسية ولا يشارك في مشاورات المؤسسات غير الحكومية.

ولعل السخربة التي لم يغفلها جون وليمسون John Williamson صاحب الفضل في وضع صياغة اتفاق واشنطن والمسمى باسمه والذي يرى التحول الحاسم في أن السياسة كان لزاما عليها تخطي دعائم التقهقر إلى الوراثة لدولة واسعة الأرجاء إلى نقوية مجموعة من المؤسسات الحكومية، تكون مفاتيح مؤثراتها كافية ومهمة للوصول إلى نمو عاجل وسريع [Economist 30.11.1996, S. 26].

ويميل المرء أحيانا إلى اعتبار هذا النقد الذاتي القادم من قبل قسم العلاقات الدولية للبنك الدولي. ويتمخض عنه في الواقع برنامج لتطوير العمل وأطره Comprehensive Development Framework (CDF) كأساس للبنك الدولي ولمنظمة دول التعاون الاقتصادي والتطوير (OECD) ومؤسسات أخرى للعمل المشترك من أجل التطور والعمل على ارتقائها [Wolfensohn 1999; OECD/Dac 2000]، وتدور فكرتها الأساسية حول مشكلة الدخول في قضايا العولمة لتنظيم التغيير الاجتماعي الشامل، الأمر الذي يمتد ويتواصل في نفس الوقت مع القدرة الأساسية ومع ديمقراطية القضايا والتنشيط الاجتماعي وصيغ الأسواق والأنماط التي تمت مناقشتها في إطار جديد للعدالة الاجتماعية. ويتضح بجلاء أن برنامجا كهذا يمثل أمرا مؤلما ومحزنا، لأنه لا يقدم فروقا وظيفية، وإنما يتطلب تعاون مؤسسات متعددة الجنسيات والشيء المدهش أن صندوق النقد الدولي IWF قد اعتمد على توجهات التطوير الشامل لهيئة CDF في هذا الشأن.

ونمت صياغة إصلاحات الجيل الثاني في المؤتمر الذي عقد في نوفمبر ١٩٩٩ وانتهت فيه اللجنة إلى مناقشة كافة الاعتراضات التي قبلت ضد اتفاق واشنطن وما قدم من نصويبات بشأنها. وتستكمل حاليا مراجعة مسودة مشروع الشروط، وخاصة ما تم ذكره بشأن التسهيلات لمواجهة تضيق الفقر وبدائل تخفيف الديون، بحيث إن صندوق النقد الدولي IWF يتراجع عن سلطاته الأساسية - رغم كل المطالب- وحتى يستمر العمل المشترك مع البنك الدولي وهيئة التمويل الدولي IDA، ويقوم صندوق النقد الدولي IWF بعقد مؤتمر من أجل التسهيلات

بشأن تخفيف الفقر في فبراير ٢٠٠٢ وبشأن تقديم المبادرات بخفيض الديون وامتلاك السلطة مستقبلا وفي التأثير على توزيع القروض. [IWF 2002a]

وتعتبر للكلمات الأساسية "التملك والسلطة والمشاركة للدول المعنية" دليلا واضحا للتأكيد على نصوص مسودات البرامج وعلى نعد. مشاركته القوى الاجتماعية والتي أصبحت بمثابة علامة أسلوبية مميزة للوثائق الحديثة تناسب على الأقل للصورة السائدة عند تكنوقراطي اتفاق واشنطن، الأمر الذي يأخذ في الاعتبار الاهتمام الجديد لأصوات قادمة من المجتمع المدني. [IMF 2001d]

آفاق مستقبلية للأمم المتحدة ومؤسسات التمويل الدولية

نهدف الاقتراحات المقدمة من أجل إعادة تحديد هيكلة السياسة الدولية إلى جعل مؤسسات التمويل الدولية ملتزمة بأهداف الأمم المتحدة. وتعتبر عولمة الحكومات عن تصور نشأ عن عجز في النظام السياسي الدولي ومن خلاله يتم تقوية شفافية المؤسسات الدولية تحت إشراف ممثلين غير حكوميين، أما السياسة العامة للعولمة فهي محاولة الدول التعاون مع القطاع الخاص لاسترجاع القدرة على العمل في مجالات السياسة الدولية المثيرة للصراعات، إلا أن مثل هذه الصيغ من التعاون تقتصر على مجموعة معينة من الدول وبعض المشاكل الخاصة. ولا تزال صيغ التعاون مع المنظمات العالمية بالأمم المتحدة موضع استقهام. فالمطالبة بحكم ديمقراطي مشروع للعالم يصطدم بالحقائق الصعبة لسياسة القوة من قبل الدول.

كيف يمكن توضيح أن مؤسسات التمويل الدولية على خلاف الحكم النافذ من قبل لجنة التمويل العلمي (IFIAC) وعلى رأسها مفوض مجموعته الدول الصناعية السبع الكبرى، وبالرغم أيضا من التحذيرات الداخلية من زيادة توسع مهمتها الدبلوماسية من خلال تقبل أوصياء سياسيين بشكل عام؟ وهل هذا الأمر يمثل إشارة ليس فقط للتعاون الوثيق، بل أيضا للانتماء التدريجي في نظام الأمم المتحدة

النابعة له تلك المؤسسات كما هو منصوص عليه في العقود؟ [Goldstein 2000;]
 [Eichhorn 2001] وهل تظهر هذه المؤسسات استعدادها للشفافية والانفتاح على
 الأصوات المدنية والاجتماعية للديمقراطية المستحقة؟ وهل تجسد بنود صندوق النقد
 الدولي (IWI) والبنك الدولي المترعة الخطى في قضايا السياسة المتعلقة
 بالصرايب والنوزيع والمجتمع والبيئة قبضة العولمة الليبرالية؟ وهل تستعمر
 مؤسسات التمويل الدولية (IFIs) والمدعومة بقدرة المقاطعة للأموال الكبيره دائما
 مجالات العمل الأساسى فى منظمات الأمم المتحدة؟ ويقترح رولف كنيپر Rolf
 Knieper تفسيراً مهماً لعمليات مؤسسات التمويل الدولية (IFIs) التى تنوسع بشكل
 دائم، فالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي (IWF) يمارسان جزءاً من مواضعاً من
 عولمة الحكومة، وهذا يبدو مبرراً مشروعاً لكى يتم الالتزام بالشروط العامة
 للعولمة القادرة على العمل من خلال فهم الذات. وهذا يعنى أن يتم وضع سياسات
 اندماج للاقتصاد وللمال وللسياسة الاجتماعية والإقليمية جانباً [1991, S. 189 u 217
 .] Knieper

ولكى يتم إخراج المؤسسات الاقتصادية الدولية من القيود الليبرالية يجب
 الاعتراف بأن المشاركة فى العولمة تحتاج إلى الاستعداد الشامل بشأن البنية
 التحتية سواء كان مادياً أو مؤسسياً أو ذهنياً.

وتعد مؤسسات التطوير ومن بينها البنك الدولي وصندوق النقد من الهيئات
 المطلوب إصلاحها من خلال الإيرادات الداخلية، ومن ثم وضع شروط ولوائح
 عامة للإنتاج فى مجتمع دولى وكذلك أيضاً للحفاظ عليها فى دول عاجزة عن
 الإنتاج [Knieper 1991 S. 13-220]، وهذا ينطبق على العلاقة داخل المجتمع،
 الأمر الذى يميز ضوابط الأمن العابرة لحدود الدول. ويكاد مشروع الارتياح
 الإقليمى لإعادة الإصلاح من فلسطين عبر البوسنة وحتى أفغانستان -ون أن
 نصحبها مجموعة من البنك الدولي.

وتصبح مؤسسات التمويل الدولية (IFIs) في الواقع دعامة بنائية ليس فقط للاقتصاد الدولي ولكن أيضا للسياسة الدولية. كما يجب هنا أيضا توصيح أن هذه الهيئات قد اجتازت تهديدات ومخاوف التفكك وأن بنودها قد امتدت إلى العديد من مجالات السياسة.

ويتضح أن الدول الأعضاء ذات النفوذ القوى في الشمال على وعى تام بالتأثيرات البناء لمؤسسات التمويل الدولية (IFIs) في تصوراتها الخاصة بالسياسة الدولية - سواء تم الترحيب بها أم لا. وتقوم الدول العملاء في الجنوب والشرق بوضع هذا ضمن حساباتهم السياسية.

ويؤكد هذا الاهتمام المشترك لمؤسسات التمويل الدولية (IFIs) الظن أنها تعرض نفسها بأن تكون نقطة عبور لتكثيف مؤسسى منه على أن تكون اتفاقيات وعقود وصفقات وأنظمة حكم ترجع عادةً على القطاع الخاص ومجالات العمل المحيطة، وهذا يكون على أساس قدرتها على التفاوض، الأمر الذي يميز مؤسسات التمويل الدولية (IFIs) إيجابيًا عن غيرها من منظمات الأمم المتحدة من ناحية، ومن ناحية أخرى بسبب عروض الاندماج الصادرة منها، وتشير الاقتراحات الخاصة بإنشاء البنك المركزي الدولي تقريبًا إلى الدور الذي تلعبه إدارة ضرائب دولية، وإدارة شؤون بيئة عالمية أو وكالات هجرة عالمية إلى العجز المكمل لهيئات "البريتون وودز" Bretton Woods [Tanzi 2000, S. 145ff.; UNDB 1999, S. 8; Bhagwati 1999]

ويمكن للمرء أن يتوقع انتقال وعبور وظائف اقتصادية وسياسية عالمية إلى ضغط سياسي قوى ومشروع يتطلب أساليب جديدة للتحكم واتخاذ أقرار من قبل مؤسسات التمويل الدولية (IFIs). وإذا لم يحدث هذا من خلال الاندماج في نظام الأمم المتحدة الصعب، فعلى المرء أن يفر بأن هناك تداخلًا سياسيًا محدود. ويرى صندوق النقد الدولي (IWF) بحق أن هذه الهيئات تجاوزت الميham المكلفة بها اعتمادًا على مؤسسات تكميلية من أجل عمل متعاون. [IMF 2001a, S. 46-86]

وتتطلب صيغة الأوليات وفق مبادئ محددة بغرض تحقيق مصالح أمراً غير واضح. ويعلب النظر أن هذا لا يتم تنظيمه طبقاً للمعرفة العملية الحالية من حالة إلى أخرى، حيث يتم إدخال الاهتمامات الخاصة للممثلين الأقرباء في تلك المعرفة، وعلمه يتم اتخاذ إجراءات مصحوبة بالشفافية لاتخاذ القرار تحت إشراف مجموعات مدنية من المجتمع.

عولمة الحكومة وديمقراطية سياسية عالمية

هناك تصوران مختلفان لرؤية شكل ذلك المصطلح "المتعدد والمعقد الجوانب" [O' Brain u.a. 2000]، الأمر الذي جعل لهذا التصور أهمية بالغة في هذه المناقشة الجارية حول "عولمة الحكومة" منذ عقد من السنين.^(١) فالتصور العملي الموجه إلى حالات مماثلة لعولمة الحكومة بدون حكم دولي يعتبر من حيث استرجاع الدول للسيادة من خلال التعاون الوظيفي الجزئي أمراً واقعياً، ولا يرتبط بالحدود الإقليمية.

[Reinicke 1998, S. 85-93]

وتقدم خبرة السياسة وعدم الاستعانة بسيادتها الداخلية من خلال إعادة تنظيم الإنتاج العابر للحدود وأيضاً من خلال الجرائم الدولية وتجارة السلاح، الأمر الذي تمخض عنه رد فعل بشأن التبدل لوظائف سياسية في المؤسسات الإقليمية وأيضاً للتشريع القومي وإعادة تفعيل النصوص الإضافية المختلفة من خلال مجال السياسة

(١) تعبر صورة "عولمة الحكومة" عن العقيدة واليقين بأن صيغاً جديدة ومؤسسات السياسة في عالم بلا حدود اقتصادية عن ضرورة ماسة، حيث إنها تشير إلى الدول ذات السياسة الخارجية التقليدية مع التزامها بالمصالح العام. ومن جانب التصورات التقليدية لدولة عالمية أو حكومة عالمية (وتعني بذلك عولمة حكومة) يقتصر المرء على تصورات للنظام بوجه عام والتي تركزت المجال لمفاهيم أخرى مختلفة. فمصطلح "حكومة" لا يعني الحكم، بل هو الإطار الذي يشمل على القواعد والأساليب التي تضع القيود على تصرف الأفراد والمنظمات والمؤسسات [UNDP, 1999, S. 24]. كما يقدم براند مناقشة نقدية. [Brand, 2000]

والوظيفة عبر ممثلين أو مؤسسات مناسبة لوضع قدرة التصرف السياسى فى مجال الشئون الدولية.

ويطور فولفجانج رينيكه Wolfgang Reinicke نظرية السداسة العامة للعولمة بشكل تفصيلى ويفرق بالتمييز بين معونات مالية أفقية يتم فيها تفويض المياف إلى بعض المؤسسات العامة، وبين معونات مالية رأسية والتي لا تتضمن ممثلين غير حكوميين. ويحق للأخيرة وبالأخص المؤسسات الوقفية وشركات المقاولات ومجموعات المستثمرين وأصحاب المنظمات غير الحكومية NGOs بالمقارنة إلى التحكم الكبير غير المناسب لكبار البيروقراطيين - ووفقا لقدراتهم العملية واتساع علمهم بأدق التفاصيل بعدم التقيد الإقليمى، وتتم الممارسة الناجحة للمعونات المالية الأفقية من خلال آلية تحكم منظمة التجارة العالمية WTO.

ويشير رينيكه إلى إتمام العمل المشترك مستقبلاً بين المؤسسات العامة والخاصة فى الرقابة على البنوك والسندات المالية وفى إطار إعداد مستويات ومعايير للعولمة، وهذا يعنى أن التعاون بين البنك الدولى ومنظمة العمل الدولية والقطاع الخاص يسير فى الاتجاه الصحيح.

ويخصص رينيكه فى إطار هذا السيناريو الواجب الإستراتيجى للأمم المتحدة وهيئات البريتون وودز فى شان قيامها بصياغة سياسة عامة للعولمة، الأمر الذى يبدو أكثر إلحاحا من ربط شبكة الإجراءات السياسية فوق القومية ربطاً ناقصاً ولا يبلغ عمق وشدة تعاونيات مؤسسات المقاولات العابرة للحدود.

[Reinicke 1998, S. 225-229]

ويمكن هنا فى نفس الوقت النقص لنصوص مسودات تكتوقراطية لعولمة الحكومة، وحيث تقتصر على مجالات فردية سياسه وماديات تقنيه وإعادة تنظيم بعض الصناعات الفردية والتي تميز القانون الدولى المريح عن المواثيق الإلزامية وإنشاء المؤسسات، حيث إن مثل هذه الاتفاقيات يتم وضعها من قبل مجموعة من

الدول. فبينما تتعرض في مرحلة وضع أجندة أن تتحول أخطارها لأعباء يتحملها طرف ثالث.

ويتنيز تاريخ الـبيانات الإعلامية واللجان الدولية المنبئة بمبادرات أبرمتها دول ذات نفوذ. وقدمت فيها تعريفاً مسبقاً لمجال عولمة الحكومه، حيث قامت بقطع الطريق على نـفـدـيرـات مـتـعـددة الجوانب والتي استطاعت أن تؤثر على الدول الضعيفة. ونجسد مجموعة الدول الصناعيه الكبرى السبع أفضل مثال لآلية سياسة العولمة وفقاً للمفهوم الذي تراه الدول الصناعيه والتي تمثل ٦٤% من الإنتاج القومي العالمي و١١.٨% فقط من سكان العالم، ولا نجد مجموعة الدول ٢٤ النامية ومجموعة الدول ٧٧ الانتقالية الفرص المتاحة لعرض أجندتها، ولا يمثل الاستعانة بممثلين من قطاع خاص تعويضاً عن القصور في تصميم الأفكار. بل يشير وفق ملاحظات ربنكه أن الحد المميز بين مناطق عامة وخاصة يوجد بها ثغور وشقوق، وهذا يعنى إعادة خفيه للنظام الإقطاعي في السياسة. ويعتبر نص مسودة سياسة عامه جزئيه للعولمة أمراً واقعياً، طالما أنها تشكل الدسور الحالي للسياسة الدولية والاتجاهات المحورية للمائدة فيها.^(١)

ويلعب نظام الأمم المتحدة دوراً بارزاً وحيوياً في بلورة سياسة عامة للعولمة، والتي تهدف إلى استرجاع النفوذ السياسي من خلال شبكات تتضمن ممثلين حكوميين من القطاع الاقتصادي الخاص والاجتماعي المدني. فمن جانب يجب على القائم بتلك الأعمال منح للشرعية لأعمال للشبكة غير الرسمية والمبرمجة من خلال التعاون. ومن جانب آخر يجب على الأمم المتحدة أن تزيد

(١) يتم تحدد نماذج سياسة معاد إنتاجها من حقول متنوعة لإدارات عالمية. والتي تأتي من خلال تعميم حذر لمؤلفين متواضعين يتحدثون عن حزمة مذهشة من الكماليات Simons/dé Jonge Oudratt, 2000, Kap. 17 u. 18. ولنشأة أنظمة عالمية جانبية. تتشابه كلها بشكل عملي في الدول التي ترسخت بها أنظمة وظيفية شبه دولية، الأمر الذي لا يمثل حديثاً جديداً Wilke, 2001, S.135f]

من نفوذها بمساندة تلك الأعمال حتى تتمتع بالمشروعية أمام دافعي الإسهام.

[Deng Reinicke / 2000. Kap. 5]

ويستغنى زينيكه عن نصوص مسودات مؤسسية كبرى لدول تتبع في سياساتها في المقام الأول مصالح العولمة رغبة في سيادة غير مقيدة إقليمياً، ولهذا لم يتضمن نص مسودة مشروعه أية توجهات شاملة لعلاج أوزان عدم المساواة وعدم تجانس العولمة، الأمر الذي استهان فيه بالأبعاد النمطية لسياسة العولمة، وتبين أعمال الشبكة من خلال فعالية عدالة حلول المشاكل والفضاء عليها خاصة إذا كانت الماديات المحتاجة للتنظيم في حاجة أكبر إلى تشريع ديمقراطي. [Nye 2001, S. 6]

أجل إن هذا هو مصدر لنظريات ديمقراطية سياسية كونية، والتي تلح من خلال آليات مؤسسية على إنشاء عولمة الحكومة لا تتعكس وراء مبادئ الشرعية المتطورة في إطار حكومي. ويبدو لأنثوني جيدنز Antony Giddens أن شأن الاهتمامات الخاصة والمفهوم للدولة - بمعناها السليم - شأن الثبات ودفع المخاطر وتشمل مقولة ديمقراطية العولمة، ويمثل انتشار الديمقراطية السياسية الكونية شرطاً ينظم من خلاله الاقتصاد العالمي بطريقة فعالة، الأمر الذي يؤدي إلى تجنب عدم التساوي الاقتصادي العالمي ومن ثم للتقليل من المخاطر البيئية. [Giddens 1999, 171]

وتتمثل الفكرة الأساسية لنص تلك المسودة في نقل فشل السوق من مستوى الدول إلى محيط العولمة، مستهدفة بذلك وبشكل منفرد الثبات التمويلي، فالتدابير الوقائية العامة القانونية والاجتماعية والسياسية والبيئية التي تخفف من حدة الرأسمالية في دول الغرب المتقدمة، والتي يتم تنفيذها في إطار عالمي. وتختلف المؤسسات اللازمة لذلك وصيغ التعاون للأجهزة السياسية التقليدية. ولذا وجب عليها أن تضع في حساباتها القدرة التنظيمية لتلك الدول من جانب، ومن خلال سلسلة من القرارات لممثلين غير مرتبطين بالأمور القومية من جانب آخر. وحتى

يتم ربط أعمال الشبكة الناشئة من خلال أنظمة السلطة ربطاً ديمقراطياً والذي يتم فيه نقل الديمقراطية وفقاً لمفهوم روبرت دالز Robert Dahls والذي لم يعد إقليمية، بل يمثل مجموعه من الحقوق والواجبات العالمية السارية على مستوى العالم. [Held 1995, S. 267ff]

ويعبر ممثلو الديمقراطية السياسية الكونية واقعيون بشكل كافٍ بحيث أفروا أن الأمم المتحدة في وضعها الحالي فيما يخص قلة التمويل، تعاني صراعات رهبة ومضاربات من قبل قوى كبرى عاجزة عن وضع قانون ديمقراطي لتوحيد نمط الحكم العولمي، الأمر الذي يعد من اختصاصات كيانات قومية وإقليمية طبقاً لنموذج البرلمان الأوروبي والمحاكم الدولية التي تجعل مطالب المجموعات والأفراد سارية في تلك الدول. ويبدو من الممكن وجود مقررين يعملون على تثبيت أولويات حكم العولمة.

ويناط في إطار هذا السياق بمؤسسات التمويل الدولية [IFIs] واجب ترسيخ الديمقراطية في الحياة الاقتصادية وهذا يعنى التقليل من إرهاف الشعور لكثير من الدول النامية من خلال الاعتذار وإضعاف هروب رأس المال وتقليله من خلال ضرائب الطاقة وخفض تكاليف التسليح التي يتم توفيرها، الأمر الذي يمثل حالة من اتفاق هيئة "البريتون وودز" Bretton Woods، والتي تقوم بربط الاستثمارات والإنتاج والتجارة بشروط وإجراءات الديمقراطية [Held 1995, S. 256]. ومن بين هذه الشروط أن يقوم صندوق النقد الدولي IMF المعاد تنظيمه وتوسيعه بالاتفاق مع مجلس الأمن الاقتصادي الذي تم تأسيسه داخل الأمم المتحدة بتقديم الدعم الكامل لمشروع حكم عولمي. وتبدو أعلى سلطة ممثلة في نظام من هذا النوع أنها قادرة على تأمين كل الدول الديمقراطية والمؤسسات وذلك من خلال اجتماع عام بإصلاحى لهيئة الأمم المتحدة أو من خلال نظام المجلسين بواسطة برلمان منتخب وتمثيل حكومي.

وتصطدم الاقتراحات من هذا النوع حيث تجد لدى الأمم المتحدة استجابه، في حين أن المرء يرتاب في أن أسواق العولمة تكفل بمفردها الفترة على التطوير. ويتم إعداد وتجهيز سلع عامة دولية ولكي يتم ضمان سلامة العولمة من بحار العالم عبر الاختلاف البيولوجي والصقن العالمي وصولاً إلى ضمان تحقيق السلام، الأمر الذي لا يمكن للمرء الاستغناء عنه بشأن تقوية نظام هيئة الأمم المتحدة. [UN 2002]

ويبدو طبقاً لهذه المطالب البنوية الحالية لحكم عولمي كنزاجع عن وعود التطوير لميثاق الأمم المتحدة. ولقد تم اعتراض اللجان منذ عقود بشكل منكر حتى إن التقارب الذي تم تحقيقه في الخمسينيات والستينيات بهدف النمو والتطوير لقيادة المجتمع لم يكن متوقع حدوثه.

ويشكو المرء منذ الثمانينيات من أن سياسة مؤسسات التمويل الدولية IFIs ذات سوق موجه فيما يتعلق بتقديم نموذج غير متوازن للعولمة. ويذكر كازان تفهماً واسعاً لأمن عولمي إنساني، لأن فهم هذا المصطلح سوف يقلل من حدة إرهاب الشعور ومن مخاطر تيار العولمة والمبادرة في اتخاذ تصرفات مشتركة.

إذا كانت الأبعاد المتنوعة للأمن الإنساني غير قابلة للتجزئة، فالأمر يحتاج إلى تدابير وقائية مشتركة. ويتم قبول الاحتياج إلى التمويل والتصرف العولمي نتيجة لمخاطر البيئة الكثيرة.

ولا يعد القضاء على ترسانة أسلحة الدمار الشامل وإزالة الألغام ومقاومة الأمراض شديدة العدوى وتجارة المخدرات والإرهاب الدولي بمثابة مناسبة داخلية لدول منفردة ولكنه يعد بمثابة الاشتراك بمناسبات تمويل ضرورية وعاجلة كثبات النظام الدولي للتمويل. [UNDP 1994 S. 66-69]. ويبدو للعيان أن المصطلح الموسع لماديات غير عسكرية بشأن الأمن الإنساني والنداء باتخاذ إجراءات جماعية فعالة في عرف ميثاق الأمم المتحدة والمرتبطة بالحفاظ على السلام العالمي والنقد الاقتصادي والاجتماعي.

والسؤال الذى يطرح نفسه: لماذا لم تكن منظمات هيئة الأمم المتحدة حتى الآن فعالة ومؤثرة فى مجالات مسؤولياتها؟ ويبدو أنه من المعتاد انفراج تساؤلات هيئة الأمم المتحدة ونجاحاتها العملية بشكل إجمالى من الخصائص المقررة لبيروقراطيتها. والأمر الحقيقى بشكل دائم يكمن فى الأسباب البنيوية لتوازن منالى نحو مصالح محددة للدول الأعضاء نحو دول قوية متحدة تمارس فى الواقع قضايا الأمن وحقوق الإنسان والتطوير.

ويتحمل عبء نقص الاتفاق وتداخل المسؤوليات بين مؤسسات هيئة الأمم المتحدة المنفردة، وكأمر طبيعى لأعمال زائلة وغير دائمة للوزارات المتخصصة للدول الأعضاء.

وتحدث الشكوى بشكل ملفت بأن مجلس هيئة الأمم الاجتماعى والاقتصادى قد تم ضمه للعمل المشترك مع مؤسسات التمويل الدولية IFIs، مقابل نية تأسيسه الذى يعنى إقراره من تملك سلطة اتخاذ القرار، وعليه فإن اتخاذ القرارات بشكل جماعى متروك أمره لعدد كبير من منظمات الهيئة الأخرى. وعلى سبيل المثال مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى (G7) والبنك الدولى وصندوق النقد الدولى IWF ومنظمة التجارة العالمية WTO.

وتمثل المحصلة الناتجة عن قصور البيت فى اتخاذ القرار الدولى دائما بالتماسك والتوازن الجغرافى والمتمثل فى القرارات المركزية لمختلف المنظمات التى تصدرها دون آلية واضحة لعناصرها. [UNDP 1999, S. 97-115]

وفشل حوار الشمال والجنوب الجماعى وذلك بسبب تفضل مؤسسات الدول الصناعية من منطلق قوتها الاقتصادية بالإضافة إلى تملكها لغالبية الأصوات. [Wilenski 1995, S. 460]

وتمتتع منظمة التجارة العالمية WTO مقدما عن ارتباطات التعاهد لنظام هيئة الأمم، من منطلق تركها مسيرة الادعاءات الملموسة للدول النامية عبر هيئة

UNCTAD وترتبط على أى حال الدول النامية ودول الأعتاب بشأن التطوير الانفر اى للأقاليم ضمن مسئولياتها.

وتطالب هذه المنظمات بالتضامن والاعتدال، إلا أنها فى الوقت نفسه تناسب تحسين قدرتها الجماعية على التفاوض من خلال تحالفات إقليمية مع مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى ومجموعة منظمة دول التعاون الاقتصادى والتطوير OECD.

وتزايد تكاليف التسليح للعالم الثالث بشكل متواصل رغم أزمة الديون وما هدمته الحروب الأهلية على مدى عقود تاركة وراءها المزيد من الأضرار الداخلية. وحتى نكون شهداء عدول لميثاق الأمم فإن الأمر يتطلب إجراءات تناسق جديدة وتكون الفاعلية غير مضادة لعدالة تكتسب علاقات جديدة لصالح دول الجنوب. ولا يستثنى أى إصلاح لهيئة الأمم فى العقود الأخيرة فى أنه أحدث تغييراً جوهرياً، ولا يتوقع مستقبلاً على مستوى هيئة الأمم أى انهيار لحكومة معلومة ترتبط مفاهيمها بالعدالة.

ويبدو الأمر بشكل تنابى إذا لم تمارس المنظمات الفرعية لهيئة الأمم نقدها لمؤسسات التمويل الدولية الغربية المسيطرة IFIs، بحيث تكون قد استنفذت هذه القدرة، وتعجل وصاية صندوق النقد الدولى الموسع IWF فى إيواء بعثاته الخاصة. ويعنى فى هذا الصدد "إيجاد جديد" لحكومة معلومة يتم تقييمها من قبل صندوق النقد الدولى IWF وبواسطة بنك مركزى دولى غير كامل النضوج والبنك الدولى كصندوق استثمار دولى.

[UNDP 1994, S. 84f; 1999, S. 110f]

ويتوقع المرء التأييد السياسى للتقوية التدرجية للمؤسسات الموحدة من قبل الممثلين الجدد وبصفة خاصة من قبل المنظمات غير الحكومية وشبكة السياسة العامة الدولية والتي تتضمن منظمات الأمم المتحدة واتحاد الشركات المتخطية

لنحدود العوميه واتحاد المصالح، وتقوم قواعد العلاقات الاستشارية لمنظمات غير حكومية تكاد تكون مألوفة بالنسبة للأمم المتحدة برعاية هذا الغرض منذ عام ١٩٦٥ من خلال تشكيل لجنة دائمة بالمجلس الاجتماعي والاقتصادي بهيئة الأمم المتحدة، ويعتبر الجديد بشأن هذا الدور الإستراتيجي في الائتلاف غير الحكومي والمهم لمطامات الأمم المتحدة داعياً للتطوير، وذلك من منظور أن هذا العمل الذي يتسم بالمصداقية في السياسة الخاصة المتمثلة في البشر والتطوير والصحة واللجوء السياسي والبيئة والإصلاح يصبح الاعتراف على المستوى العالمي بمكانة بعض المنظمات غير الحكومية، مثل أطباء بلا حدود والسلام الأخضر ومنظمة حقوق الإنسان والشفافية العالمية كحالات خاصة، ويحق لهم الوصاية على ضمير العالم بغض النظر عن السعي وراء الكسب الخاص والمصالح القومية سواء كانت تمثل قوة ثالثة تخاطب البشرية ككل. [Florini 2000]

وينظر للمنظمات غير الحكومية على أنها تكون مرنة وذات شفافية أكثر وأقرب إلى الأسس، ومن ثم ذات فعالية أكبر من تحكم البيروقراطيين. ويتم توفير العديد من مصادر التطوير عن طريقها أكثر من التي تم توفيرها عن طريق منظمات الأمم المتحدة. ويتجه الوصف القريب لمهام منظمة الأمم المتحدة خطوة للأمام مع إقرار المنظمات غير الحكومية بعدم الاختصاص المنفرد في مجالات السياسة المتخصصة واعتبرتها في حد ذاتها دعائم أساسية في بنية عولمة الحكومة.^(١)

(١) يبرز افتتاح هيئة الأمم المتحدة في مؤتمرها بشأن تمويل التطوير بمدينة مونتري Monterrey في مارس ٢٠٠٢ والذي ارتبط بحلقة دراسية لرؤساء الدول في صفات دولية لهيئة المنظمات غير الحكومية NGO، ويأخذ التعاون الثلاثي صيغاً غربية وشاذة. فبينما يستغل بعض السياسيين فرصة للتطوير [Naim 2002] من خلال قراءات لخطب سبق تحويرها بجانب مطالب مقارلين بتمويل حكومي أكثر، تحتفظ هيئات المنظمات غير الحكومية NGO على اتفاق مونتري لأن التمويل المرتبط بإعلانات ووصاية سابقة عن تخفيض العفر العالمي حتى عام ٢٠١٥ كهدف يصعب تحقيقه إلا بالصعود إلى السماوات العليا.

وتعد المنظمات غير الحكومية نتيجة لذلك تعبيراً حقيقياً للمجتمع المدني العالمي والذي يقلل من عجز الديمقراطية للمؤسسات العالمية من ناحية، ويعرّض المؤسسات الكبرى متعددة الجنسيات لأعين عامة الجماهير من ناحية أخرى. ولا تستطيع تلك المنظمات غير الحكومية معارضة قوى سلطة الأسواق الحرة بعولمة قائمة من أسفل. ولا يسمح للمنظمات غير الحكومية والبالغ عددها ٣٥٠٠٠ منظمة والتي تم ذكرها في الكتاب السنوي للمنظمات العالمية www.uia.org والمتروكة للأقويل العامة.

ويرتبط الوعي العام بالنجاحات والسياسة المناخية المطمئنة وحتى الآلام التي تسببها الألغام في البلاد وما تضطلع به المؤسسات الخيرية للسلام في الحروب الأهلية. كل هذا لا يبرر على أي حال عدم تواجد وصاية ديمقراطية عامة للمنظمات غير الحكومية. وكثيراً ما تخفى طريقة عمل وتنظيم هذه المؤسسات غير الحكومية بالقدر الكافي لأساليب تمويلها واهتماماتها.

ونصبح الحدود المالية والشخصية باتجاه المؤسسات الحكومية أكثر شفافية. ويتم تمويل أهم المنظمات العالمية الغير الحكومية على الأقل جزئياً عن طريق حكومات البلدان الغربية والاتحاد الأوروبي والمنشآت المتعددة الأطراف وأيضاً المنظمات غير الحكومية المحلية دائماً ما ترتبط بوزارات الخارجية للدول المانحة لمساعدات التطوير. ومن هذا المنظور فإن الانتعاش الاقتصادي المفاجئ للمنظمات الغير حكومية في العقد الأخير يعد نتيجة لخصخصة مساعدات التطوير الثانية.

[Economist 29.1. 2000, S. 25-275; 11.12.1999, S. 18f]

ويبدى المرء هنا ترحيباً من قبل ناشطين غير رسميين ومن تحقيق نتائج أفضل من أعضاء السلك الدبلوماسي وبعثات منظمة الأمم المتحدة والمناطق الخطيرة. ونبدأ المشكلة هناك حيث يكون الإسهام في تمويل مؤسسات منظمة الأمم المتحدة دون المستوى. فعندما تصل الحكومات إلى أهدافها مباشرة دون التزامات وبعثات طويلة الأمد من خلال المصادر الخارجية لمنظمات غير حكومية فيننافس

هذا كله بسيولة وفق أخلاق السداد لمنظمة الأمم. وستطيع المنظمات غير الحكومية من ناحية أخرى أن تؤثر على صياغة السياسة والتي تعرقل بالاشراك مع المصالح الجرننة أهداف منظمة الأمم المتحدة: فالجماعات الدينية على سبيل المثال والتي تقوم بإسيامات السداد القائمة للولايات المتحدة اتجاه التخطيط الأسرى بإشياء صناديق شعبية فى منظمة الأمم المتحدة أو الهيئة القومية للأسلحة والتي لها تأثير هدام على المؤتمر الأخير لمنظمة الأمم ضد التجهيز للأسلحة النارية اليدوية. وتبدو إشكالية افتتاح منظمة الأمم لشركات مستقلة عالمية من أجل جعلها سريكا ماليا وتخطيطيا بشكل أكثر تعبدا، وهذا على خلاف المنظمات غير الحكومية والتي تكون فى وضع يدفعنا لممارسة ضغط قوى شتى البلاد الضعيفة فى الجنوب، ودون أن تكون مسئولة وفقا للقانون الدولى عن الأضرار التي أحدثتها تلك الدول للبيئة والشعب.

[Rigaux 1999, S. 656ff]

وطالما أن هناك ثغرات فى القانون الدولى وشئون المحكمه الدولية فإنه يتم تقييم تلك الشركات كممثلين لحكومة العولمة دون التعهد بأكثر من الالتزامات الذاتية الضرورية. وهنا يظهر خطر الانخفاض الخفى للتمويل الحكومى لمنظمة الأمم المتحدة ولصالح خصخصة السياسة الدولية، والتي توزع الاهتمامات الاقتصادية والصورة العامة للحملات الصحفية كنوع من أنواع التحيز للمجتمع الدولى. [Brüel u.a. 2001]

ويعبر ارتباط مؤسسات المقاولات الكبرى غير الشرعيه ديمقراطيا مع الدول والمؤسسات الدولية بقانون دولى واحد أمرا غير سوى. تماما مثل تصور تشكيل نظام عالمى بخطى حدود القوميات والذي يتبع الظروف الاقتصادية.

[Diner 1993, S. 74]

ويزمركز حوالى ٩٠% من الشركات المستقلة متعددة الجنسيات فى بلاد منظمات دول التعاون الاقتصادى والتطوير OECD، والتي يلزم الأمر فيها إلى

إعادة المكاسب لأوطانها، ولو أن تأثيرها القوي يقود أوضاع السلطة في المنشآت العالمية بقوة إلى عدم التوازن. ويبدو التناقض المتمثل في اندماج الشركات المستقلة والمنظمات غير الحكومية في حكومة عولمة مما يؤثر في تحريك القوى بشأن تحمل أعباء الدول بشكل أقل بالنسبة لتكاليف المنشآت المتعددة الأطراف ولأعضائها الضعفاء. ويتضح من ذلك بشكل مبني من خلال الاعراض الديمقراطية ضد حق التصويت والمنظمات غير الشرعية في المؤسسات الدولية.

وإلى جانب العديد من أصحاب النظريات في شئون العلاقات الدولية بحسب الاشتراكيون أمثال بنيامين باربر مواقف التمويل العالمي من المنشآت الديمقراطية القومية ذات الشفافية، لأنها تراقب من قبل بلدان المجموعة الثامنة وذلك في حالة أن حكومات هذه البلدان جميعها حكومات ديمقراطية، ولتوضع تحت ضغط لا يمكن هذه المنشآت أن تستقل بطريقة ديمقراطية أكثر من الآن. ويبدو على العكس من ذلك اعتبار المنظمات غير الحكومية غير ديمقراطية من منظور عدم شفافتها وعدم انتخاب رؤسائها، حيث إنهم يمثلون أنفسهم [Barber 2002].

علاقات قوى العولمة: السيادة غير المتكافئة وسيطرة عدم الاستقرار

ينبغي لعولمة الحكومة أن تقود تغيير نظام الحكم في السياسة الدولية. وهذا يعني بالأخص الإعراض عن النموذج الليبرالي لصالح الوجه الإنساني للعولمة. ويشترط هذا مقدما تقوية المنشآت السياسية في البلاد والتي تدخل في قضايا العولمة. ولكي نسلك طريقاً اجتماعياً يقود إلى العولمة ويتواءم مع الحركات الناقدة مثل هيناب ATTAC والمنظمات غير الحكومية NGO فإنه يجب استرجاع حرية التصرف السياسية والاجتماعية. وقد أظهرت شبلي وماليزيا والصين - بزعم أنها أفضل الأمثلة الناجحة لرقابة مرور رؤوس الأموال - أنه من الممكن تحقيق ذلك في إطار حكومي حيث لم يعد للثبات في مواجهة الأزمات الخارجية يحقق أهدافه

على طريق الدول النامية المستقلة. بل فقط من خلال القيادة الديمقراطية
لنصرعات.

وعمل البنك الدولي بجدية من أجل عمليات التطوير المعقدة والتي تقتضى
التعاون المشترك والجماعى بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمنشآت
متعددة الأطراف ويستوجب على برامجها المستقبلية أن تقدم إسهاما صريحا
لدمقرطة عملاتها.

[Wolfensohn 1999, S. 24ff. u. Stiglitz 2002, S. 283ff]

وستستطيع الحركات السياسية أن تؤيد محاسبة الحكومات التي لا تضطلع بأية
مسئولية في هذا الشأن. لذلك فقد أحدثت الحركات المدنية حتى الآن الأثر الأعظم
وخاصة عندما تمارس الضغط على برلمانات مواطنيا الأصلية. ولكي نستطيع
المساس بمثل تلك الأوجه من الأعمال يجب وضع شفافية يتبعها النظام السياسى
المتواجد فى البلاد الغربية وفى الأنحاء الأخرى المترامية من العالم. ولم يظهر من
هذه الناحية التأثير المتزايد للمنظمات غير الحكومية NGOs أى سياسة على
الجانب الآخر لدول ذات ديمقراطية متزايدة، بالإضافة إلى ذلك سوف تحقق بالكاد
دمقرطة المنشآت الدولية بقوة مقولات الاندماج الوظيفية أو مجال روح الشعب
الكونية. وهنا تصطدم بنبوية عولمة الحكومة منذ الثمانينيات بنفس الحواجز التي
نقف أمام وجهات النظر [UNDP 2002, S.112ff] الداعية لإنشاء منظمة أمم متحدة
جديدة، وديمقراطية واجتماعية، وتوحى بضياغ الهيمنة بتصور ضعيف للسياسة
على حد سواء والتي على كل حال يمكن استرجاعها عن طريق هيمنة تحويل
الأموال من الخارج إلى المنشآت الدولية.

ولم يكن مصطلح السيادة فى الماضى بمعنى كمال القوى الفردية للدول.
بل كان يمثل علاقة ذات أبعاد وجوانب عديدة مرتبطة بتدعيماتها وتجهيزاتها
العسكرية وهذا يعنى أنها مرتبطة بوضعها فى النظام العالمى، وبسبب المصادر
غير الموزعة بالتساوى والتأثيرات غير المتكافئة لم تكن السيادة غير مفسمة

بالتساوى على الدول. ونظرا لتنوع وحدات سياسية ذات سيادة حزنية وأخرى بدون سيادة، فإن مصطلح السيادة الذى تم تعريفه على أساس قوة السلطة المباشرة فى العالم القديم لاتحادات الدول كان مشكوكا فيه. ويشير مصطلح السيادة إلى مصادر القوى والذى يتطلب تعارف متبادل تم تأسيسه لأول مرة من خلال التركيبية "المساواة فى السيادة لكل الدول" تلك التركيبية الخاصة بحقوق الإنسان والتي توجد فى المادة ٢.١ من ميثاق الأمم المتحدة. ورغم عدم واقعية تلك المساواة، فإنها نقيم وتشخص مصطلح "الأرض التى بلا صاحب" كهجوم للقوى الاستعمارية أو لحماية مناطق تم الاستيلاء عليها من قبل أعضاء مجتمع الشعوب.

وتمثل السيادة هنا بند حماية يتطلب تسلط دول قوية على دول ضعيفة فى أمور حدودها المعترف بها لكل دولة. وتمثل السيادة المعترف بها من قبل الأمم المتحدة والتي تجعل المنظمات متعددة الأطراف متجانسة من ناحية كمنشآت متجانسة لدول ضعيفة.

[Keohane/Nye 1989, S. 61]

وثبت أن تجانس هذه المنظمات أفضل وسيلة فعالة للاندماج فى الماضى وأنها ثقافة مدنية مقدرة فى المجتمع تسوده مساواة شكلية. ونصبح منظمة الأمم المتحدة بفضل تلك التراكيب المتضمنة هى المجال العالمى لمنافشة المشاكل المتعدية الحدود لحماية البيئة والصحة والهجرة وقضايا حقوق الإنسان والاستغلال الأمثل لعموميات العولمة. ومن ناحية أخرى يستمر انهيار القوى فى الواقع بين الدول وفقا لتشكيلات هيكلية نظام منظمة الأمم المتحدة وبين مؤسساتها، وتسيطر من خلال الأولوية للقوى النووية على مجالس الأمن ودورها البارز أمام الجمعية العامة ووفقا لحقها فى التصويت بمؤسسات التمويل الدولية IFIs.

فكلما تزايد انعكاس الموضوع فى المجالات المهيمنة مثل القوى والأمن السياسى. كلما قل تأثير مداولة هيئة الأمم المتحدة للأعمال المدنية. وبرز الانعكاس ما بين الدول بشكل غير متساو، وتقع من خلال التصرف القوى للدول المصنفة

للعولمة. وستطعم الدول القوية أن تسمح بأحوال الاختيار اتجاه المنشآت العالمية. ويقتصر في المندان الاقتصادي في حالة الاحتياج إلى مفاوضات ومحددات إعلامية في نطاق مجموعة الدول السبع الكبرى ومجموعة الدول الثلاث أو على ترتيبات إقليمية. ولم تعد في إطار حفظ السلام تخطيط منظمة الأمم للأمن الجماعي وموانع العنف أمراً غير فعال. وتواجه القوى المسيطرة بالولايات المتحدة والصين وروسيا وفرنسا في شؤون التوازن الأمني بعالم معارض، وذلك بدون محاولات تشكيل قوى مضادة إقليمية للخروج بأي حال نحو تدعيم مطالب العالم.

[Link, 1998, S. 136-142]

ويتم منذ نهاية الحرب الباردة استغلال نظام الأمم المتحدة مراراً من أجل مشروعة تدخلات الأزمات العسكرية والتي نفذتها الولايات المتحدة الأمريكية أو من خلال تحالفاتها. ويمثل عدم التجانس القوى بين الدول وضعاً سلبياً على سبيل المثال في شأن قدرة الدول الكبرى والسياسة المطلقة في الشؤون العالمية وفي شؤون بينية وفي الإشراف على التمويل أو الترضية العالمية من الاحتياجات الضرورية اتجاه التغذية والسكن والصحة ومن خلال إيقاف حق الفيتو.

[Strange 1995, S.71]

وتلعب ميادين مهمة دوراً في شأن في السياسة الدولية خارج نطاق المنشآت الدولية وخاصة عندما يتضاءل دور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير في تلبية المساعدات طبقاً للرغبة الجماعية للمجموعة [Stiglitz 2002, S. 29]. وعندما يوجه مجلس الأمن لمنظمة الأمم الاتهام حول تراخيص مجالات التأثير وسياسة السلطة [Czempiel 1994, S. 803].

ومن ثم أصبح الهدف والمضمون الحقيقي لديمقراطية تلك المؤسسات غير واضح. وتقع المشكلة الحيوية والمحيرة في مشروعية العجز في الميراثية غير المرتبطة بمسئولية هؤلاء، ولكنها مسئولية كل دولة لم تمهد لأعمالها أو تجاهل العمل القانوني والذي تمتلك فيه منظمة الأمم الحق وفق ميثاقها أمام كل

المنشآت المتعددة الأطراف والمواثيق الأخرى. ولكي يتم بقوة مشروعنة الأمم المتحدة والمنظمات المرتبطة بها يستلزم انتقال القدرات من جانب كل الأعضاء، حتى يمكن إزالة وتلاشي سوء الظن للدول الضعيفة أمام ألياتها، الأمر الذي يمثل حالياً التخلي الجزئي عن مميزات القوى النسبية من جانب الدول الكبرى - أي تحديد الذات - الذي من المحتمل أن يكون غير واضح. وعلى الأقل من قبل الولايات المتحدة الأمريكية التي تتلفظ بوعيتها المسيطر في قبول مثل هذا القرار للمؤسسات متعددة الأطراف والتي توافق على الاهتمامات القومية وتعريفاتها الذاتية.

[Barry/Lobe 2002; Layne 2002]

ويمثل رفض الولايات المتحدة الأمريكية لبروتوكول كيوتو للتقليل من انبعاث الغازات السامة والإبرام المنفرد لعقد هيئة ABM للحد من السلاح النووي ورفض الاتفاقيات الخاصة بعدم التوسع في استخدام الأسلحة البيولوجية والظروف الخاصة تجاه منظمة التجارة العالمية WTO وآلية مؤسسات التمويل الدولية IFIs من خلال المصالح الذاتية الإستراتيجية.

ويحدث كل هذا من خلال دورة التصادم مع مطالب السياسة العالمية وفي رفضها لمحكمة العدل الجنائية الدولية الدائمة وحيث لا تبالي الولايات المتحدة الأمريكية بحلفاتها في مجلس الأمن بهيئة الأمم المتحدة وتؤكد الانتقال الى السياسة الفردية في التساوى الذي تبناه فيرنر لينك Werner Link في سياسة الهيمنة الفردية. [Link 1998, S. 120]

وعندما تصر الولايات المتحدة الأمريكية كأحد الممثلين الأقوياء في السياسة الدولية على أولوية الأمن القومي ومن ثم تتلقى العلاقات الدولية ودون التراخي ضربه صاعقة، ولذلك يشخص أولريش مننسل Ulrich Menzel أنه مع نهاية ازدواجية نظريات السيطرة نكتسب أهمية جديدة.

وثمة أمر غير معروف على أية حال عما إذا كانت دورة اليمين الأمريكية الجديدة والتي يحدث عنها متسل بأنها الثبات والاستقرار المسيطر لذاته وأنها ستسلك الطريق الهادم والمخيف الذي تخشاه سوزان سترينج Susan Strange.

الاندماج الإقليمي: التأثيرات الواضحة للاتحاد الأوروبي

تمثل اتفاقيات الاندماج الإقليمية حاليًا الصورة السائدة التي تتعاون فيها البلاد متجاوزة الحدود. وأن رؤى الديمقراطية الشعبية والتأميم الذي يتعدى حدود الوطن بات أمرًا ملحوظًا لدى الاتحاد الأوروبي. وهذا هو مشروع الاندماج الإقليمي الوحيد الذي يتم فيه نقل جزء من سيادة الدول إلى مؤسسات تتعدى حدود القومية، إلا أن الوقت لم يحن بعد لإمكانية إقامة مجتمع عالمي أو ديمقراطية تفوق القومية، غير أن الخبرات الأوروبية تشير إلى أن الاندماج الإقليمي يحتاج إلى مؤسسات سياسية قوية، وأنه يجب أن تقوم السياسة الناجحة متعددة الأطراف بمقاومة الرغبة في السيطرة من جانب بعض الدول.

إن حالة الضعف التي تعيشها الأمم المتحدة وهاكل القوة السياسية العالمية تترك مساحة ضئيلة للأمل في إقامة أنظمة حكم عالمية. ونعد اتفاقية الاندماج الإقليمي (RIAs) التي تبرمها الدول لكي تعمل حسابًا للتريخ الإقليمي لعلاقاتها التجارية ولمصالحها السياسية المشتركة، الطريق القريب من الواقع لاسترجاع القدرة على المفاوضات السياسية. وتعتبر الأقلمة (التقسيم إلى أقاليم) الاقتصادية والسياسية، وليست العولمة، هي الاتجاه العالمي السائد في الوقت الراهن. كما أسهمت اتفاقيات الاندماج الإقليمي (RIAs) بشكل فعال في اتساع رقعة السوق العالمي مثل اتفاقية الجات، ولا تعتبر استثناء ولكنها متممات لتحرير العالم من القيود [Bergstin 1996]، ولقد بلغت التجارة الإقليمية الداخلية لمنطقة التجارة الحرة في عام ٢٠٠٠ ثلث التجارة العالمية تقريبًا، وإذا أضفنا إلى ذلك التعاون

الاقتصادى الأسوى الباسفيكى. الذى تم الإعلان عن انعقاده فى السنوات المقبلة. بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والصين (APEC). فيه سوف يرفع النسبة إلى ٦٠% تقريبا. والمجدير بالذكر أنه قد تم تسجيل أكثر من ١٤٠ اتفاقية تجارية فى مستهل الألفية الجديدة من بينها ٩٠ اتفاقية تم إبرامها منذ تأسيس منظمة التجارة العالمية (WTO).

وبالنظر إلى هذا الاتجاه العام فقد تغيرت الأنظار بالنسبة للاندماج الإقليمى. كما يتم أيضا رفض تلك الاتفاقيات التجارية الثنائية الإقليمية من وجهة نظر التعددية الليبرالية، وذلك بسبب أنها تفرق بينها وبين طرف ثالث، كما يتم أيضا رفض تلك الاتفاقيات بسبب تقسيمها للاقتصاد العالمى.

غير أن خبرات العقد الماضى قدمت تقريبا جدبا يكمن فى أن الأظمة تبدو الآن كخطوة ليبرالية متقدمة، وفى نفس الوقت خطوة للتعاون السياسى [World Bank 2001b]، أولا: لأنه ليس بالضرورة أن يودى الاندماج الإقليمى إلى تكوين كيانات منفصلة حلف جنار الإقليمية المنعزلة، ولكنها على العكس من ذلك فقد حركت قوة ما لإدخال نول أخرى.

وثانيا: لأن هناك دوافع اقتصادية وسياسية تحتل مكانة الصدارة، فالمفاوضات والعقود والعلاقات بين النخب والانلاقات العابرة للحدود يمكن أن تؤثر فى بناء الثقة وأن تقلل من حدة الصراعات الإقليمية، وأن يودى الالتزام بالأهداف الإقليمية للبلدان المختلفة إلى استقرار الديمقراطية والإصلاحات السياسية نفسها فى مقابل المعارضة السياسية الداخلية.

وثالثا: يمكن أن يجلب الاندماج الإقليمى تنافس إيجابى وتأثيرات معيارية وكذلك جذب قوى للاستثمار الخارجى فى الأسواق المحلية الواسعة. ولو تحققت تلك الفوائد المحتملة لاتفاقية الاندماج الإقليمى، لتعلق الأمر حينئذ بأسلوب المفاوضات ونزاهتها وليس شرط الحدود الجيوسياسية، ومع ذلك فإن هناك احتمالا كبيرا بأن تكون هى الفرصة الوحيدة للدول الفامبة والدول حديثة العهد لمواجهه

المخاطر المنتظمة للعولمة، مع وجود احتمال ضئيل بأن تكون الفرصة ضماناً للحماية من التهميش. [Altwater/Mankopf 1996 S. 409-502]

ومتناول الحديث هنا ليس تأثيرات الدلائل الاقتصادية للاتحاد الأوروبي فحسب، بل أيضاً على وجه الخصوص التأثيرات السياسية لمشاريع الاندماج مع الأحزاب الأخرى من العالم. وقد اتبقت هذه التأثيرات من الوضع الجيوسياسي نفسه مثل نظام هينات البريتون وودز وهي رمز لمشروع أكثر نجاحاً يرتبط بالنمو وبالمؤسسات الوقفية من أجل السلام ويعرض المكافحة المؤسسة لمنطقة التجارة لأمريكا الشمالية [NAFTA].

والمقصد الأساسي الجيو سياسي والمؤكد بمتطلبات الاندماج لخطه مارشال له ثلاثة أهداف:

- أن يمنع التعاون الأوروبي من إعادة شن حرب من قبل ألمانيا.
 - أن يصبح أوروبا المزدهرة عضواً في السوق العالمية.
 - ينبغي أن يضع تعاون الدول الأوروبية الرئيسية حداً للتوسع الشيوعي.
- وقد اعتمد نجاح هذا المشروع على تكاليف الأهداف السياسية والاقتصادية الذي أدى إلى تخطي العديد من الأزمات الموجودة، وإلى إتاحة توسع تدريجي مثل تعميق الشراكة.

إلا أن التنسيق الأول في الطاقة والإنتاج المعدني تركز على السياسة الزراعية المشتركة، وعلى السياسة التنموية والسياسة المالية. وتم تقوية الإطار التعاقدى بتخفيض الرسوم الجمركية وقصر التجارة على المنافسة المشتركة والسياسة المالية والتي تشمل حالياً السياسة الصناعية والبيئية وسياسة التكافؤ. ويمثل التقارب الهدف المعلن لسياسة الاتحاد الأوروبي والذي يعمل وفقاً للمادة الثانية للميثاق المشترك على تشجيع الترابط الاقتصادي والاجتماعي وبشجيع التكافؤ بين الدول الأعضاء. وقد استجاب الاتحاد الأوروبي من ناحية للفولرو

الإقليمية الضخمة والتي تظهر عند إدراك التباينات الإقليمية على أنها ضرب من الشراكة. ومن ناحية أخرى فقد هبّ الاتحاد الأوروبي صناعاته التقليدية لطرد السوق العالمية المتغيرة من خلال إجراءات وقائية مؤقتة. وتكثيف الفدرات وممارسة إستراتيجية السيسة الصناعية فى صناعة الطيران وعلوم الفضاء. وتتوسع دائرة الست دول الأعضاء للمؤسسين لتشمل خمس عشرة دولة. ومن المزمع أن تشمل سبعا وعشرين دولة فى المستقبل القريب. وعلاوة على ذلك يسعى الاتحاد الأوروبي مع اثنتى عشرة دولة مظلة على التلال الجنوبية والشرقية للبحر الأبيض المتوسط إلى تكوين منطقة تجارة حرة أورو متوسطة بحلول عام ٢٠١٠، والتي يتم تزويدها بموارد كبيرة من خلال اتفاق برشلونه.

وقد ترتب على حرية حركة البضائع، حرية التنقل للمواطنين، وذلك باستخدام جواز سفر أوروبى موحد وحق التصويت فى الانتخابات المحلية لدول الاتحاد الأوروبى. وقد تقدم الاتحاد الأوروبى اليوم بشكل واسع لدرجة أنه تم تداوله فى أحد الدساتير الأوروبية. ويعد تدوين الإنجازات المشتركة بالنسبة للدول الأوروبية ضرورة حتمية للصمود أمام المصير المجهول الخفى فى الإطار الاجتماعى الذى يقدمه النظام الاقتصادى العالمى السائد اليوم". [Habermas 2001]

وفى الواقع واجهت تلك الاختراقات المهمة لإنتاج السوق الداخلية أو النقد المشترك تحديات جيواقتصادية وسياسية، وبصفة خاصة تلك التى ترجع اليوم إلى العولمة. وفى منتصف الثمانينيات تم تنشيط الاندماج من أجل سد الفجوة التكنولوجية للولايات المتحدة واليابان وذلك من خلال تعميق السوق المشتركة وإلغاء الرقابة على رأس المال والسياسة التكنولوجية التى من شأنها أن تمنح تقلا مدنيا لدرع الفضاء الأمريكى. وقد استفاد أعضاء الاتحاد الأوروبى بدخول اليورو من التجربة الفاشلة للسياسة المالية التعاونية عبر المحيط الأطلنطى، وضعف نظام سعر الصرف الخاص بها فى تجنب انفجار أسعار الصرف المتغيرة للسوق

المشتركة. وكانت العولمة وخطوات تعميق الاندماج الإقليمي في كلتا الحالتين وجهان لعملة واحدة.

ويرجع ذلك إلى بنائها المؤسسي الفريد، حيث استطاعت تلك الحركة أن تتوسع بشكل أكبر، وأيضاً إلى عدم إمكانية تفكك الاتحاد الأوروبي بسهولة إلى دول متنافسة. وقد خلف الاتحاد الأوروبي وهو مشروع اندماجي فريد في العالم، نظاماً متعدد الأبعاد من أنشطة خاصة، ويمكن أن يقيس المبادئ الديمقراطية.

ويشمل المستوى الدولي للاتحاد الأوروبي اللجنة الأوروبية والمحكمة الأوروبية والبرلمان الأوروبي والبنك المركزي الأوروبي (EZB)، ولا مفر لتلك الهيئات خلافاً لكونها مؤسسات دولية أن تصدر قراراتها بشكل مستقل بغض النظر عن المنظور القومي وأن تأذن بالتدخل في سياسات أو تشريعات الدول عندما تتعارض مع المعاهدات المشتركة أو توجهات الاتحاد الأوروبي أو المنظمات.

وقد تم تحرير اللجنة الأوروبية التي اعتبرت في السنوات الأولى أنها مركزاً حيوياً للسياسة المشتركة وصورة مسبقة لحكومة أوروبية من البيروقراطية عن طريق القدرات المحدودة، وتقوم اللجنة الأوروبية بإعداد مشاريعها مع مراعاة الاهتمامات الجماعية المختلفة ومراعاة قرارات البرلمان الأوروبي، كما تعمل على تقديم مجلس مشترك يتألف من الدول الأعضاء للاتحاد الأوروبي (مجلس الوزراء حتى عام ١٩٩٣) والذي يقرر في النهاية أن تصبح نصوص مسودات اللجنة التشريعية قانوناً مشتركاً. ويقوم المجلس الأوروبي الذي يتألف من رؤساء الحكومات الأوروبية ببناء موازنة ثانية مدونة عام (١٩٨٧) للمؤسسات الدولية واتخاذ وظائف مبدئية مهمة لمزيد من التطوير الجماعي.

وتعتمد القدرة التكاملية الملحوظة لنظام الاتحاد الأوروبي على التوازن بين المنظور الدولي والاهتمامات القومية من ناحية، وعلى شرعية الاندماج من خلال تمثيل الدول الصغيرة ومن خلال الديمقراطية التدريجية من ناحية أخرى. فالقبيل بالسببة لقوة ترابط نظام الاتحاد الأوروبي هو الموازنة ضد الهيمنة السياسية للدول

العظمى لاسيما الجمهورية الألمانية الاتحادية واستعدادها لقبول ذلك. وتمثل الدول الصغرى فى جميع اللجان بعدد أصوات أكثر من عدد شعوبها، وتستطيع فى فضائنا معينة أن تستخدم حق الفيتو. ويستند الاتحاد الأوروبي بالنسبة لشرعيه الديمقراطيةه طبقا للدستور على ثلاثة مستويات:

أولاً: من خلال التصديق على بنود المعاهدة من قبل برلمانات الدول الأعضاء.

ثانياً: أن يتم إنشاء مجلس أوروبى يتألف من أعضاء الحكومات المنتخبة.

ثالثاً: أن يتألف مباشرة من البرلمان الأوروبى المنتخب مباشرة منذ عام ١٩٧٩.

وبالرغم من كل الشكاوى من عدم الكفاءة والعجز للديمقراطي، اتعقدت آمال كبيرة على إنجازات دمج الاتحاد الأوروبى فى إصلاح المؤسسات الدولية. وأهمية الاتحاد الأوروبى لا تكمن فى كونه أوروبيا وإنما فى كون أنه له الريادة فى تشكيل حكم قومى.

[Giddens 2001, S. 101]

ولهذا فإن البرلمان الأوروبى يبدو كمنوذج لبرلمان الأمم المتحدة وفى نفس الوقت كجسر لنظام العولمة الشامل. ولربما استطاع المجتمع الأوروبى - كما صاغها يورجن هابرماس Jürgen Habermas فى كتابه الصادر عام ١٩٩٨ فى صفحة ١٦٩ بحذر شديد - أن يضع أهميته فى كفة ميزان السياسة العالمية. وتتحرك رؤى هذا النوع فى التقاليد المشتركة للفيدياليين العالميين والأوروبيين والتي ترجع إلى السنوات الأولى للأمم المتحدة واقترب تأسيس الاتحاد الأوروبى.

[Niess 2001, S. 73ff]

وتكمن أهمية تلك القومية فى تطبيقها العلمى المباشر، حيث يتم السعى إلى التقدم العلمى لديمقراطية السياسة العالمية، وإلى تقديم دولة قومية أو استراكية قومية من خلال مشروع اندماج إقليمى متكامل تنص عليه الدول فى أى وقت.

ووجب أن تظهر كفاءات هذا النظام على الأرجح في أوروبا عندما تحقق العولمة مجتمعا عالميا.

وهنا تظهر هوة عظيمة بين العولمة وبين تجارب الاندماج الأوروبي، وذلك لأن السلطة الوطنية للاتحاد الأوروبي كانت دائما مجرد عنصر في إطار نظام متعدد الأبعاد، كما هو مبين أعلاه وليس مجرد قبول لتلك الحالة القومية المطلوبة الآن لأجل العولمة. وأى دور تلعبه اللجنة الأوروبية (منشأ السلطة القومية) في صياغة السياسة الأوروبية يتعلق بتنمية القطبين الآخرين لنظام الاتحاد الأوروبي، الأمر الذى أدى إلى فقدان تنمية التأثير على المباحثات الحكومية الدولية وعلى مجلس الاتحاد الأوروبي وبصفه خاصة بعد ولاية جاك ديلور. (Jacques Delors).

وعلى الرغم من وجود غالبية عظمى من الأصوات استطاعت دول فردية من حجب قرارات أوروبية واسعة تتعلق بسياسة اللجوء والسياسة الضريبية وسياسة التجارة الخارجية وسياسة الهيكل ومنع استخدام حق الفيتو فى تلك القرارات. وقد تمت موازنة الاتحاد للنقدى نفسه - الخطوة الدولية الواسعة فى السنوات الأولى - بشكل مرن من خلال مبدأ التبعية. ونظرا لسياسة الموازنة والسياسة الاجتماعية والعمالية (فى إطار توطيد الاتفاق) دائرة اختصاص الدول الأعضاء والتي تكون محل ثقة من السلطات التنظيمية. [Müller 1999, S. 22-26]، ويجب فى الوقت ذاته أن تقابل قضية المجتمع الأوروبي بوجهة نظر معاكسة؛ وذلك ليظل الترابط السياسى فى ظل التنظيم المنصوص عليه على الصعيد الدولى. غير أن التمويل الذاتى المهمش للاتحاد الأوروبي وغياب السياسة الاجتماعية الأوروبية من قبل الصناديق المدرجة تشيد بأن الاندماج الاجتماعى لا يزال فى إطار القومية. فينبغى ألا تتعلق الآمال بإقامة دولة تعمل من أجل الرفاهية.

[Leibfried/Pierson 1998, S. 14; vgl. Scharpf 1999, S.76ff]

ونادرا ما يصمد المجتمع الأوروبي كمجتمع أمام النظرة الاجتماعية، وأمام مقارنة دخول مواطنى الاتحاد الأوروبي التى توزع بشكل غير متساو عما هو حادث فى الولايات المتحدة الأمريكية، كما يتزايد التناقض الإقليمى بين الدنمارك

واليونان وبين نيويورك وغرب فريجنيا، ويتم البحث في الاتحاد الأوروبي عن آليات التعويض لتخفيف المخاطر الإقليمية غير المتوازنة دون جدوى وذلك مثل الموجودة بين الولايات المتحدة الأمريكية.

[Galbraith u.a. 1999]

وينظرة أكثر قرباً على السوق الداخلية المعلنة منذ عقد من الزمان، نبين أنه ليس فقط أسواق العمل الأوروبية بل أيضاً أسواق الإنتاج ورأس المال موزعة بمقياس مبهز بامتداد الحدود القومية. [OECD 2000, S 179ff]

وتنظم العلاقات بين أجور العمل ورأس المال عن طريق الهياكل التنظيمية ونظام الأجور، [Platzer 2002]. ولا عجب أن الولاء السياسي أيضاً سربط في المستقبل بالنظم الحزبية الوطنية والهيئات والجماهير. ويمثل ذلك أيضاً أمراً مزعجاً بالنسبة لأنصار المجتمع المدني الأوروبي: حيث يؤدي هذا غالباً في أوروبا إلى حدوث تعبئة ومعارضة سياسية في إطار قومي ويشير تسعين بالمائة إلى مواضيع وطنية أو إقليمية [Rucht 2000]. وتشكل الهويات السياسية التي هي بطبيعة الحال، ليس فقط من مستوى تحتي، وإنما عبر ديمقراطيات دول الرفاهية [Offe 2002]. وتتم أيضاً النخبة التي تتألف منها أوروبا من مستوى علوى بمسارات توظيف قومية، واتخذت موقف قومي بارز لأوروبا. وكانت القومية الأوروبية في ألمانيا رد فعل مقبول للماضي الذي انصف بالنازية. وفي فرنسا تعد أوروبا نقلاً سياسياً عالمياً بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وهي أيضاً معقل المدنية في مواجهة قبضة الحضارة الصناعية على أنماط الحياة الخاصة، ولهذا فإن حركة العولمة الناجحة هنا لم تكن عن طريق الصدفة.

وينضح الموقف البريطاني تجاه أوروبا من خلال علاقة لندن الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية وبالتقاليد العريقة للسيادة البرلمانية. وعند الحديث عن الهوية الأوروبية نجد أنها لا مركزية، فالسياسة الأوروبية ليست عابرة للقومية فحسب، بل هي منظمة حكومية دولية ثلاثية الأقطاب متجاوزة لحدود القومية ويكمن داخل هذا الاتفاق إدراك المشاكل المنقسمة بين النخبة السياسية والتعليم

المؤسسى والتي تخضع فى نهاية الأمر لحركة التداخل السياسية المتقدمة. وربما يتكون داخل تلك الظروف المثيرة فهم دولى متغير يودى إلى وعى خاص بتنوع الثقافة الأوروبية والتي ترتبط بالملكية المشتركة.

وترتكز أهمية الخبرات الأوروبية من أجل اندماج عابر للحدود على محورين أساسيين: إذ يكمن ذلك أولاً فى مزايا إستراتيجية التوسع الإدارية ولست الليبرالية وتقوم هذه المنهجية على أن الاندماج يفكر إلى أهداف سياسية بالدرجة الأولى، تلك الأهداف التي يمكنها أن تعاش ما يسمى بالأزمات الاقتصادية، ومن هنا استوجب وجود أنظمة عامة يتم فيها التحالف على انتداب لبعض السادات مع تنازل الكبار من الدول الأعضاء عن السيادة، حيث تم تحويل الدكتاتوريات فى جنوب أوروبا إلى بلاد ديمقراطية بشكل ناجح دون المساس بالأنظمة السياسية والتي أتاحت العبور إلى السوق الاقتصادية الحرة، ويعمل انضمام دول شرق أوروبا إلى الاتحاد على دعم بنيتها التحتية وتقوية حقوقها الدستورية وعلاوة على ذلك فقد يودى العمل بقانون الاتحاد الأوروبي إلى تخلص أوروبا الوسطى من الأيديولوجيات القومية ومشكلات الأقليات والنزاع على الحدود فى أوقات ما بين الحروب. [Müller 2001, S. 1162ff.]

ومن ناحية أخرى سوف يتواجد المرشحون للانضمام بعدد من الأصوات فى القريب العاجل فى هيئات الاتحاد الأوروبي، والذي يتقاضى بدوره عن الأوزان الاقتصادية لتلك الدول، ويتم هذا الانتداب لتلك السادات السابق ذكرها من خلال حقوق المشاركة الديمقراطية، ومما لا جدال فيه أن تأثير الإصلاح الديمقراطى للاتحاد الأوروبي قد انتقل فى إطار الاتفاقية المشتركة إلى روسيا وأسيا الصغرى والمنطقة الجنوبية للبحر المتوسط.

وبعد التأثير للاتحاد الأوروبي على قضايا العولمة بمثابة المحور الثانى الذى يركز عليه هذا الاندماج وذلك عن طريق الربط بين قضايا التجارة والتنمية والديمقراطية وكذلك عن طريق تنمية الأنظمة متعددة الأطراف، الأمر الذى يعطى

الأمل لسوزان سترينج في إمكانية بناء قوة مضادة لحصار السياسة العالمية الهدام
والذى يمثلها حق الفيتو الأمريكى فى الأنظمة العالمية وكذلك تنشيط تحالفات مع
مجموعات من الدول الأخرى.

[Strange 1995, S. 71]

ولقد عمل ظهور "اليورو" على الأقل من الناحية النظرية على تحسين
مؤهلات التعاون المالى فى أوروبا وخارجها ولفت أنظار غيرها من الأقطار
والدول، وعلى صعيد الاتفاق التجارى المتبادل، فقد وصلت المنتجات المشتركة
للاتحاد الأوروبى إلى أفريقيا والشرق الأوسط ومنطقة الكاريبى متحررة من
الظروف السيادة التى تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على عملائها فى منطقة
التجارة الحرة الأمريكية.

ولا يستبعد من جانب سياسية التنمية على أوروبا، أن تقوم على إعادة بناء
دول أكثر مهارة كخطوة أساسية فى إقامة نظام عالمى يفوق النظام الأمريكى الذى
يعتمد فى المقام الأول على الحلول العسكرية. [Mauil 2002, S. 24ff]

ولابد أن تظهر أوروبا أمام العالم الخارجى فى صور اتحاد رشيد وقادر
على التفاوض لكى يتسنى لها أن تنشر صيغ التعاون المتكافئ فى كل المنظمات
السياسية العالمية.

المصادر والمراجع

Albrow, Martin (1998): »Auf dem Weg zu einer globalen Gesellschaft?«, in: Beck, Ulrich (Hg.) (1998): Perspektiven der Weltgesellschaft, Frankfurt/M.

Alvarez, Pablo (2001): »The Politics of Income Inequality in the OECD«, Luxembourg Income Study Working Paper, Nr. 284, Differdange.

Anan, Kofi A. (2001): We the Peoples. The Role of the United Nations in the 21st Century, New York

Apter, David (1991): »Institutionalism Reconsidered«, in: International Social Science Informations, Nr. 129; S. 463 - 481.

Atkinson, Anthony B. (1999): "Is Rising Income Inequality Inevitable?

A Critique of the Transatlantic Consensus«, in: WIDER Annual Lecture, Nr. 3, Helsinki

Barber, Benjamin (1995): Jihad vs. Mc World, New York

Barber, Benjamin (2002): »Als Produktionssystem ist der Kapitalismus im Niedergang begriffen «, in: Frankfurter Rundschau, 23. 1.2002

Barry, Tom/Jim Lobe (2002): »U.S. Foreign Policy«, in: Foreign Policy in Focus, Policy Report, April 2002 (www.fpiif.org)

Beck, Ulrich (1998): Was ist Globalisierung Frankfurt/M.

Berger, Peter L. (1992): »The Uncertain Triumph Of Democratic Capitalism«, in: *Journal of Democracy*, Bd. 3, Nr. 3, 7-16

Bergsten, C. Fred (1996): »Competitive Liberalization and Global Free Trade. A Vision for the Early 21st Century«, in: *APEC Working Paper*, Nr. 96-15 (www.apec.org)

Bergsten, C. Fred/Henning, C. R. (1996): *Global Economic Leadership and the Group of Seven*, Washington, D.C. Bertrand Maurice (1995): »Development of Efforts to Reform the UN«, in: Roberts, Adam/Benedict Kingsbury 1995

Bhagwati, Jagdish (1998): *Fifty Years - Looking Back, Looking Forward*, Symposium on the World Trading System (www.wco.org) .

Bhagwati, Jagdish (1999): *Globalization: The Question of »Appropriate Governance*, (www.wto.org),

Bird, Graham (1987): *International Financial Policy and Economic Development*, London

Birdsall, Nancy u. a. (2000): »Stuck in the Tunnel? Is Globalization Muddling the Middle Class?«, in: *Luxembourg Income Study Working Paper*, Nr. 277, Differdange

Bishop, Matthew (2000): »A Survey of Globalization and Tax«, in: *The Economist*, 29. 1. 2000.

Brand, Ulrich. u. a. Hg. (2000): *Global Governance- Alternativen zur neoliberalen Globalisierung?*, Münster

Bretton Woods Commission (1994): Bretton Woods: Looking to the Future, Washington, D.C.

Brühl, Tanja u. a. (Hg.) (2001): Die Privatisierung der Weltpolitik, Bonn Bundesministerium der Finanzen (2002): Monatsbericht Juni 2002, Berlin

Burniaux, Jean-Marc u. a. (1998): »Income Distribution and Poverty in Selected OECD Countries«, in: OECD Economics Department Working Papers, Nr. 189, Paris

Camilleri, Joseph/Jim Falk (1992): End of Sovereignty?, Aldershot Carey, David/Tschilguirian, Harry (2000): »Average Effective Taxes on Capital, Labour and Consumption«, in: OECD Economics Department Working Paper, Nr. 258

Carothers, Thomas (2002): »The End of the Transition Paradigm«, in: Journal of Democracy, Bd. 13, Nr. 1, S. 5 - 21.

Carroll, Eero (2000): »Globalization and Social Policy. Social Insurance, Institutions, Trade Exposure and Deregulation in 18 OECD Nations 1965 -1995«, in: Year 2000 International Research Conference of Social Security, Helsinki

Caufield, Catherine (1997): Masters of Illusion. The World Bank and the Poverty of Nations, London

Cavanagh, John u. a. (2002): A Better World is Possible. Alternatives to Economic Globalization, San Francisco (www.ifg.org)

Couvrat, Jean-François/Nicolas Pless (1993): *Das verborgene Gesicht der Weltwirtschaft*. Münster

Crook, Clive (2001): »Globalization and its Critics. A survey of Globalization«, in: *The Economist*. Sept. 29th, 2001.

Czempiel, Ernst-Otto (1994): »Kollektive Sicherheit – Mythos oder Möglichkeit?«, in: *Ö Merkur*, Nr. 546/547, S. 790 – 803.

Dahl, Robert A. (1959): *Preface to Democracy Theory*. Chicago.

Dahl, Robert A. (1971): *Polyarchy*, New Haven

Dahl, Robert A. (1989): *Democracy and Its Critics*. New Haven

Dahl, Robert A. (1992): »Why Free Markets are Not Enough«, in: *Journal of Democracy*. Bd. 3, Nr. 3, S. 82 – 89

Dahl, Robert A. (1993): »Why All Democratic Countries Have Mixed Economies«, in: Chapman, John/Ian Shapiro Hgg. (1993): *Democratic Community*, New York

Dahrendorf, Ralf (2002): *Die Krisen der Demokratie*, München

Danaher, Kevin/Anarudha Mittal (2002): *Ten Reasons to Abolish the IMF & World Bank* London

Deutsche Bundesbank (1997): *Weltweite Organisationen und Gremien im Bereich von Währung und Wirtschaft*, Frankfurt/M.

Deutsche Bundesbank (2000): »Electronic banking aus bankenaufsichtlicher Perspektive«, in: *Monatsbericht*, 52. Jg. Nr. 12, S. 43 – 59

Diamond, Larry (1996): »Is the Third Wave Over?«, in Journal of Democracy, Bd. 7, Nr. 3, S. 20 - 37.

Diner, Dan (1993): Weltordnungen, Frankfurt/M.

Divine, Robert A. (1967): Second Chance. The Triumph of Internationalism in America During World War II, New York

Doel, Hans van den/Ben van Velthoven (1993): Democracy and Welfare Economics, Cambridge

Dollar, David/Aart Kraay (2001): »Trade, Growth, and Poverty«, in: World Bank Working Paper, Nr. 2587, New York

Dornbusch, Rüdiger/Sebastian Edwards (1991): » The Macroeconomics of Populism«, in: dies. (Hgg.) (1991): The Macroeconomics of Populism in Latin America, Chicago

Easterly, William (1999): How did highly indebted poor countries become highly indebted? Reviewing two decades of debt relief, Washington, D.C. (<http://econ.worldbank.org>)

Easterly, William (2000): The Effect of IMF and World Bank Poverty Programs on Poverty, Washington, D.C. (<http://econ.worldbank.org>)

Eatwell, John/Lance Taylor (1999): »Towards an Effective Regulation of International Capital Markets«, in: Internationale Politik und Gesellschaft, 3/1999, S. 279 - 286.

Eichengreen, Barry (1996): Globalizing Capital, Princeton

Eichengreen, Barry (1999): Towards a New International financial Architecture», Washington, D.C.

Einhorn, Jessica (2001): »The World Bank's Mission Creep?«, in: Foreign Affairs, Sept./Oct. 2001, S. 22 - 35

Eriksson, Mikael u. a. (2002): »Patterns of Major Armed Conflicts 1990-2001 «, in: SIPRI: Yearbook 2002, Oxford.

EZB (2002): »Jüngste Entwicklungen in der internationalen Zusammenarbeit«, in: Monatsberichte, Februar 2002, S. 59 - 72

FATF (2000): Report on Money Laundering Typologies 1999 - 2000, Paris

Fishlow, Albert/Karen Parker (2000): "The New Inequality in the United States«, in: dies. (Hgg.) (2000): Growing Apart: The Causes and Consequences of Global Wage Inequality, New York

Florini, Ann M. (Hg.) (2000): The Third Force. The Rise of Transnational Civil Society; Washington

Forrester, Vivian (1997): Der Terror der Ökonomie, München

Freedom House (2002): Freedom in the World 2001-2002, New York

Frein, Michael (2002): »Die Globalisierung von Rechten an geistigem Eigentum«, in: Prokla, Heft 126, S. 103 - 125

Friedman, Milton (1953): »The Case for Flexible Exchange Rates«, in: Goddard, C. Roe u. a. (Hgg.) 1996

- Friedman, Milton (1984): *Kapitalismus und Freiheit*, Berlin
- Fues, Thomas/Brigitte Harmm (Hgg.) (2002): *Die Weltkonferenzen der 1990er Jahre*, Bonn
- Fukuyama, Francis (1992): *The End of History and the Last Man*, London
- Furet, Francois (1990): 1789-1917, »Rückfahrkarte«, in: *Transit*, Heft 1, 1990, 48-62
- Gaddis, John Lewis (1992): *The United States and the End of the Cold War*, Oxford
- Gaddis, John Lewis (1996): *Now We Know. Rethinking Cold War History*, Oxford
- Galbraith, James u. a. (1999): »Inequality and Unemployment in Europe - The American Cure«, in: *UTIP Working Paper*, Nr. 11, Austin: LBJ School of Public Affairs
- Galbraith, James K. (1998): *Created Unequal: The Crisis in American Pay*, Washington, D.C.
- Giddens, Anthony (1999): *Der dritte Weg*, Frankfurt/M.
- Giddens, Anthony (2001): *Entfesselte Welt*, Frankfurt/M.
- Gilpin, Robert (1987): *The Political Economy of International Relations*, Princeton

Goddard, C.Roe u. a. (Hgg.) (1996): International Political Economy, Boulder, Col.

Goldstein, Morris (2000): »Strengthening the International Financial Architecture«, in: IIE Working Paper, Nr. 00-8, Washington, D.C. (www.ii.org)

Goldthorpe, John H. (2001): Globalization and Social Class, MZES (Mannheimer Vorträge 9), Mannheim

Greenwood, Jeremy (1999): »The Third Industrial Revolutions:

Technology, Productivity, and Income Inequality«, in: Cleveland Federal Reserve Economic Review, 2/1999, 2-12

Grefe, Christiane u. a. (2002): Attac. Was wollen die Globalisierungs - kritiker?, Berlin

Gropp, Reint/Kristina Kostial (2000): »FDI and Corporate Tax Revenue: Tax Harmonization or Competition?«, in: Finance & Development; Bd. 38, Nr. 2, 10-13

Guirián, Manuel (1981): Fund Conditionality, Washington, D.C.

Habermas, Jürgen (1998): Die postnationale Konstellation, Frankfurt/M.

Habermas, Jürgen (2001): Warum braucht Europa eine Verfassung?«, in: Die Zeit; Nr. 27/2001

Hardach, Gerd (1994): Der Marshall-Plan, Stuttgart

Hayek, Friedrich (1991): Die Verfassung der Freiheit. Tübingen
Heitmeyer, Wilhelm (2001): Autoritärer Kapitalismus,
Demokraticentlehnung und Rechtspopulismus«, in: Loch, Dieter/Heitmeyer,
Wilhelm (Hgg.) 2001

Held, David (1995): Democracy and the Global Order, Oxford.

Helleiner, Eric (1994): States and the Re-emergence of Global
Finance. Ithaca.

Hirschman, Albert O. (1992): Rival Views of Market Society, Cam-
bridge, Mass.

Hopkins, Terence K. u. a. (1996): The Age of Transition, London

Horowitz, David (1970): Imperialismus und Revolution, Westberlin

Hübner, Kurt (1998): Der Globalisierungskomplex, Berlin

Hofbauer, Gary C. (2000): Tax Policy in a Global Economy,
Washington

Huntington, Samuel P. (1991): The Third Wave. Democratization in
the Late 20th Century, Norman

Huntington, Samuel P. (1996): Kampf der Kulturen, München

Huntington, Samuel P. (1996b): »Democracy for the Long Haul«, in:
Journal of Democracy, Bd. 7, Nr. 2) 3-13

IFIAC (2000): Report of the International Financial Institution Advisory Commission, U.S. Congress, March 8, 2000 (<http://house.gov/jec/imf/ifiac.htm>)

IMF (1992): Articles of Agreement, Washington, D.C.

IMF (2001a): Jahresbericht 2001, Washington, D.C.

IMF (2001b): The IMF in the Process of Change, Washington, D.C.

IMF (2001c): Financial System Abuse, Financial Crime and Money Laundering, Washington, D. C.

IMF (2001d): Governing Global Finance - The Role of Civil Society (Economic Forum, April 2, (2001) Washington, D.C.

IMF (2001e): Structural Conditionality in Fund-Supported Programs, Washington, D.C.

IMF (2002a): »Review of the PRSP Experience«, in: Issues Paper, Washington, D.C.

IMF (2002b): »Globalization - A Framework for IMF Involvement«, in: Issues Briefs Nr. 02/01, March 2002, Washington, D.C.

Iriye, Akira (1993): The Globalizing of America 1913-1945, Cambridge

Issing, Otmar (2001): »Globalisierung ist nie Gemütlichkeit«, in: FAZ, 19.Mai2001

Jellineck, Georg (1913): Allgemeine Staatslehre. 3. Auflage (Nachdruck). Kronberg 1976

Johnston, David C. (2000): »Study Finds That Many Large Companies Pay No Taxes«, in: New York Times, 20 Oct. 2000

Kaldor, Mary (2000): Neue und alte Kriege. Frankfurt/M.

Kanbur, Ravi/Lustig Nora (1999): »Why is Inequality Back on the Agenda?«, in: Annual Bank Conference on Development Economics, World Bank, Washington, D. C.

Karatnycky, Adrian (2000): »A Century of Progress« in: Journal of Democracy, Bd. 11, Nr. 1.

Keohane, Robert O. (1980): »The Theory of Hegemonic Stability and Changes in International Economic Regimes«, in: Goddard, C. Roe u. a. (Hgg.) 1996

Keohane, Robert O./Joseph S. Nye (1989): »Realism and Complex Interdependence«, in: Goddard, C. Roe u. a. (Hgg.) 1996

Kerbo, Harold (2000): Social Stratification and Inequality, Boston

Keynes, John Maynard (1936): The General Theory of Employment, Interest and Money, London 1973

Kindleberger, Charles P. (1986): The World in Depression 1929-1933, rev. ed., Berkeley

Kitschelt, Herbert u. a. (Hgg.) (1991): Continuity and Change in Change in Contemporary Capitalism. Cambridge

Kitschelt, Herbert u. a. (1999): »Convergence and Divergence in Advanced Capitalist Democracies«, in: dies. (Hgg.) 1999

Knieper, Rolf (199): Nationale Souveränität, Frankfurt/M.

Köhler, Horst (2001): »Herausforderungen der Globalisierung und Rolle des LWF«, in: Deutscher Bundestag, Berlin, 2. April 2001

Korzeniewicz, Roberto/Timothy Moran (1997): »World-Economic Trends in the Distribution of Income, 1965 - 1992«, in: American Journal of Sociology, Bd. 102, Nr. 4, S. 1000 - 1039

Krasner, Stephen D. (2001): »Globalization, Power, and Authority«, in: APSA Meeting, San Francisco, Aug. 29-Sept. 2, 2001, Ms.

Krueger, Anne O. (1998): »Wither the World Bank and IMF?«, in: Journal of Economic Literature, Bd. 26 (Dec. 1998)

Layne, Christopher (2002): »Offshore Balancing Revisited«, in: Washington Quarterly, Spring 2002, S. 233-248

Lindblom, Charles E. (1983): Jenseits von Markt und Staat, Stuttgart
Link, Werner (1998): Neuordnung der Weltpolitik, München

Linz, Juan J./Alfred Stepan (1996): Problems of Democratic Consolidation, Baltimore

Lipset, Seymour M. (1959): »Wirtschaftliche Entwicklung und Demokratie«, in: ders.: Soziologie der Demokratie, Neuwied

Lipset, Seymour M. (1994): »The Social Requisites of Democracy Revisited«, in: American Sociological Review, Bd. 59, Nr. 1, 1-22

Loch, Dietmar/Wilhelm Heitmeyer (Hgg.) (2001): *Schattenseiten der Globalisierung*. Frankfurt/M.

Luhmann, Niklas (1997): *Die Gesellschaft der Gesellschaft*. Frankfurt/M.

Maddison, Angus (2001): *The World Economy. A Millennial Perspective*, Paris

Mahler, Vincent (2001): »Economic Globalization, Domestic Politics and Income Inequality in the Developed Countries«, in: Luxembourg Income Study Working Paper, Nr. 273, Differdange.

Mann, Michael (1997): »Hat die Globalisierung den Siegeszug des Nationalstaats beendet?«, in: *Prokla*, Heft 116, März 1997, S. 113-141.

Maull, Hanns W. (2002): »Containing Entropies, Rebuilding the State«, in: *Internationale Politik und Gesellschaft*, 2/2002, S. 9-28

McKinnon, Ronald (2002): »Spend Now, Pay Later«, in: *Financial Times*, Febr. 5, 2002.

Meltzer, Alan/Jeffrey Sachs (2000): »Reforming the IMF and the World Bank«, in: *On the Issues*, April 2000 (www.aei.org)

Menzel, Ulrich (2001): *Zwischen Idealismus und Realismus*. Frankfurt/M.

Milanovic, Branko/Shlomo Yitzhaki (2001): »Does the World have a Middle Class? Decomposing World Income Distribution«, in: *World Bank Working Paper*, Nr. 2562, New York

Müller, Klaus (1999): »Die Einführung des Euro. Monetäre, politische und institutionelle Aspekte der europäischen Integration«, in: Prokia, Heft 114, März 1999, S. 7-28

Müller, Klaus (2001): »Countries in Transition«, in: Osteuropa, J g. 51, Nr. 10, 1146-1167

Müller, Klaus (2002): »Modernisierung und Weltsystem. Immanuel Wallersteins globalistische Wende der Modernisierungstheorie«, in: Stark, Carsten/Christian Lahusen (Hgg.) (2002): Theorien der Gesellschaft, München

Müller, Klaus/Andreas Pickel (2001): »Transition, Transformation, and the Social Sciences: Towards a New Paradigm«, in: Trent International Political Economy Center Working Paper, Nr. 11/2001, Trent, CA.

Münch, Richard (2001): Offene Räume, Frankfurt/M.

Mussa, Michael u. a. (2000): Exchange Rate Regimes in an Increasingly Integrated Economy, Washington, D.C.

Naim, Moises (1994): The World Bank - Its Role, Governance and Organizational Culture, Washington, D.C. (www.ceip.org)

Naim, Moises (2002): »The Missing Agenda at Monterrey«, in: Financial Times, Apr. 3, 2002.

Narr, Wolf-Dieter/Alex Schubert (1994): Weltökonomie. Die Misere der Politik, Frankfurt/M.

Niess, Fank (2001): Die europäische Idee, Frankfurt/M.,

Nye, Joseph (2001): »Globalization's Democratic Deficit«, in: Foreign Affairs, July/August, S. 2-6

O'Brien, Robert u. a. (2000): Contesting Global Governances: Multilateral Economic Institutions and Global Social Movements, New York

OECD (2000): EMU. One Year On. Paris

OECD (2001): Project on Harmful Tax Practices, Paris.

OECD (2001b): New Patterns of Industrial Globalization, Paris.

OECD/DAC (2000): Report on Development Co-operation, February 2000. Paris: OECD.

Offe, Claus (1994): Der Tunnel am Ende des Lichts, Frankfurt/M.

Offe, Claus (2002): »The Democratic Welfare State «, in: Eurozine, 8.2.2002

Olson, Mancur (1982): The Rise and Decline of Nations', New Haven

Opitz, Peter (2001): Weltprobleme im 21. Jahrhundert. München
Parsons, Talcott (1966): Gesellschaften, Frankfurt/M. 1975

Platzer, Hans-Wolfgang (2002): »Europäisierung und Transnationalisierung der Arbeitsbeziehungen in der EU«, in: Internationale Politik und Gesellschaft, 2/2002, S. 103 -121

Polanyi, Karl (1944): *The Great Transformation*, Wien 1977 Pritchet.
Lant (1995): »Divergence - Big Time«, in: *World Bank Policy Research Paper*, Nr. 1522, Washington, D.C.

Przeworski, Adam (1991): *Democracy and the Market*, Cambridge

Przeworski, Adam u. a. (1995): *Sustainable Democracy*, Cambridge

Przeworski, Adam/James Vreeland (2000): »The Effect of IMF Programs on Economic Growth«, in *Journal of Development*, Bd. 62, Nr. 2, S. 385-421

Quinn, Dennis (1997): »The Correlates of Change in International Financial Regulation«, in: *American Political Science Review*, Bd. 91, S. 532-551

Ramoner, Ignacio (1997): »Disarming the Markets«, in: *Le Monde Diplomatique*, Dezember 1997

Reinicke, Wolfgang H. (1998): *Global Public Policy*, Washington, D.C.

Reinicke, Wolfgang H./Francis Deng (2000): *Critical Choices. The United Nations, Networks, and the Future of Global Governance*, Ottawa
Rich, Bruce (1994): »World Bank/IMF - 50 Year is Enough«, in: Danaher, Kevin (Hgg.) (1994): *50 Years is Enough. A Case Against the World Bank and the International Monetary Fund*, Boston

Reiger, Enar/Stephan Leibfried (2001): *Grundlagen der Globalisierung*, Frankfurt/M

Rigaux, Francois (1991): »Reflexionen über eine neue Weltordnung«, in: Prokla, Nr. 84, S. 384-399.

Rigaux, Francois (1999): »Multinationale Unternehmen, Staat und Recht«, in: Prokla, Nr. 117, S. 647-660

Richter, Rosemary (1995): *Utopia Lost. The United Nations and the World Order*, New York

Roberts, Adam/Benedict Kingsbury (Hgg.) (1995): *United Nations, Divided World*, Oxford

Rodrik, Dani (1998a): »Globalization, Social Conflict and Economic Growth«, in: *Journal of Economic Perspectives*, Bd. 12, S. 143-158

Rodrik, Dani (1998b): »Why Do More Open Economies Have Larger Governments?«, in: *Journal of Political Economy*, Bd. 106, Nr. 5, S. 997-1032

Rodrik, Dani (2000): *Grenzen der Globalisierung*, Frankfurt/M.

Rucht, Dieter (2000): »Zur Europäisierung politischer Mobilisierung«, in: *Berliner Journal für Soziologie*, Jg. 10, Nr. 2, S. 185 -202

Rueschemeyer, Dietrich u. a. (1992): *Capitalist Development and Democracy*, Oxford

Ruggie, John G. (1982): »International Regimes, Transactions, and Change: Embedded Liberalism in the Postwar Economic Order«, in: *International Organization*, Bd. 32, Nr. 2, S. 377-415

Rustow, Dankwart A. (1970): »Transitions to Democracy«, in: Comparative Politics, Ed. 2, Nr. 2, S. 337-366

Rustow, Dankwart A. (1990): »Democracy: A Global Revolution?«, in: Foreign Affairs, Bd. 69, Nr. 4, 75-91

Sachs, Jeffrey (2000): »A New Map of the World“, in: The Economist, 14.6.2001, S. 99-101

Sartori, Giovanni (1991): »Rethinking Democracy: Bad Polity and Bad Politics«, in: International Social Science Journal, Nr. 129, S. 437-450

Sartori, Giovanni (1992): Demokratietheorie. Darmstadt 1992

Scharpf, Fritz W. (1987): Sozialdemokratische Krisenpolitik in Europa. Frankfurt/M.

Scharpf, Fritz W. (1999): Regieren in Europa. Frankfurt/M.

Schwartz, Anna J. (2000): »Do We Need a New Bretton Woods? «, in: Cato-journal, 2000, Bd. 20, Nr. 1, S. 21-25

Simma, Bruno (2000): »Die NATO, die UN und militärische Gewaltanwendung«, Reinhard Merkel (Hg.) (2002): Der Kosovokrieg und das Völkerrecht, Frankfurt/M.

Simmons, J.P./Chantal de Jonge Oudraat (Hgg.) (2000): Managing Global Issues. Lessons Learnt. Washington.

Sklair, Leslie (1999): »Competing Conceptions of Globalization«, in: Journal of World/Systems Research, Bd. 5, Nr. 2, S. 141-159

Smeeding, Timothy (2000): »Changing Income Inequalities in OECD-Countries«, in: Luxembourg Income Study Working Paper, Nr. 252, Differdange.

Smith Gordon/Moises Naim (2000): *Altered States: Globalization, Sovereignty, and Governance*. Ottawas: IDRC.

Soros, George (2000): *Die Krise des globalen Kapitalismus*, Frankfurt/M.

Soskice, David (1999): »Divergent Production Regimes«, in: Kitschelt, Herbert u. a. (Hgg.) 1999.

Spahn, Paul Bernd (2001): »Stabilizing Exchange Rates«, in: *Finance & Economics*, Bd. 1, Nr. 3, S. 6-10 (www.attac.org)

Stallings, Barbara/Peres, Wilson (2000): *Growth, Unemployment and Equity*, Washington, D.C.

Stephens, John D. u. a. (1999): »The Welfare State in Hard Times«, in: Kitschelt, Herbert u.a. (Hgg.) 1999

Stiglitz, Joseph (1998a): »More Instruments' and Broader Goals: Moving Towards the Post-Washington Consensus«, in: *WIDER Annual Lectures*, Nr. 2, 1998, Helsinki

Stiglitz, Joseph 1998b: *Towards a New Paradigm for Development*, Prebisch Lecture at UNCTAD, Geneva, October 19, 1998

Stiglitz, Joseph (1999): »The World Bank at the Millennium«, in: *Economic Journal*, Nov. 1999.

Stiglitz, Joseph (2002): *Schattenseiten der Globalisierung*, Berlin

Strange, Susan (1986): *Casino Capitalism*, Oxford

Strange, Susan (1994): *States and Markets*, 2. Aufl., London

Strange, Susan (1995): »The Defective State«, in: *Daedalus*, Spring 1995, S. 55-74

Swoboda, Alexander u. a. (2000): »One World, One Currency: Destination or Delusion?«, in: *Economic Forum (IMF)*, 8.11. 2000, Washington, D. C.

Tanzi, Vito (2000): »Taxation and the Architecture of the International Economic System) in: *Ocampo*«, in: Jose Antonio u. a. (2000): *Financial Globalization and the Emerging Economies*, Santiago

Tetzlaff, Rainer (1996): *Weltbank und Währungsfonds*, Opladen
Tietmeyer, Hans (1998): »Financial and Monetary Integration«, in: *Deutsche Bundesbank, Auszüge aus Presseartikeln*, Nr. 31

Thacker, Strom C. (1998): »The High Politics of IMF Lending«, in: *World Politics*, Bd. 51, S. 39-75.

Tobin, James (1978): »A Proposal for International Monetary Reform«, in: *Eastern Economic Journal*, Bd. 4, Nr. 3 - 4: 153 - 159

Tobin, James (1997): »Why We Need Sand In the Market's Gears«, in: *Washington Post*, Dec. 21, 1997

Touraine, Alain (2001): »Globalisierung eine neue kapitalistische Revolution«, in: Loch, Dieter/Wilhelm Heitmeyer (Hgg.) 2001

UN (2002): International Forum for Social Development, Dept. of Economic and Social Affairs, Feb. 7. 2002, New York

UN/ECLAC (2000): The Equity Gap, Santiago

UNDP (1994): New Dimensions of Human Security, Human Development Report 1994, Oxford

UNDP (1999): Globalization with a Human Face, Human Development Report 1999, Oxford

UNDP (2002): Deepening Democracy in a Fragmented World, Human Development Report 2002, Oxford 2002

Vreeland, James (2001): Institutional Determinants of IMF-Agreements, Ms.

Vries, Margaret Garritsen de (1986): The IMP in a Changing World 1945 -85, Washington, D.C.

Waelbroeck, Jean (1998): »Half a Century of Development Economics«, in: The World Bank Economic Review, Bd. 12, Nr. 3, S. 323-352

Wallenstein, Peter/Margareta Sollenberg (1999): »Armed Conflict«, 1989-1998, in: Journal of Peace Research, Bd. 5 (Sept. (1999), S.593-606

Wallerstein, Immanuel (1984): The Politics of the World-Economy, Cambridge

Wallerstein, Immanuel (1996): »The Global Picture 1945-1990« in: Hopkins, Terence K. u. a. 1996

- Wallerstein, Immanuel (1999): *The End of the World As We Know It*. Minneapolis
- Weber Max (1922): *Wirtschaft und Gesellschaft*, Tübingen 1975
- Weiss, Linda/John M. Hobson (1995): *States and Economic Development*. Cambridge
- Wilenski, Peter (1995): »The Structure of the UN in the Post-Cold War Period, in: Roberts, Adam/Benedict Kingsbury (Hgg.) 1995
- Willke, Helmut: (2001): *Atopia*. Frankfurt/M.
- Wolfensohn, James D. (1999): *A Proposal for a Comprehensive Development Framework*. Washington, D.C. :World Bank
- Woods, Ngaire (1999): »Good Governance of International Organizations«, in: *Global Governance*, Bd. 5, Nr. 1.
- Woods, Ngaire (Hg.) (2000): *The Political Economy of Globalization*. London
- World Bank (1994): *Averting the Old Age Crisis*. Oxford
- World Bank (1994b): *Infrastructure for Development*, World Development Report 1994. Washington, D.C.
- World Bank (2000): *Global Economic Prospects and the Developing Countries*. Washington, D.C.
- World Bank (2001a): *Attacking Poverty*, World Development Report 2000/2001, Washington, D.C.

World Bank (2001b): Trade Blocs. Washington, D.C.

World Bank (2002): Globalization, Growth, and Poverty. Building an Inclusive World Economy. Oxford: OUP.

WTO (2001a): Global Trade Statistics 2001, Genf

WTO (2001b): The WTO ... Why it Matters. Genf

ملاحق الكتاب

الصفحات الرئيسية: Homepages

توجد البيانات والتحليلات الخاصة بالجوانب الاقتصادية للعولمة وعدم المساواة الدولية والعالمية بشأن بنية معمارية التمويل الدولي في صندوق النقد الدولي IWF والبنك الدولي:

www.imf.org

www.Worldbank.org

تم عرض جوانب العولمة السياسية والاجتماعية من خلال مؤسسات هيئة الأمم المتحدة:

www.un.org

www.undp.org

للتعرف على التحليلات النقدية للعولمة وجوانب أخرى ابحث في المواقع التالية:

www.bretton woodsproject.org

www.attac.org

التحليلات النقدية من وجهة نظر ديمقراطية.

www.opendemocracy.net

قاموس لأهم المصطلحات الواردة بالكتاب Glossar

البريتون وودز: Bretton Woods

هو المكان الذي تم فيه لأول مرة عام ١٩٤٤ نظام مؤسسي للاقتصاد في إطار صندوق النقد الدولي IWF والبنك الدولي داخل الولايات المتحدة الأمريكية. وسميت نظام هيئات "البريتون وودز" وأهداف هذا النظام تتمثل في توسيع التجارة العالمية والنمو الاقتصادي والتشغيل الفائق لأحوال العملة الثابتة. وقد انتقلت كلتا المؤسستين بعد فشل تثبيت أسعار تغيير الكورسات إلى أزمة ديون العالم الثالث والتحويلات المرتبطة بالدول الشيوعية المختلفة ومشاكل العولمة.

العالم الثالث: Dritte Welt

هو عبارة عن البلاد التي كانت واقعة تحت وطأة الاستعمار وقررت شق طريق بعيدا عن رأسمالية العالم الأول، وأيضاً بعيداً عن اشتراكية العالم الثاني. وبالرغم من عدم تجانس العالم الثالث - عالم الجنوب - إلا أن هذا المفهوم يستخدم للتعبير عن الفجوة بين الدول الغنية - دول الشمال - وبين اقتصادات أسواق الطوارئ وخاصة في جنوب وشرق آسيا.

العولمة: Globalisierung

ويقصد بهذا المصطلح الأماكن المحددة إقليمياً التي يتم فيها ممارسة التوسع العالمي وبعض الإجراءات السياسية والاقتصادية والثقافية ويلاحظ تاريخياً تواجد موجات عديدة للعولمة ويمكن التفريق بينها على النحو التالي:

الموجة الأولى: ترتبط بشنون الهجرة وتصدير رأس المال وتوسيع التجارة من عام ١٨٧٠ حتى ١٩١٤ كمحصلة لسقوط الأنظمة القومية وأنظمة الحماية.

والموجة الثانية: للعولمة بعد عام ١٩٤٥ وتمثل إهداء من قبل الدول الصناعية ذات معدلات النمو الفائق.

وتبدأ الموحة الثالثة: عام ١٩٨٠ والتي تشخص من خلال أسواق تمويل حرة وتوزيع جديد عالمي للعمل، ولأول مرة تحصل الدول النامية المتجهة نحو العولمة على أنصبه مهمة في التجارة العالمية من خلال السلع الصناعية.

نقد العولمة: Globalisierungskritik

نعبر عن صيغة احتجاج من نوع جديد منجأزة للحدود الإقليمية ومترابطة، كما توضع في الجوانب الخلفية (العكسية) للعولمة وأزمات التمويل (المال) المتراكمة والتي تسبب هبوط العديد من الدول إلى عالم رابع بلا أفاق أو توجهات وبالمخاطر المرتبطة بالديمقراطية. ورغم ما تتطلبه أصوات راديكالية مشددة تكون الغلبة لعدم العودة لحماية الدول القومية والتحول إلى عولمة عادلة.

عولمة الحكومة: Global Gouvernace

تنشأ بقصد عدم ممارسة دولة عالمية، ودون سياسة عالمية، تترابط فيها قوى المؤسسات الدولية والحكومات والهيئات والمنظمات غير الحكومية.

الدول الصناعية السبع الكبرى: G7

تمثل المنتدى الإعلامي، وفيه تتعاون سبع دول مهمة صناعية من أجل مصالحهم في مجال العولمة. ويصل عددهم إلى ثمانية مستقبلاً بانضمام روسيا.

الهيمنة: Hegemonie

مصطلح يعنى هيمنة دولة أو أكثر من خلال وضع قوتها المسبقة من منظور تجهيزات مصادرها العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية.

المؤسسات الدولية: Internationale Institutionen

مصطلح يعنى المؤسسات الدولية التي يتم تأسيسها من قبل دول لرعاية مصالحها التي تتجاوز فدرات دولة منفردة، ولا مفر من تخطيطها وتحقيقها بشكل

تعاوني. وإلى أى مدى يكون هذا التعاون أمراً فيه الكثير من الخلاف، حيث يرى الواقعيون الجدد بأنها اتحادات هادفة في نقاط محددة بين دول ترغب تحقيق مصالحها القومية في مجال الأمن والحفاظ على السلطة. ويرى راغبو المؤسسات الفرصة في اتخاذ قرارات جماعية رابطة من خلال هيئات دولية ومنجازه المواقف من خلال أنماط وقيم فعالة.

المؤسسات فوق القومية: Supranationale Institutionen

مصطلح يعنى مؤسسات فوق حكومية (قومية) تشكلها عديد من الدول وتصدر من خلالها قرارات ملزمة لها وهي بذلك تبعد جزئياً عن ممارسة حقوق سيادتها الوطنية.

إجراءات تخطي الحدود الإقليمية: Transnational

مصطلح يعنى إجراءات تخطي الحدود الإقليمية لعدد من البلدان من خلال ممارسات واتحادات وهيئات ومنظمات لا ترتبط مجالات أعمالها بالمصالح والحدود القومية.

معابر نحو الديمقراطية: Übergänge zur Demokratie

مصطلح يعبر عن صيغة سائدة يتم فيها تحرير أنظمة حكم استبدادية وانتقالها إلى مجال الديمقراطية. مع حساب تعرضها للعديد من الانتكاسات والضربات المضادة. وترتبط تدعيم الديمقراطية عادة من خلال عوامل اجتماعية وبنوية وتأثيرات دولية.

اتفاق واشنطن: Washingtoner Konsens

برنامج يمارس من خلاله منذ التسعينيات سياسية اقتصادية لتقليل الميزانيات ومقاومة التضخم والخصخصة والانفتاح الخارجي (التناسب البنوي) وذلك بإطار ملزم عالمياً. وتم تحفيز النجاحات المشكوك فيها وفقاً لما جاء باتفاق واشنطن.

المؤلف في سطور:

كلاوس مولر

- أحد علماء الدراسات الاجتماعية والاقتصادية والأستاذ الزائر بمعهد شرق أوروبا / جامعة برلين الحرة/ ألمانيا الاتحادية.

المترجم فى سطور:

محمد أبو حطب خالد

- ولد فى: ١٨ أكتوبر ١٩٧٣
- حصل على دكتوراه الفلسفة فى اللغة الألمانية وآدابها - كلية علوم اللغة الألمانية وآدابها - جامعة لايبزج بتقدير امتياز ١٩٧٣م.
- عميد كلية اللغات والترجمة - جامعة الأزهر (١٩٨٠ - ١٩٨٤)، (١٩٨٦ - ١٩٨٩).
- عميد كلية الآلسن ورئيس قسم اللغة الألمانية - جامعة المنيا (١٩٩٧ - ٢٠٠٢).
- تجاوزت أعماله العلمية المائة والعشرين حتى نهاية عام ٢٠٠٧، ما بين بحث ومقال وكتاب (تأليف وترجمة ومراجعة لترجمة)، وغالب هذه الأعمال منشور باللغة الألمانية.
- حاصل على جائزة ووسام ياكوب فيليبلم جريم - ألمانيا ١٩٨٣.
- حاصل على وسام الاستحقاق من الطبقة الأولى - ألمانيا ١٩٨٤.

التصحيح اللغوي: أشرف عويس
الإشراف الفني: حسن كامل

